الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – إبريل ١٩٩٧

الحقوق كافة محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط
بريدياً: ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) – الأردن
هاتفياً: ٤٦١٣٤٥١/ ٤٦٥٦٩٠٧ – فاكس ٤٦١٣٤٥٢

دار البشير للنشر والتوزيع
ص. ب ١٨٢٠٧٧ عمان – الأردن
هاتف ٦٥٩٨٩١ فاكس ٦٥٩٨٩٣

قضايا شرق أوسطية

مركز دراسات الشرق الأوسط

دراسات تحليلية/ العددان الثالث والرابع/ إبريل ١٩٩٧

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٤٢٣/ ٤/١٩٩٧)

■ **رقم التصنيف :** ٣٢٧,١٥٦

■ **المؤلف ومن هو** في **حكمه :** رئيس التحرير جواد الحمد.

■ **عنوان الكتاب :** قضايا شرق أوسطية (٣، ٤).

■ **الموضوع الرئيسي :** ١- العلوم الاجتماعية

٢- الشرق الأوسط- سياسة خارجية.

رقم الإيداع: (١٩٩٧/٤/٤٢٣).

■ **بيانات النشر :** عمان/ مركز دراسات الشرق الأوسط.

■ تم **إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

المحتويات

٧	الافتتاحية	رئيس التحرير
١٢	التحولات في الانتخابات الأمريكية وانعكاساتها على الشرق الأوسط	محمد معالي
٤١	الدور الإيراني في منطقتي آسيا الوسطى والخليج	مجتهد بيرزاده
٨١	التدخل الأجنبي في أرتريا وانعكاساته على الأمن العربي	إدريس عبد الله
١٠٧	أزمة عملية السلام في الشرق الأوسط	إياد البرغوثي
١٢٩	دور مراكز الدراسات في خدمة صناعة القـرار وتنمية المجتمع في الدولة الأردنية الحديثة	تقرير
	ترجمات:	
١٤٩	المساعدات الأمريكية لإسرائيل	شون ل. تيونج
١٧٥	كيف يمكن توحيد القدس بالأمر الواقع	موشيه ساسون
١٨٣	اتفاق الخليل سلام من ورق	ميرون بنفسي

الافتتاحية

تعرضت منطقة الشرق الاوسط خلال الأشهر السنة الماضية ما بين العدد الثاني والعدد المشترك (٣، ٤) من مجلتكم "قضايا شرق أوسطية" لتغيرات مهمة، تسببت في إعادة العديد من اللاعبين السياسيين فيها لحساباتهم، ودفعتهم لإعادة تعريف مصالحهم.

وكان من أبرز هذه التغيرات التوجه الإسرائيلي الجديد في إعادة تعريف عملية السلام والتحلل من التزاماتها الأساسية السابقة بزعامة بنيامين نتنياهو الليكودي المتطرف، وهو يعتلي "عرش" رئاسة الوزارة في إسرائيل. وبرغم لباقته الإعلامية التي لا تنكر غير أنه لم يتمكن من خداع الرأي العام العالمي طويلاً، فقد تعالت أصوات الاحتجاج الدولي على تصريحاته خوفاً على مصالح الدول الصناعية في حال استمراره في تصعيد وتيرة التوتر في المنطقة، ولكنه استغل فترة التحمل التي سميت "بإعطاء الفرصة" ليكرس سيطرته ويرسم استراتيجيته في مواجهة الطموحات والآمال العربية والفلسطينية في عملية السلام، وبخاصة في مجال الانسحاب العسكري والتخلص من الإرهاب الصهيوني.

وجاءت نتائج الانتخابات الأمريكية بفوز الرئيس الأمريكي بل كلنتون بفترة رئاسة ثانية، وبدعم من الليكود الصهيوني في أمريكا، لتوفر لنتنياهو فرصة طالما حلم بها إسحاق رابين في دعم برنامجه وسياساته،

ولتظهر الولايات المتحدة، حتى أمام الاختراقات الإسرائيلية الصارخة لاتفاقيات أوسلو ووادي عربة، أو للقانون الدولي، بموقف أكثر تشدداً، حتى من موقف الحكومة الإسرائيلية ذاتها، ضد الحقوق العربية، بدليل استخدامها (أي الولايات المتحدة) الفيتو VITO ضد قرار إدانة الاستيطان الصهيوني الجديد في القدس (أبو غنيم) مرتين خلال أسبوعين، برغم تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على إدانة هذه التوجهات والمطالبة بوقفها، وبمعارضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فقط.

يحدث هذا في الوقت نفسه الذي يتصاعد فيه الحصار الأمريكي ضد إيران والسودان، وتتصاعد محاولات الولايات المتحدة إرهاب الشركات العالمية من التعامل مع إيران، في ظل توجهات إصلاحية إيرانية جديدة، واستراتيجيات انفتاح وتعامل مع المحيط على قواعد المصالح المشتركة، وتزايد فرصها على هذا الصعيد في كل من الخليج العربي ودول آسيا الوسطى القزوينية، مما استلزم إعادة تعريف هذا الدور الإيراني المحتمل في هاتين المنطقتين وانعكاسات هذا الدور على أمنها ومدى تأثره وتأثيره في المعادلة الدولية في كل منهما.

كما تزايد النفوذ الصهيوني في البحر الأحمر والقارة الأفريقية إلى حد الوجود العسكري المباشر من خلال الخبراء والأسلحة المتطورة لدعم متمردي جنوب السودان عبر الأراضي الأرتيرية والأثيوبية والأوغندية، واتخاذ أرتيريا قاعدة انطلاق لضرب جمهورية السودان، إضافة إلى الوجود العسكري تحت

الغطاء الأرتيري في جزر البحر الأحمر وسواحله الجنوبية، مما دق أجراس الخطر أمام عمليات الاختراق والتطويق الصهيوني للدول العربية، وتهديد أمنها الداخلي في ظل حماية عسكرية دولية العربية، وتهديد أمنها الداخلي في ظل حماية عسكرية دولية ترابط في البحر الأحمر، وحماية سياسية من مجلس الأمن الدولي، ومن خلال التحالف مع بعض دول الجوار العربي الأفريقية المهمة، وهو ما دفع إلى بيان حقيقة الوجود الأجنبي الصهيوني وطبيعته في كل من إرتيريا والبحر الأحمر، وأثر هذا الوجود على الأمن القومي العربي، وعلى الأمن الوطني لدول البحر الأحمر والقرن الأفريقي العربية. كما أن تزايد التمرد الإسرائيلي على تطبيق اتفاقات السلام الموقعة مع الفلسطينيين وبخاصة ما يتعلق منها بإعادة الانتشار في مدينة الخليل أو ما يتعلق بالعملية السلمية برمتها قد تسب في أزمة حقيقية كشفت مدى الهشاشة التي بنيت عليها هذه الاتفاقات، ومدى عدم الجدية لدى الطرف الإسرائيلي في إقامة سلام مع العرب وبخاصة مع الفلسطينيين، وهو ما تم تشخيصه بشكل دقيق من خلال تحليل شامل لقواعد العملية وأسسها والعوامل التي تسبب فشلها وتعيق تقدمها. وجاء توقيع اتفاق الخليل لتنفيس الاحتقان الدولي ضد الحكومة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه تم إفراغ الاتفاق من محتواه السياسي، وتم فرض المنطق الأمني الإسرائيلي على تفاصيله، وذلك برغم ما صاحب هذا التوقيع من دعاية إعلامية باستئناف مسيرة السلام، وممارسة الضغط على الطرف السوري لاستئنافها وفق شروط الليكود خوفاً من الانعزال إذا ما استمر القطار على المسار

الفلسطيني، وهو ما أسماه ميرون بنفنسي في معرض تعليقه على اتفاق الخليل "بالسلام من ورق".

إنه، وبرغم هذه التغيرات التي صاحبت الساعات والأيام التي أعدت فيها بحوث هذين العددين غير أن عجلة التحولات والتطورات لم تتوقف، وبرغم ضخامة حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٩٦ التي بلغت رسمياً أكثر من ٧٧,٧ مليار دولار بأشكال مختلفة. وبرغم تصاعد أزمة الموقف الأمريكي المؤيد، عن عمد، لحكومة إسرائيل المتطرفة، وبرغم خروج هذه الحكومة الليكودية على القانون الدولي وعلى أسس عملية السلام،... برغم كل ذلك، ما زالت الولايات المتحدة لا تدرك عملياً خطورة استمرار النهج الصهيوني العنصري المتطرف في قيادة المجتمع الإسرائيلي في الشرق الأوسط. وتتعرض عملية السلام لاهتزازات وأزمات واختناقات حقيقية، ربما أكثر من أي فترة مرت بها من قبل، وتتفاعل العواطف والبرامج والتوجهات المعادية لإسرائيل ولسياسة الإدارة الأمريكية الحالية في الوسط العربي والإسلامي، وبخاصة الفلسطيني منه، فيما ينذر بانفجار لن تكون المصالح الإسرائيلية وحدها المتضررة جراءه، وربما تأخر وقت الإدراك الأمريكي لحقيقة الواقع وطبيعة تحولاته، مما يضاعف الخطر والخسائر.

إن طبيعة التحولات الجارية في المنطقة خلال هذه المرحلة تستلزم مراجعة شاملة لمختلف السياسات الدولية تجاه المنطقة، كما تستلزم مراجعة

قومية ووطنية للسياسات الفلسطينية والعربية حيال التعامل مع إسرائيل التي عادة ما تضع الأطراف الرسمية العربية في زوايا حرجة. ولعل ما تداولته نخبة من علماء العالم العربي في ندوة مركزنا حول "البحر الأحمر والأمن القومي العربي" في ديسمبر الماضي قد أكد أن مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو السياسات العنصرية العدوانية الصهيونية، والرعاية الأمريكية بل والدولية لهذه السياسات.

وقد تطرق هذان العددان لكل هذه التحولات وانعكاساتها بشكل علمي منهجي، يضع صانع القرار والمراقب والمحلل في الصورة الحقيقية لطبيعة هذه التحولات، وأسبابها، والعوامل المؤثرة في حركتها، بل ومكونات معادلاتها الرئيسية، وأتحف ذلك بتقرير عن ندوتنا حول دور مراكز الدراسات في خدمة صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة، التي عقدها المركز بمناسبة مرور ستة أعوام على تأسيسه (١٩٩١-١٩٩٧).

وأشير ختاماً إلى الترحيب الحار من هيئة التحرير بإسهامات الزملاء الأعزاء واقتراحاتهم، مؤكداً أن بحوث هذه الدورية ومقالاتها تخضع للتحكيم العلمي الأكاديمي من جانب المتخصصين، وأن سياسة التحرير تقضي بعدم نشر أي بحث ما لم يستوف ملاحظات المحكمين الأساسية في إطار البحث.

وإلى اللقاء،،،

رئيس التحرير

جواد الحمد

التحولات في نتائج الانتخابات الأمريكية
وانعكاساتها على الشرق الأوسط

محمد معالي*

قد تكون حملة الانتخابات الأمريكية الأخيرة من أكثر الحملات الأمريكية إثارة للملل، إذ ظلت استطلاعات الرأي تضع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Bill Clinton) في موقع متقدم كثيراً على منافسة الجمهوري بوب دول (Bob Dole) طوال أشهر الحملة، وظل دول يلهث محاولاً تقليص الفارق أو الإمساك بزمام المبادرة دون جدوى، غير أن نتائج الانتخابات التي جرت في الخامس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أعطت دلالات هامة تعكس التحولات العميقة التي شهدتها ساحة السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية، وهي تحولات ستؤثر على مستقبل الولايات المتحدة وسياستها الخارجية خلال الفترة الثانية من حكم كلينتون وربما لأبعد من ذلك.

فعلى سبيل المثال تميزت نتائج انتخابات ١٩٩٦ بعدة ملامح أبرزها:

التدني الشديد في عدد المقترعين، بالإضافة إلى الفرق الكبير بين عدد

* باحث في **العلاقات الدولية في جامعة اوستون بولاية تكساس الامريكية**.

المقترعين من الذكور والإناث، واستقطاب المقترعين وتعزيز دور الأقليات العرقية.

أما بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، قد أثبتت الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٦ مرة أخرى أن اليهود الأمريكيين يستطعيون تحديد البرنامج السياسي لكلا الحزبين الرئيسيين. كما أثبتت أن الانقسامات بين اليهود الأمريكيين لعبت دوراً مهماً في الحملة الانتخابية الأمريكية للمرة الأولى.

وإلى جانب ذلك برزت الجالية المسلمة في الولايات المتحدة عنصراً مرشحاً للتأثير على نظام الانتخابات الأمريكي وذلك للمرة الأولى، وإذا كان هذا التأثير ما يزال هامشياً، مقارنة بتأثير الجالية اليهودية، إلا أنه مؤشر على إمكانية تنامي ثقلهم السياسي في الولايات المتحدة مستقبلاً.

وقد يكون التدني الشديد في عدد المقترعين الظاهرة الأبرز في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٦، فقد شارك في عملية التصويت أقل من ٤٩٪، وهي أدنى نسبة مشاركة، بل إن نسبة التصويت هذه أقل من مثيلاتها عندما كانت القوانين المتحيزة في الجنوب تضيق على المواطنين السود فرصة التصويت في الانتخابات، رغم أنهم كانوا مدرجين قانونياً وإحصائياً ضمن جداول الناخبين.

ولتحييد أثر التشريعات المتحيزة ضد السود في الجنوب التي استمرت حتى الستينات يمكن مقارنة عدد الناخبين في ولايات الشمال في انتخابات

١٩٩٦ مع عددهم في جولات الانتخابات السابقة، ومقارنة كهذه تظهر أن نسبة المشاركين في انتخابات عام ١٩٩٦ كانت أدنى منذ عام ١٨٢٨.

ولعل العاملين الأبرز في تقليص نسبة المشاركة في التصويت لانتخابات الرئاسة الأخيرة هما:

الاستياء الشديد في صفوف الناخبين الأمريكيين من القيادة السياسية، بالإضافة إلى مشكلة مؤسساتية تتعلق بنظام الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة.

أما عدم رضا عامة الناس عن كلا المرشحين فتبرزه حقيقة أن كلينتون، وللمرة الثانية، فاز بمنصب الرئيس **دون أن يحوز على نصف أصوات الناخبين**، ففي عام ١٩٩٢ فاز كلينتون بمنصب الرئيس بعد أن حصل على ٤٣٪ فقط من أصوات الناخبين، وفي عام ١٩٩٦ فاز بالحصول على ٤٩٪ من الأصوات، ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لنتائج إحصاءات أجريت يوم الانتخابات، فإن أكثر من نصف الذين شاركوا بالتصويت فعلاً قالوا بأنهم يعتقدون أن كلينتون ليس أميناً ولا جديراً بالثقة، وعلى الرغم من هذا فإن الكثيرين منهم صوتوا لصالح كلينتون.

وفي إحصائية غير مسبوقة أبرزت تدني مستوى ثقة الناخبين الأمريكيين بكلا المرشحين لمنصب الرئيس سجلت ١٤ ولاية تعداداً لأصوات الناخبين لمناصب أخرى غير منصب الرئيس يفوق عدد من صوتوا في انتخابات الرئاسة في تلك الولايات. **ويعتقد، على نطاق واسع، أن حالة**

انعدام الثقة بين الأمريكيين وقادتهم السياسيين بلغت حداً غير مسبوق، إذ يتزايد عدد الأمريكيين الذي يشعرون أن هناك مصالح مسيرة بالمال قادرة على التحكم بمرشحي الحزبين الرئيسيين مما يجعلهم يشكون أكثر من ذي قبل أن أصواتهم ستحدث فرقاً.

ومع ذلك كانت حملة انتخابات ١٩٩٦ أكثر الحملات تكلفة في تاريخ أمريكا على الإطلاق، فقد ارتفعت تكلفة الحملة الانتخابية لمنصب الرئاسة وحدها من ٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٢ لتصل إلى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، تم إنفاق معظمها على الدعاية الانتخابية المتلفزة، مما يبرز الدور المتصاعد الذي تلعبه وسائل الإعلام في استراتيجية كلا الحزبين، ولا تشتمل هذه الإحصاءات الأموال التي ينفقها مؤيدون مستقلون للمرشحين في الدعاية لمرشيحهم المفضلين، وهي وسيلة تحايل على قوانين تنظيم الحملات الانتخابية، غير أن هذه الإحصاءات تثير مشاعر سلبية لدى الناخب الأمريكي الذي بات يشعر أنه ألعوبة في يد وسائل إعلام ضخمة تحاصره وتدفعه للسير مرغماً في اتجاه ما، إذ تفتقد مثل هذه الدعايات لأي محتوى حقيقي، وبدلاً من أن تحاول مساعدة الناخبين على فهم الموضوعات الأساسية للحملة الانتخابية، فإنها تركز في معظمها على الهجوم السلبي على الخصوم، ورغم أن الحاجة لكل هذه الأموال تفتح أبواب الفساد على المرشحين، إلا أن ضغط الحاجة للاستمرار في السباق أدى إلى عدم قدرة السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو عدم رغبتهما، في سن أي قوانين لإصلاح

طريقة تمويل الحملات الانتخابية بصورة شاملة، وهي رغبة أو عجز يتنافى مع الضغوط التي يمارسها الناخبون العاديون لإحداث هذا التغيير الضروري في إطار محاولتهم حصار نفوذ جماعات ضغط رؤوس الأموال (LOBIES).

لقد أدى انعدام ثقة الامريكيين بكلا الحزبين السياسيين الرئيسيين إلى دعوات لإنشاء حزب ثالث، ومثل هذه الدعوات تفسر الظهور القوى لروس بيرو (Rosspero) في انتخابات عام ١١٩٢ عندما تمكن من الحصول على ١٩٪ من مجموع أصوات الناخبين، غير أن حزب الإصلاح الذي أسسه بيرو تعرض لانتكاسة في انتخابات عام ١٩٩٦، ولم يحصل إلا على ٨٪ من نسبة الأصوات، وتعد القيود المؤسساتية في نظام الانتخاب وآلياته العامل الأبرز في إعاقة تقدم أي حزب ثالث، بل إنها تجعل من فرصة مثل هذا الحزب في الوقوف على قدميه أمراً شبه مستحيل في ظل النظام السياسي الأمريكي الذي تسيره الأغلبية، مع أخذ كمية الأموال الضخمة المطلوب تجميعها، والمطالب التنظيمية الهائلة المطلوبة لإدارة حملة انتخابية للفوز بمنصب الرئيس بعين الاعتبار.

وعلى الرغم من شبه استحالة أن يحافظ حزب ثالث على نفسه في ظل نظام كهذا، إلا أن احتمالية قيام حزب ثالث، ولو بشكل مؤقت، سيلعب دوراً مهماً في النظام السياسي الأمريكي، إذ إن بيرو الذي حسم نتيجة انتخابات ١٩٩٢ لأنه سحب أصواتاً من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش كانت كافية ليضمن كلينتون الفوز، أجبر كلا الحزبين الجمهوري

والديمقراطي في انتخابات عام ١٩٩٦ على أن يأخذا بجدية أكبر كثيراً من القضايا التي تبناها.

انتخابات عام ١٩٩٦... نصر لليمين

يُعزى نجاح كلينتون في انتخابات عام ١٩٩٦ بشكل كبير إلى أنه لم يتبن فقط كثيراً من أفكار بيرو بل وأيضاً كثيراً من أفكار الحزب الجمهوري المنافس، فقبل عامين كان كلينتون يعتبر من أقل الرؤساء شعبية في أمريكا، ولكنه تدارك وضعه عندما قرر التخلي عن الموضوعات الشائكة، مثل: إصلاح نظام التأمين الصحي، والحقوق المدنية للشواذ جنسياً، واتجه نحو تبني الكثير من القضايا التي ينادي بها الحزب الجمهوري، إذ وقع كلينتون على أكثر التشريعات طموحاً لإصلاح الضمان الاجتماعي، وتبني أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الجريمة منذ عصور، كما تبنى أفكار الجمهوريين في تقليص حجم الحكومة وتقليص العجز في الميزانية العامة، وليس من قبيل المبالغة القول إن كلينتون لم يفز لأنه انتصر لأفكار الديمقراطيين التقليدية، بل لأنه استطاع أن يجوز على مركز الوسط بين أطروحات الحزبين.

إن انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦ تؤكد أن الانتصارات التشريعية الهائلة التي حققها الجمهوريون عام ١٩٩٤، والتي أحدثت تغييرات تشريعية كبيرة، قد تركت أثراً لا يمحى من ساحة أمريكا السياسية.

وقد عادل فوز الحزب الديمقراطي بمقعد الرئاسة فوز الجمهوريين بمقاعد مجلس الكونغرس، فالجمهوريون يحتلون ٥٤ مقعداً من مقاعد مجلس

الشيوخ (Senates) المائة، بينما يحتلون ٢٢٥ مقعداً من مقاعد مجلس النواب (House of Repre-Sentatives) الـ ٤٣٥.

ولئن كانت انتخابات ١٩٩٤ أول انتخابات يحصل فيها الحزب الجمهوري على الأغلبية في مجلس النواب منذ عام ١٩٩٢، فإن احتفاظ الجمهوريين بهذه الأغلبية في الانتخابات التكميلية التي جرت عام ١٩٩٦ يدل على أن هناك تغيراً رئيسياً قد حدث، ففي أعقاب الانتخابات التكميلية التي جرت عام ١٩٩٢ سيطر الديمقراطيون على ٢٥٨ مقعداً من مقاعد النواب مقارنة بالـ ١٧٦ مقعداً التي سيطر عليها الجمهوريون، كما احتلوا ٥٧ مقعداً في مجلس الشيوخ مقارنة بـ ٤٣ مقعداً سيطر عليها الجمهوريون.

وفي السنوات الست السابقة لتلك السنة حافظ الديمقراطيون على أغلبية مشابهة في كلا المجلسين، حتى حدث التغير الكبير في انتخابات عام ١٩٩٤ التشريعية عندما حصل الجمهوريون على ٦٠ مقعداً بالإضافة إلى مقاعدهم السابقة في مجلس النواب، وعلى ١٠ مقاعد زيادة في مجلس الشيوخ مما منحهم الأغلبية في الكونغرس. وفي حين استطاع الديمقراطيون تحسين موقعهم نوعاً ما في مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٦، إلا أن الانتخابات أثبتت أن التغير الذي حدث سابقاً باتجاه الجمهوريين ليس تغيراً طارئاً.

ولعل السبب الرئيس لهذا التغير يرجع إلى أنه في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار فكرة الاقتصاد العالمي والتجارة الحرة فإن الولايات المتحدة- كغيرها من الدول- بدأت تفقد السيطرة على اقتصادها لصالح سلطة السوق العالمي المتصاعدة في توجيه سياسات الدول، كما أن الاتحادات العمالية التي يشكل العاملون فيها ربح الناخبين الأمريكيين أصبحت ضعيفة وهشة، مما أثر على وضع الديمقراطيين الانتخابي، وهو وضع اهتز أكثر عندما بدت البرامج الاقتصادية والاجتماعية اليسارية عاجزة عن تقديم بدائل عملية في ظل هذه التحولات.

لقد ظهر ضعف التأثير السياسي للاتحادات العمالية على الناخبين في انتخابات الكونغرس التكميلية لعام ١٩٩٦ من خلال فشل معظم المرشحين الذي دعمهم اتحاد (A.F.L.C.I.O)، وأهو أكبر اتحاد للمنظمات العمالية في أمريكا، رغم أنه أنفق أكثر من ٣٥ مليون دولار لدعم مرشحيه، بل إن ٦٠٪ فقط من أعضاء الاتحاد اتبعوا فعلاً نصيحة رؤسائهم وصوتوا لصالح كلينتون ولصالح الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس التكميلية.

لقد أدى ضعف اليسار إلى ارتفاع رصيد الحركات الشعبية التي تجمع الناس، والتي غالباً ما تكون محاطة بالوطنية التي ينادي بها اليمين، وهذا يفسر الظهور القوي لباتريك بوكانان (Patrick Buchanan) ضد بوب دول في الانتخابات الأولية للجمهوريين، ويفسر لنا كذلك العقلية التي تقف خلف فكرة (ثورة جينجرتش) التي جلبت عدداً من الجمهوريين المتطرفين إلى

مواقع النفوذ في انتخابات عام ١٩٩٢. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الولايات المتحدة فقط بل تمتد إلى أوروبا الغربية، حيث استطاعت الحركات الشعبية المتطرفة في السنوات الخمس الأخيرة أن تقتنص عدداً كبيراً من الناخبين يتزايد باستمرار.

وكرد فعل لانتقال الحزب الجمهوري نحو اليمين استجابة لهذه التيارات، عدل الحزب الديمقراطي من موقفه ليواجه الواقع مبتعداً عن اليسار، ومتجهاً نحو الوسط، مما أدى إلى تعزيز وضع كلينتون الانتخابي.

إن ما حدث يبرز أيضاً كيف تم تهميش العناصر الأكثر فقراً في المجتمع، ويفسر تدني نسبة الناخبين في عام ١٩٩٦، ومقابل كل نقص مقداره (١٪) في نسبة الناخبين بين القطاع الأغنى في المجتمع الأمريكي هناك نقص مقداره (٣,٥٪) بين الناخبين الأكثر فقراً.

إن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين الناخبين وغير الناخبين أكبر بكثير من الاختلافات بين الديمقراطيين والجمهوريين، ولهذا فإن التوجه المتصاعد لتحكم المحافظين بالسياسة الأمريكية، وتدني نسبة الناخبين هما ظاهرتان متلازمتان، عبر عنهما معكسر كلينتون بإظهار مخاوفه من مشاركة ضعيفة في الانتخابات قد تحدث مفاجأة لصالح بوب دول.

وعلى الصعيد ذاته فإنه معظم الأعضاء الجدد من الحزب الجمهوري في الكونغرس لعام ١٩٩٦- وكما حدث في عام ١٩٩٤- يحملون أفكاراً محافظة أكثر من نظرائهم الذين تقاعدوا الآن، فكلما تقاعد المعتدلون من كلا

الحزبين أو خسروا يتم انتخاب أناس أكثر تطرفاً، مما يدفعنا إلى التوقع بأن الاختلاف بين الرئيس والكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون سيسعى بالتأكيد لاستكمال تحقيقاته بشأن بعض النشاطات غير القانونية المتعلقة بكلينتون، بدءاً من طرد وايت ووتر (White Water)، إلى طرد موظفي مكتب السفريات، إلى تجميع ملفات الـ إف. بي. آي (FBI) عن الجمهوريين البارزين، إلى ارتباطات الحزب الديمقراطي في تمويله بمتبرعين أجانب، والنتيجة أن كلينتون قد يغرق في غمرة هذه التحقيقات لدرجة أن قدرته على الحكم بطريقة مترابطة منطقياً قد تتأثر.

النساء يحسمن النتيجة...

تميزت انتخابات عام ١٩٩٦ بوجود أكبر فجوة بين نسبة المقترعين من الذكور والإناث في تاريخ انتخابات الرئاسة الأمريكية، ويُعد كلينتون أول رئيس يفوز بأصوات النساء منذ حصولهن على حق الاقتراع عام ١٩٢٠، إذ تشير الإحصاءات إلى أنه لو صوت الرجال فقط في هذه الانتخابات لرجحت كفة المرشح الجمهوري بوب دول الذي حصل على ٤٤٪ من أصوات الذكور مقارنة بـ ٤٣٪ حصل عليها كلينتون، وفي المقابل حصل كلينتون على ٥٤٪ من أصوات النساء مقابل ٣٨٪ حصل عليها بوب دول.

إن الزيادة التي حصل عليها كلينتون من جهة الإناث بمقدار ١١٪ والتي تعرف بـ Gauder Gap أو الفرق بين عدد المقترعين الذكور والإناث سجلت أكبر نسبة فرق بين المقترعين الذكور والإناث في تاريخ انتخابات

الرئاسة الأمريكية، ويزداد الفارق بين عدد المقترعين من الجنسين ليصل إلى ١٧٪ لصالح النساء بين من تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً، مما يشير إلى أن الجنس سيلعب مستقبلاً دوراً مهماً يؤثر في مستقبل السياسة الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر أن النساء في انتخابات عام ١٩٩٦ شكلن ٥٢٪ من النسبة الكلية ممن يحق لهم الانتخاب، وبالتالي فإن أصواتهن كانت أكثر من الرجال بنسبة ٣,٥ مليون صوت تقريباً. كما أنه تم انتخاب ٤٩ امرأة أيضاً في مجلس النواب ضمن انتخابات الكونغرس التكميلية، وفي حين أنهن يشغلن ١٢٪ أو أقل من مقاعد مجلس النواب الـ ٤٣٥، إلا أن وجود ٤٩ امرأة في هذا المجلس يُعد رقماً قياسياً، يوازي ضعف عددهن تقريباً لعشر سنوات خلت. ومن بين المؤثرات التي ترجح إمكانية ازدياد الدور السياسي للنساء في الولايات المتحدة انتخاب ٩ نساء في مجلس الشيوخ الذي يحوي مائة مقعد، كذلك يمكن أن نلحق بـ Gender Gap أو بالفرق بين عدد المقترعين من الذكور والإناث من الأصوات الفرق الأكبر في نسبة الناخبين بين المتزوجين وغير المتزوجين بين الذكور، فكما حصل دول على أكبر نسبة من أصوات الذكور فإنه حصل كذلك على أكبر نسبة من الأصوات بين المتزوجين، فقد حصل على ٤٦٪ من أصوات الناخبين المتزوجين مقابل ٤٤٪ فقط من أصوات هذه الفئة حصل عليها كلينتون. وفي المقابل فإن كلينتون هزم دول بفارق كبير يصل إلى ٢٦٪ من أصوات الناخبين غير المتزوجين الذين يشكلون أكثر من ثلث أصحاب حق الاقتراع، فقد حصل

كلينتون على ٥٧٪ من أصوات المتزوجين مقابل ٣١٪ فقط حصل عليها دول، أما بين النساء غير المتزوجات اللاتي يشكلن ٢٠٪ من النسبة الكلية لأصحاب حق الاقتراع، فقد حصل كلينتون على ٦٢٪ من الأصوت مقابل ٢٨٪ فقد حصل عليها دول.

المجموعات العرقية

مثل كل حملات الرئاسة السابقة، كان للعرق دور هام في تحديد نتائج انتخابات عام ١٩٩٦، فقد حصل دول على نسبة أفضل من الأصوات بين البيض مسجلاً ٤٦٪ من الأصوات لصالحه مقابل ٤٣٪ فقط لكلينتون.

إلا أنه حصل على ١٢٪ فقط من أصوات مجموعات Hespanic (وهم الأمريكيون من أصل لاتيني) التي تزايدت أهميتها الآن- بينما حصل كلينتون على ٧٢٪ من هذه الأصوات. ويشكل البيض ٨٣٪ من أصحاب حق الاقتراع، فيما يشكل المواطنون الأفارقة نحو ١٠٪ منهم، ويشكل الـ Hespanic ٥٪ من أصحاب حق الاقتراع، وفي المقابل فقد أعطى الآسيويون الذين يشكلون ١٪ فقط من نسبة أصحاب حق الاقتراع ٤٨٪ من أصواتهم لدول مقابل ٤٣٪ لكلينتون.

الأمريكيون الأفارقة African Americans:

استطاع الحزب الديمقراطي منذ عقود خلت أن يحصد أكثر من ٨٠٪ من أصوات الأمريكيين الأفارقة، مما عزز مشاعر الحزب بأن الحصول على أصواتهم أمر مضمون، وفي المقابل شعر الديمقراطيون خلال حملة انتخابات

الرئاسة بالقلق من أن يؤدي الاهتمام الظاهر بمصالح المواطنين السود إلى ابتعاد الناخبين البيض عن الحزب، لذا فإن الحزب الديمقراطي لم يقدم للسود شيئاً ملموساً مقابل حصوله على أصواتهم.

هذه الفجوة بين تأييد السود للحزب الديمقراطي وحجم اهتمام الحزب بهم دفع مجموعة من القادة السود في السنوات القليلة السابقة، وبخاصة رئيس جماعة "أمة الإسلام" لويس فرقان الذي يعتبر أقوى زعيم أسود في أمريكا، إلى التهديد بالانسحاب من الحزب الديمقراطي ما لم يأخذ الحزب مصالح السود بعين الاعتبار، بل إن واحداً من أهم أهداف مسيرة المليون، التي نظمها قادة الجالية السوداء في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٥ والتي أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السود المسجلين في جداول الناخبين كان التلويح للساسة في واشنطن بأن السود ليسوا صوتاً مضموناً لأحد من الآن فصاعداً، وعزز هذا الاتجاه تأكيدات "فرقان" خلال المسيرة على أهمية القيم الاجتماعية المحافظة التي يدعو لها عادة الحزب الجمهوري، كما دعا مجتمع السود إلى الاعتماد على النفس بدلاً من الاعتماد على الرعاية الاجتماعية الحكومية التي انتقدها، مبيناً أنها سبب رئيسي في مشاكل السود في الولايات المتحدة بدلاً من أن تكون علاجاً لمشاكلهم.

وقد حاول الحزب الجمهوري استغلال عدم رضا السود عن الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦. ويُعد أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت دول لاختيار جاك كمب Jack Kemp لمنصب نائب الرئيس أن

كمب كان من الجمهوريين القلائل الذي تمكنوا عبر السنين، من تكوين علاقات قوية مع مجتمع السود، بعد أن دعم برامج خصصت لإنعاش أحياء السود الفقيرة، ويؤكد كمب أن هذه البرامج ستساعد على مواجهة مستويات الفقر المرتفعة بينهم أكثر من برامج الرعاية الاجتماعية وسياسة (Affirmative Action) التي تحاول أن توفر للأقليات التي تعرضت للاضطهاد فرصاً للتعليم والعمل لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص مع البيض، وهما من أبرز برامج الحزب الديمقراطي لكسب الأقليات العرقية، وحاول كمب إقناع أبناء الأقليات أن برامج الديمقراطيين هذه لا تفعل أكثر من تغليف المشاكل الحقيقية لمجتمع السود، ومحاولة الالتفاف عليها.

غير أن محاولات دول باءت بالفشل، إذ لم يحصل على أكثر من حفنة من أصوات السود رغم خوضه المعركة مع كمب، وبرغم الدعم القوي الذي قدمه له كولين باول Colne Powl الذي يعد أشهر جمهوري أسود في أمريكا، ويعكس هذا الفشل حجم الصعوبات التي يواجهها الجمهوريون في الحصول على دعم السود، وفي الوقت نفسه المحافظة على برامجهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يرى فيها معظم السود مخططات تتعارض مع مصالحهم بقوة.

وفي المقابل فإن اتجاه الناخبين السود نحو انتخاب الديمقراطيين قد يضعف مجتمع السود أكثر لأنه يقدم دليلاً للديمقراطيين على أن من الصعوبة

بمكان أن يتمكن الجمهوريون- مهما حاولوا- من إحداث أثر كبير يحول دون دعم السود القوي والمستمر للديمقراطيين منذ عقود.

الهسبانك (الأمريكيون من أصول لاتينية) Hespanic

تصوت فئة الهسبانك عادة للديمقراطيين، ولكن ليس بقوة السود، ففي عام ١٩٩٦ استطاع كلينتون أن يحصل على ٧٢٪ من أصوات الهسبانك، وهذا يشكل زيادة ١١٪ عنه في انتخابات ١٩٩٢، وخلافاً للسود فإن الفئة المسموح لها بالاقتراع من الهسبانك مثلها مثل تلك الفئة من الآسيويين والأمريكيين العرب من المهاجرين. ويُعزى الدعم المتزايد المتزامن الذي أعطته هذه المجموعة العرقية للديمقراطيين في عام ١٩٩٦ إلى معارضتهم للتشريع المضاد للهجرة الذي يدعمه الجمهوريون، وليس لأي عوامل اقتصادية أو فكرية بعيدة المدى، مما يعني إمكانية حدوث تحولات في صفوف هذه المجموعة العرقية مستقبلاً.

أما الـ ٤٣٪ التي حصل عليها كلينتون من الأمريكيين الآسيويين، وبرغم أنها أقل مما حصل عليه دول، إلا أنها أكثر بـ ١٢٪ من تلك النسبة التي حصل عليها كلنتون في حملته الرئاسية عام ١٩٩٢ عندما رشح نفسه ضد بوش.

ويمكن النظر إلى ارتفاع نسبة منتخبي الديمقراطيين بين الهسبانك والآسيويين على أنها ردود فعل لمحاولات قيادات الجمهوريين في الكونغرس الحد من تدفق المهاجرين للولايات المتحدة، ومحاولتهم حرمان المهاجرين

القانونيين وغير القانونيين من المساعدات العامة. هذا الإجراء ينظر له الكثير من المهاجرين على أنه إجراء عنصري وقد تم تحديده باعتباره غير دستوري أيضاً.

لقد حركت محاولات الجمهوريين هذه المجتمعات المهاجرة التي لم تتحرك منذ عقود أكثر من أي أمر آخر، وأدت إلى تزايد نسبة منتخي الديمقراطيين في صفوف المهاجرين خلال انتخابات عام ١٩٩٦.

هذه التحولات في صفوف الهسبانك والآسيويين تظل محدودة في ظل قاعدة أن الأمريكيين الآسيويين الذين يعدون أكثر ثراء من الأمريكيين البيض بالنسبة لدخل الفرد الواحد يمنحون أصواتهم عادة للمرشحين الجمهوريين، فيما يؤيد الهسبانك- وهم أفقر من أقرانهم الآسيويين بكثير- الديمقراطيين تقليدياً على الرغم من أنهم أقرب فكرياً للجمهوريين، فهم على سبيل المثال محافظون ثقافياً، ولديهم احترام كبير للقيم العائلية التي ينادي بها الجمهوريون.

وعلى المدى الطويل نجد أن التحول في صفوف مجموعة الهسبانك الذي برز خلال انتخابات عام ١٩٩٦ هو أن أعداداً متزايدة منهم بدأت تشارك في الانتخابات، فمنذ عام ١٩٩٢ ارتفعت- وبصورة مذهلة- نسبة المسجلين لممارسة حق الانتخاب بين الناخبين الهسبانك لتصل إلى ٢٨,٧٪، كما ارتفعت نسبة الذين قاموا بالانتخاب فعلاً لتصل الزيادة فيها إلى ٣٠٪ عنها في عام ١٩٩٢.

ويعزى هذا الارتفاع إلى الحملات المنظمة لدفع الهسبانك للحصول على الجنسية الأمريكية، وحملهم على تسجيل أنفسهم في سجلات الناخبين، وتشجيعهم كذلك على الخروج والانتخاب فعلاً، هذه الجهود بذلها الناشطون السياسيون من الهسبانك في محاولة لتحويل مجموعتهم العرقية إلى جماعة ضغط مؤثرة وقادرة على الدفاع عن مصالح أفراد الجالية.

وفي حين أن الذين ينتخبون فعلاً من الهسبانك كانوا عادة أقل من ثلاثة أرباع المعدل الوطني للمنتخبين، إلا أنهم كانوا مساوين لهذا المعدل في انتخابات عام ١٩٩٦. ولأول مرة قدم صوت فئة الهسبانك الفرق المطلوب لتحقيق الفوز في عدد من الولايات، سواء في انتخابات الرئاسة أو في عدد من الانتخابات المحلية، فقد حقق صوت هذه الفئة الفوز لكلينتون في كل من ولايتي أريزونا (التي لم يفز فيها أي ديمقراطي منذ عام ١٩٤٨)، وفلوريدا (التي لم يفز فيها أي ديمقراطي منذ عام ١٩٦٧). وبحجم العائلة الكبير الذي يتميز به الهسبانك، الذي يفوق حجم العائلة الأمريكية العادية كثيراً، ولهجرتهم المستمرة من المكسيك وأمريكا الوسطى، يعد الهسبانك أسرع مجموعة عرقية نمواً في الولايات المتحدة، إذ تضاعف عددهم منذ عام ١٩٨٠، ومن المتوقع أن يفوقوا السود تعداداً في عام ٢٠١١. فالهسبانك فئة عرقية من المتوقع أن تلعب دوراً مهماً في تحديد مستقبل أمريكا السياسي.

التحالف المسيحي

في انتخابات عام ١٩٩٦ لعب الدين دوراً مهماً، حيث أثبت التحالف المسيحي أنه أحد أقوى مجموعات الضغط في الولايات المتحدة. ويشكل المسيحيون المحافظون الذي يقفون مع التحالف المسيحي خمس الأمريكيين الذي يحق لهم الانتخاب (٢٠٪). وقد حرصت هذه الفئة في السنوات القريبة السابقة على انتخاب المرشحين الجمهوريين بشكل كبير، بل إن التحالف المسيحي استطاع أن يصل إلى قيادة فروع الحزب الجمهوري المحلية في كثير من الولايات، كما نجح هذا التحالف بشكل كبير في كثير من الانتخابات المحلية، مما عزز نفوذ التحالف داخل الحزب الجمهوري، ومكنه من الفوز في كثير من الانتخابات الأولية للحزب، مجبراً الحزب، على دعم مرشحه للانتخابات العامة.

إلا أن تزايد نفوذ هذا التحالف ومرشحيه داخل صفوف الجمهوريين أدى في بعض الحالات إلى خسارة الجمهوريين، لأن الوسط منفتح أكثر على الديمقراطيين، وتؤكد هذه الحقيقة أن التحالف قوي لدرجة السيطرة على الحزب الجمهوري، ولكنه ليس قوياً بالدرجة الكافية التي تمكنه من تأمين الفوز للجمهوريين في مواجهة الديمقراطيين، وبخاصة على مستوى انتخابات الرئاسة، فالأغلبية البيضاء البروتستانتية التي خرج من رحمها هذا التحالف انتخبت بوب دول بنسبة ٥٣٪ فيما نال كلينتون ٣٦٪ فقط من أصواتها.

إن أصوات تلك الفئة تشكل ٤٦٪ من أصحاب حق الاقتراع، غير أن ذلك لم يكن كافياً لتأمين الفوز للجمهوريين، إذ حصل كلينتون على ٥٣٪ من أصوات الكاثوليك الذين يشكلون ٢٩٪ من أصحاب حق الاقتراع، ولم يحصل بوب دول سوى على ٣٧٪ من أصواتهم.

أما بين اليهود الذين يشكلون ٣٪ من أصحاب حق الاقتراع فقد حصل كلينتون على ٧٨٪ من أصواتهم مقارنة بـ ١٦٪ حصل عليها دول. أما أفراد الجالية الإسلامية الذين مارسوا حق الانتخاب فقد كان عددهم صغيراً جداً لذا لم تستطع المؤسسات الوطنية التي تقوم بعمل الإحصاءات الحصول على تحليل دقيق لسجلات اقتراعهم. إلا أن الإحصائيات التي أجرتها بعض المنظمات الإسلامية وجدت أن معظم المسلمين الذين انتخبوا صوّتوا لصالح كلينتون.

اليهود الأمريكيون والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

بغض النظر عن اتجاهات التصويت في صفوف الناخبين اليهود، فقد أثبتت الجالية اليهودية في الولايات المتحدة مجدداً قدرتها على تحديد برنامج كلا الحزبين الرئيسيين تجاه الشرق الأوسط، وبخاصة في سنة انتخابات الرئاسة الأمريكية، أما الظاهرة الجديدة فكانت ظهور الانقسامات الكبيرة بين اليهود الامريكيين، التي لعبت دوراً مهماً في تبيان الفروق بين مرشحي منصب الرئاسة أكثر من أي انتخابات سابقة.

وفي أواخر عام ١٩٩٣ قامت مجموعة من القادة اليهود الأمريكيين البارزين، والمنظمات اليهودية الأمريكية، تقودها "منظمة أمريكا الصهيونية" ذات العلاقة الحميمة مع حزب الليكود الإسرائيلي اليميني، بانتقاد عملية السلام في الشرق الأوسط علناً، وقامت بالضغط على المسؤولين الأمريكيين لدفعهم باتجاه معارضة بعض سياسات الحكومة الإسرائيلية، غير أن بيل كلينتون كان قد ربط سياسته تجاه الشرق الأوسط بشكل وثيق بالمنهج الذي اختطه حزب العمل، وبخاصة شمعون بيريز وإسحاق رابين.

هذا التوجه دفع كلينتون للابتعاد عن أولئك الذين لديهم تأييد أكبر لليكود وعن اليهود الأمريكيين الأرثوذكس بشكل مواز، حتى قبل انتصار نتنياهو في انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية، كما بدأ الحزب الجمهوري كذلك بالابتعاد عن تلك الفئة من اليهود الأمريكيين التي تضغط باتجاه معارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية التي كان يتزعمها حزب العمل.

وعندما كان بوب دول عضواً في مجلس الشيوخ كان معروفاً بأنه أحد السياسيين القلائل الذين ينتقدون سياسات إسرائيل، بل إنه كان كثيراً ما يدعو إلى قطع الدعم عن إسرائيل، ولكن عندما أصبح مرشحاً للرئاسة بدأ يقترب من شريحة ميؤدي إسرائيل في الحزب الجمهوري التي يقودها رئيس مجلس النواب نوت جينجرتش، ورئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب اليهودي بنيامين جيلمان، وكانت تلك الشريحة قد كونت علاقات

قوية مع اليهود الأمريكيين المؤيدين لليكود، وكانت تعارض توجه كلينتون نحو حزب العمل. وفي محاولة لكسب أصوات عدد كبير من اليهود، بل والأهم من ذلك، في محاولة لإقناع اليهود ذوي النفوذ في وسائل الإعلام الأمريكية أن يلزموا الحياد على الأقل، تبنى دول تشريعاً لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وانتقد كلينتون باستمرار لعدم إقباله على إسرائيل أكثر.

غير أن محاولات دول هذه باءت بالفشل، إذ لم يستطع تحقيق أي من هدفيه، فالناخبون اليهود صوتوا لصالح كلينتون بشكل ساحق، كما أن وسائل الإعلام المملوكة لليهود أو المقربة منهم لم تكف عن انتقاد دول بشدة طوال فترة الحملة الانتخابية.

لقد امتدح العديد من زعماء اليهود الأمريكيين الرئيس كلينتون، كما امتدحه أيضاً عدد من الشخصيات الإسرائيلية الرسمية باعتباره الرئيس الأكثر قرباً وتأييداً لإسرائيل في تاريخ أمريكا.

فعلى سبيل المثال جلب كلينتون في عهده إلى المناصب الحكومية الرفيعة يهوداً أكثر من أي رئيس أمريكي آخر، كما أن أكثر من نصف التبرعات الفردية لصالح الحزب الديمقراطي أتت من المتبرعين اليهود، معطية بذلك دعماً لابد منه للحزب، وفي الوقت نفسه ربطت أي رئيس ديمقراطي بالشريحة المؤيدة لإسرائيل. وبينما تبدو هناك علامات على التوتر بين إدارة كلينتون وحكومة الليكود إلا أن معظم القادة اليهود الأمريكيين ظلوا واثقين

جداً من أن كلينتون سيحافظ على علاقات قوية مع أي حكومة إسرائيلية تتولى السلطة سواء أكانت حكومة ليكود أم حكومة عمل، مما دعاهم لدعم كلينتون بقوة في حملته الانتخابية.

وفي المقابل فإن فوز نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية العامة قلص من حجم الانقسامات وأهميتها بين الزعماء اليهود الأمريكيين بشكل ملموس، حيث أن معظم المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة تؤيد سياسات الحكومة الإسرائيلية، وعليه فإن تلك المنظمات التي عارضها الأمريكيون المؤيدون لليكود في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أصبحت في عهد الليكود منسجمة سياسياً مع اتجاهات الليكود الذي يقود إسرائيل اليوم.

وقد حاول دول أن يكسب بعض الدعم من اليهود عن طريق إظهار نفسه بأنه مؤيد لليكود أكثر من كلينتون، ورحب اليهود باختياره لكمب مرشحاً لمنصب نائب الرئيس أكثر بكثير من ترحيب السود بذلك، إذ أن كمب يعتبر من أكثر القادة الجمهوريين تأييداً لإسرائيل، ولديه علاقات شخصية قوية مع نتنياهو، إلا أن نتائج الانتخابات بينت أن معظم اليهود ظلوا حذرين من دول بسبب تاريخه في تحدي اللوبي المؤيد لإسرائيل.

المسلمون الامريكيون:

إذا كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٦ قد تميزت بأنها الانتخابات الأولى التي لعبت فيها الانقسامات بين اليهود الأمريكيين- من حيث موقفهم تجاه قضايا الشرق الأوسط- دوراً بارزاً في تحديد برامج كلا

الحزبين، فإنها تميزت أيضاً بأنها أول انتخابات تشهد تحويلات مؤثرة في صفوف المسلمين الأمريكيين تجاه النظام السياسي الأمريكي.

فقد تم إنشاء العديد من المنظمات السياسية الإسلامية في السنوات القليلة الماضية، ورغم أن تلك المنظمات لم تستطع التأثير على أي من المرشحين لمنصب الرئاسة لعام ١٩٩٦، إلا أنها اكتسبت خبرة قيمة قد تؤدي إلى قيامها بدور أكثر فاعلية في الانتخابات القادمة. والأهم من هذا أن الجالية الإسلامية عموماً أظهرت اهتماماً ورغبة في التحرك سياسياً، وهو ما لم يكن موجوداً من قبل، ويشير إلى ذلك عدد المسلمين الأمريكيين المسلجين في سجلات الناخبين.

وتزايدت أعداد الحملات التي نظمها ناشطون سياسيون إسلاميون لإقناع أفراد الجالية بالتسجيل في سجلات الناخبين في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فقد لعب المسلمون الأمريكيون دوراً هاما، بل وحاسماً في انتخابات مجلس الشيوخ في ولايتين على الأقل، ففي نيوجيرسي أنشأ المجتمع المسلم- وعلى مدى السنين- علاقات قوية مع روبرت تورشيلي، وهو عنصر قديم في مجلس النواب. وفي هذه السنة رشح تورشيلي نفسه ضد "ريتارد غير" الشديد التأييد لإسرائيل، والمعادي للمسلمين في الوقت نفسه، وذلك لملء مقعد شاغر في مجلس الشيوخ كان يحتله عضو تقاعد، وقد تبنى تورشيلي أثناء الحملة الانتخابية- صراحة- العديد من

القضايا التي تهم المسلمين، على الرغم من امتناعه من التفوه بأي شيء قد يثير غضب اللوبي المؤيد لإسرائيل. وقد دعم المجتمع المسلم تروشيلي بقوة ورحب القادة المسلمون بفوزه في نيوجيرسي التي تشهد حضوراً عديداً ملحوظاً للجالية المسلمة.

وأهم من هذا كانت انتخابات مجلس الشيوخ في داكوتا الجنوبية التي انتزعت من غاري برسلر المخضرم الذي هزمته منافسة تيم جونسون، وبرسلر هذا هو الذي أشرف على إعداد (تعديل برسلر)، وهو قانون أقره الكونغرس، ويجبر الحكومة الأمريكية أن تضغط بقوة على باكستان لتضمن أن باكستان لا تطور سلاحاً نووياً، وفي الوقت ذاته يتجاهل القانون البرامج النووية التي تمتلكها كل من الهند وإسرائيل، ويعتبر المسلمون الأمريكيون هذا القانون عنصرياً، كما يعتبرون برسلر أيضاً واحداً من أقرب أصدقاء إسرائيل في الكونغرس، وقد تلقى برسلر دعماً كبيراً من اليهود أثناء حملته الانتخابية ضد جونسون الذي تلقي دعماً قوياً من المسلمين الأمريكيين، وبخاصة الباكستانيون الذين يشكلون مجتمعاً أكبر وأنشط سياسياً من العرب الأمريكيين المسلمين. ويعتقد بأن الدعم الذي تلقاه جونسون من الجالية المسلمة هو الذي حسم نتيجة الانتخابات لصالحه ضد برسلر، فقد فاز جونسون بأقل من ٩٠٠٠ صوت فقط من أصوات المنتخبين التي بلغ عددها ٣٢٥,٠٠٠ صوتاً، ونفهم أهمية هذه النتيجة إذا علمنا أن برسلر كان عضو

مجلس الشيوخ القديم الوحيد الذي خسر مقعده لمنافس جديد في انتخابات عام ١٩٩٦ التكميلية.

ومن المؤكد أن النشاط السياسي للمسلمين الأمريكيين سيزداد في السنوات القادمة، ومن المرجح أن يزداد تأثيرهم السياسي، غير أن هذا لا يعني تلقائياً ترجمة هذا التأثير لينعكس على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، فقد تمكن اليهود من المشاركة الفعلية في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، لاسيما وأن الاهتمام الأول للأغلبية العظمى من اليهود الأمريكيين الناشطين سياسياً هو سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل. أما المسلمون فما زالوا منقسمين بشأن تحديد أولويات برنامجهم السياسي، ويتضح هذا عند ملاحظة أن الغالبية العظمى من المسلمين انتخبوا كلينتون على الرغم من أن أداء كلينتون كان أسوأ بكثير من أداء دول بالنسبة لأولئك الذين يجعلون من سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط همهم الأول.

فترة الرئاسة الثانية لكلينتون

نظرياً كان من المتوقع أن يحاول كلينتون الذي لا يستطيع ترشح نفسه لفترة ولاية ثالثة ممارسة نوع من الضغوط على إسرائيل خلافاً لما فعله في فترة رئاسته الأولى، حيث سيكون أقل تأثراً بجماعات الضغط القوية، وأكثر اهتماماً بالبحث عن مكان له في التاريخ، غير أن التعيينات التي أجراها في

إدارته تشير إلى ما يخالف هذا الاحتمال النظري، ويعزز صورته كأكثر الرؤساء الأمريكيين تأييداً لإسرائيل في التاريخ.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يواجه كلينتون معارضة قوية من الكونغرس عندما يحاول التصدي لحل المشاكل الاقتصادية المحلية الصعبة، كما أن التحقيقات الجنائية العديدة تلاحقه منذ سنوات ولا زالت، لذا فإن من المرجح أن ينظر كلينتون إلى السياسة الخارجية باعتبارها الميدان الذي قد يستطيع أن يترك فيه ذكراً باقياً، فكلينتون ملتزم فكرياً بتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي NATO لتشمل دول أوروبا الشرقية التي كان يستقطبها الاتحاد السوفيتي السابق، كما أنه قد يرغب في لعب دور هام لإيجاد حلول سلمية للصراع في البوسنة وشمال إيرلندا.

أما بخصوص الشرق الأوسط فإن المؤكد حتى الآن أن كلينتون لن يهدد بتخفيض المعونات الأمريكية لإسرائيل، ولن يسعى بأي طريقة لأن يضعف العلاقة الأمريكية الإسرائيلية القوية، إلا أنه قد يحاول ممارسة ضغط على إسرائيل خلال فترة ولايته الثانية لتقدم تنازلات صغيرة في مباحثات السلام المقبلة في الشرق الأوسط، غير أن الاحتمال الأخير قد يتقلص كثيراً بالنظر إلى الروابط الأيديولوجية التي تربط كلينتون بإسرائيل، كما أن النفوذ الإعلامي للوبي اليهودي قد يعزز هذا الاحتمال، فكلينتون لا يستطيع خوض غمار حملة انتخابية ثالثة، غير أنه لن يحاول مصادمة هذا اللوبي القادر على إثارة مشاكله الداخلية إعلامياً، وبطرق قد تلحق الضرر به وبقدرته على

الاحتفاظ بزمام المبادرة الداخلية في مواجهة كونغرس جمهوري، الأمر الذي يرجح بأن فوز كلنتون سوف يعكس تزايداً في دعمه لإسرائيل، واستجابته للوبي الصهيوني في أمريكا، كما أثبتت الأشهر الأولى لولايته الثانية.

جدول رقم (١)

التغير في عدد الناخبين في انتخابات الرئاسة الأمريكية *

(١٩٦٠-١٩٩٦)

السنة	عدد المقترعين	المسجلين	الذين صوتوا	النسبة
١٩٩٦	١٩٦,٥١١,٠٠٠	١٤٦,٢٥٤,٣٤٥	٩,٤٥٦,٣٤٥	٪٤٩,٠٨
١٩٩٢	١٨٩,٥٢٩,٠٠٠	١٣٣,٨٢١,١٧٨	١٠٤,٤٠٥,١٥٥	٪٥٥,٠٩
١٩٨٨	١٨٢,٧٧٨,٠٠٠	١٢٦,٣٧٩,٦٢٨	٩١,٥٩٤,٦٩٣	٪٥٠,١١
١٩٨٠	١٦٤,٥٩٧,٠٠٠	١١٣,٠٤٣,٧٣٤	٨٨,٥١٥,٢٢١	٪٥٢,٥٦
١٩٧٦	١٥٢,٣٠٩,١٩٠	١٠٥,٠٣٧,٩٨٦	٨١,٥٥٥,٧٨٩	٪٥٣,٥٥
١٩٦٨	١٢٠,٣٢٨,١٨٦	٨١,٦٥٨,١٨٠	٧٣,٢١١,٨٧٥	٪٦٠,٨٤
١٩٦٤	١١٤,٠٩٠,٠٠٠	٧٣,٧١٥,٨١٨	٧٠,٦٤٤,٥٩٢	٪٦١,٩٢
١٩٦٠	١٠٩,١٥٩,٠٠٠	-	٦٨,٨٣٨,٢٠٤	٪٦٣,٠٦

* المصدر: لجنة الانتخابات الفدرالية (FEC).

التحول في توجهات الناخب الأمريكي في انتخابات الرئاسة

(١٩٧٢-١٩٩٦)

	١٩٧٢			١٩٧٦		١٩٨٠	
	نيكسون	ماكجوفارن	كارتر	فورد	ريغان	كارتر	اندرسون
المجموع	٦١	٣٦	٥٠	٤٨	٥١	٤١	٧
الرجال	٦٢	٣٦	٥٠	٤٨	٥٥	٣٦	٧
النساء	٦١	٣٧	٥٠	٤٨	٤٧	٤٥	٧
البيض	٦٧	٣١	٤٧	٥٢	٥٦	٣٦	٧
السود	١٨	٨٢	٨٣	١٦	١١	٨٥	٣
الهسبانك	٣٥	٦٣	٧٦	٢٤	٣٣	٥٩	٦
الاسيويون		–	–	–	–	–	–
البروتستنت	٧٦	٢٢	٤١	٥٨	٦٣	٣١	٦
الكاثوليك	٥٤	٤٤	٥٤	٤٤	٥٠	٤٢	٧
اليهود	٣٤	٦٤	٦٤	٣٤	٣٩	٤٥	١٥

تابع

١٩٨٤	١٩٨٨		١٩٩٢			١٩٩٦	
ريغان	مونداال	بوش	دكاكس	كلنتون	بوش	بروت	كلنتون	دول	بروت
٥٩	٤٠	٥٣	٤٥	٤٣	٣٨	١٩	٤٩	٤١	٨
١٦٠	٣٧	٥٧	٤١	٤١	٣٨	٢١	٤٣	٤٤	١٠
٥٦	٤٤	٥٠	٤٩	٤٦	٣٧	١٧	٥٤	٣٨	٧
٦٤	٣٥	٥٩	٤٠	٣٩	٤٠	٢٠	٤٣	٤٦	٩
٩	٩٠	١٢	٨٦	٨٣	١٠	٧	٨٤	١٢	٤
٣٧	١٦٠	٣٠	٦٩	٦١	٢٥	١٤	٧٢	٢١	٦
–	–	–	–	٣١	٥٥	١٥	٤٣	٤٨	٨
٧٢	٢٧	٦٦	٣٣	٣٣	٤٧	٢١	٣٨	٥٣	١٠
٥٤	٤٥	٥٢	٤٧	٤٤	٣٥	٢٠	٥٣	٣٧	٩
٣١	٦٧	٣٥	٦٤	٨٠	١١	٩	٧٨	١٦	٣

* تم الحصول على هذه النتائج من خلال الإحصائيات التي أجرتها جريدة New York Times ومحطة CBS التلفزيونية الأمريكية.

الدور الإيراني
في منطقتي آسيا الوسطى والخليج

بيروز مجتهد زاده*

[كاتب هذا البحث أكاديمي إيراني يحمل وجهة نظر ورؤية إيرانية، وهو يختلف في تحليلاته لعدد من ظواهر العلاقة الإيرانية الخليجية عن غيره من المحللين العرب، ونحن ننشر هذه الدراسة لبيان منهج التفكير لدى واحد من علماء السياسة الإيرانيين. والمجال متاح في العدد القادم لدراسات عربية تتناول ما ورد في هذا البحث بشكل أو بآخر. ونحن نؤكد هنا على سياسة الدورية بأن ما يرد فيها من آراء لا يمثل رأي مركز دراسات الشرق الأوسط، وإنما يمثل رأي صاحبه]**. انتهى تعليق المحرر.

بدأ عقد التسعينات بزلزال سياسي كبير زاد من سرعة التغير التي تشكل- وتعيد باستمرار تشكيل- ما يعرف بـ "النظام العالمي"، أو "النظام الشامل"، أو "الترتيب العالمي"، أو أي إصطلاح يصف السياسة الدولية من خلال دراسة العلاقات البنيوية بين القوى.

*** رئيس مؤسسة يوروسيفيك للدراسات والأبحاث، وزميل بارز في البحوث في مركز سوس لبحوث السياسة والحدود الدولية في جامعة لندن.**

**** التحرير.**

وقد حدث هذا التغير السريع في النظام العالمي لترتيب القوى بفعل حدثين كبيرين وقعا في سنة واحدة (١٩٩٠)، أما الحدث الأول فهو أزمة الكويت التي ولدت مفهوم "المجتمع الدولي" ليحل في فترة اضمحلال الكتلة الشيوعية محل مصطلح "العالم الحر"، وأما الحدث الثاني فهو انهيار البنية الجيوستراتيجية لاتفاقية وارسو الذي أدى بدوره إلى تحطيم قوة عظمى شيوعية سابقة، مثل: الاتحاد السوفيتي وقوى أخرى مثل يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وإلى إسقاط النظام ثنائي القطب الذي نشأ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أدى ذلك التغير الضخم فعلياً إلى ظهور فكرة في الولايات المتحدة مفادها أن فراغاً نشأ في السياسة الدولية، يتطلب إقامة نظام جديد، وقد أدت الظروف العالمية المتغيرة إلى ظهور حاجة لمجموعات جديدة من الأولويات السياسية والجيوستراتيجية في جميع أنحاء العالم.

المفاهيم المتغيرة

تسبب انهيار النظام العالمي ثنائي القطب بنشوء وضع تحتاج فيه القوى المحركة للسياسة الدولية إلى اتجاهات جديدة، وتحتاج فيه الكثير من المفاهيم السياسية إلى إعادة تعريف، فلم يعد بالإمكان وصف العالم السياسي بلغة القدرات الاقتصادية لمناطق أو بلدان منفردة في العالم الأول، الثاني، الثالث، الرابع، والخامس(١)، ولا يمكن وصفه كذلك "بالشمال" و "الجنوب"، لأن العديد من بلدان الجنوب التقليدي تتعرض لتغير اقتصادي

هائل، مما يصعب معه الاستمرار في إدراجها ضمن الأمم "الفقيرة" للجنوب.

وبزوال "الشرق" السياسي فقد "الغرب" السياسي ديناميته الحقيقية، ونحن الآن في وضع نحتاج فيه إلى إيجاد مصطلحات جديدة تصف البيئات الجديدة التي تحل محل المفاهيم الجيوستراتيجية القديمة للشرق والغرب. ويتضح ذلك أكثر عند مراقبة الانقسام البطئ الآخذ في التشكل في "الغرب"، حيث يبدو أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة آخذين في الانفصال التدريجي عن بعضهما، باتخاذ كل منهما هوية سياسية طبيعية متميزة عن الآخر، وهو ما تجلى في الموقف من نزاعات يوغوسلافيا السابقة مثلاً، كما يحاول الاتحاد الأوروبي الذي فقد تماماً مراكز النفط الهامة في منطقة الخليج لصالح الولايات المتحدة عقب أزمة الكويت ١٩٩٠-١٩٩١، استعادة بعض مواطئ القدم الضائعة هناك، فلم تصطدم الجهود الفرنسية التي بذلت أواخر عام ١٩٩٤ لإخراج العراق من العزلة، مثلاً، مع الموقف العلني للولايات المتحدة إزاء تلك المسألة فقط، بل أظهرت كذلك ضعف مفهوم الوحدة في المصطلح المبتدع حديثاً وهو "المجتمع الدولي"، وأكدت الحاجة إلى تحليل واقعية للتغيرات المشكلة للسياسة العالمية للحاضر والمستقبل، وفي الوقت نفسه، يمكن تبرير الاستخدام المستمر لمصطلح "الغرب" في معناه الجغرافي المحض- الذي يقابل المصطلحين الأكثر جيوسياسية "الشرق الأوسط" و "الشرق الأقصى"-شريطة أن لا نفقد البصيرة بالحاجة المتنامية لمصطلحات سياسية تصف البنى السياسية

الناشئة التي تحل محل الشرق والغرب الكلاسيكيين. ويستمر وصف الشرق بـ "الأوسط" و "الأقصى" وفقاً لبعده الجغرافي عن الغرب رغم زوال "الشرق" السياسي كتعريفات للجغرافيا السياسية. وهو ما يعتبر ضرورياً من ناحية وظيفية، حيث يتشكل العالم السياسي الناشئ بشكل ملحوظ على أساس التفاعلات بين المناطق الجيوسياسية. ويرى جيوسياسيون من أمثال سول كوهين النظام العالمي على أنه ترتيب للقوى متسلسل إقليمياً، ويرى أن العالم مناطق "جيوستراتيجية" و "جيوسياسية". ويبني كوهين حجته في كتابه "الجغرافيا والسياسة في عالم منقسم" على فضح "مسألة الوحدة" العالمية التي- حسب رأيه- ظلّلت جيوسياسيين سابقين. إنه يعتقد بأن الفراغ ليس متحداً استراتيجياً، بل إن العالم المنقسم مركب من عدد من المساحات المنفصلة. وهو يبني نظرته تلك على المفهوم الجغرافي التقليدي للمنطقة، محدداً بذلك تسلسلاً هرمياً للمناطق بناءً على مداه، سواء أعالمية كانت أم محلية. إن هذين النمطين هما مناطق جيوستراتيجية تحدد وظيفياً، وتعبر عن علاقات متبادلة لقسم كبير من الكرة الأرضية، ومناطق جيوسياسية، وهي أقسام فرعية لكل منطقة جيوستراتيجية، وتميل إلى التجانس نسبياً في معيار أو أكثر للثقافة والاقتصاد والسياسة.

إن لتلك النظرة إلى النظام العالمي مظهر مهم، وهو الطريقة التي توقع بها كوهين في السبعينات زوال النظام العالمي ثنائي القطب، بزوغ نظام متعدد الأقطاب. وهو يؤكد أن نقاط التقاء القوى العظمى المتعددة

حل محل التنافس الأمريكي- السوفيتي، وحتى يومنا الحاضر هناك أربع قوى من الترتيب الأول، وقوة خامسة ناشئة، وذلك ضمن أي سياسة جيوستراتيجية، وتلك هي الولايات المتحدة، الاتحاد السيوفيتي، والسوق الأوروبية المشتركة، والصين، واليابان الناشئة(٢).

إن الفرق الملحوظ جداً بين نموذج كوهين والنماذج الأخرى هو الترابط المتبادل الأكبر بين المناطق أفقياً وعمودياً، وبين الدول مختلفة ترتيب القوى في نظامه للتسلسل الهرمي.

وفي التنقيح الذي أجراه على فرضيته عام ١٩٨٢، يضع كوهين تأكيداً أكبر على نشوء قوى من "الترتيب الثاني" في النظام العالمي للتسلسل الهرمي الذي يهيمن على مناطق تلك القوى، مثل: الهند، إيران، إسرائيل، البرازيل، نيجيريا، و ٢٣ دولة أخرى لديها مجال جيد لنشر النفوذ وراء حدودها. ورغم أن التغيرات الأخيرة في أوروبا السلافية أدت إلى تفكك كتلة الاتحاد السوفيتي لنقطة التقاء القوة الجيوستراتيجية، فإن ديناميكية البنية المكانية لنموذج كوهين لم تتأثر بشكل كبير، وفي حقيقة الأمر فإن المبدأ الأساسي للتفاعلات الموجهة إقليمياً في النظام العالمي لكوهين لا يمكن تقويضه بوساطة التقلبات الأفقية أو العمودية في مدى قوى الترتيب الأول والثاني، وفي عدد هذه القوى.

رسم خريطة للنظام العالمي المتغير

لقد أدى التصور عند بعض الجماعات الأمريكية بوجود فراغ في النظام العالمي عقب العالم ثنائي القطب السابق إلى توليد رؤى حول ما سيكون عليه "نظام عالمي جديد" لنظام أحادي القطب: هل هو "تصادم الحضارات" ونهاية التاريخ(٣)، أم بداية نظام متعدد الأقطاب موجه اقتصاديا(٤).

يحاول بعض السياسيين الأمريكيين في تصورهم لـ "نظام عالمي جديد" صياغة نظام عالمي أحادي القطب تكون فيه الولايات المتحدة على قمة هرم تسلسل القوى، مضطلعة بدور "الشرطي العالمي"(٥). إن النظرة الأمريكية الخاصة هذه مبنية على أفكار العصور الوسطى المتعلقة بتصنيف الجنس البشري دينياً وعرقياً. وقد تم استنباط معان جديدة بوساطة نزعات يمينية مغالية لمصطلحات مثل "الحضارة"، لتقديم واجهة جديدة للمقولات القديمة المعروفة جيداً والمسيطرة.

لقد تطلب الأمر نصف قرن، وأكثر من مئة ثورة وانقلاب وحوادث أخرى من التغييرات الجذرية الاجتماعية والسياسية لتفكيك النموذج القديم للنزعة الاستعمارية التي بنيت على الأنانية القومية لأوروبا في فترة ما بعد الصناعية، وعلى صفاته أمم أخرى. إن من الحماقة التامة السماح بتشكيل نظام عالمي استعماري جديد باسم "النظام العالمي الجديد"

يتم تفكيكه بإضاعة نصف قرن آخر من وقت الجنس البشري الذي لا يقدر بثمن، وبإضاعة موارد القرن الحادي والعشرين.

لقد أدى التعجيل في تمويل النظام العالمي لفترة التسعينات إلى تسريع إضفاء الصفة الاقتصادية على النظام العالمي، وبما يتزامن مع عولمة اقتصاد السوق. لقد غيرت الحقائق الجيوسياسية الجديدة توازن القوى المشكلة للعالم السياسي بشكل جوهري، فعالمياً، نسف التبادل التجاري المتزايد- الذي سوف يعزز عن طريق التطبيق الكامل للإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات "GATT"- العديد من مظاهر الاستقلال الاقتصادي للدول القومية.

وفي غضون ذلك، لا يجب أن يؤدي التمويل الاقتصادي المتزايد للتكتلات الإقليمية إلى فكرة أن الاقتصاد الدولي حل محل السياسة الدولية. ورغم أن النظام العالمي الآخذ في التطور مبني- بشكل ملحوظ- على التفاعلات الجيواقتصادية بين الدول القومية التي تؤدي إلى نشوء تجمعات اقتصادية إقليمية، فسوف تبقى العلاقة البنيوية أفقياً وعمودياً في النظام العالمي مسألة جيوسياسية دائماً.

وقد تميزت نهاية الحرب الباردة بتكثيف لم يسبق له مثيل للمنافسة الاقتصادية بين مناطق شمال أمريكا وأوروبا الغربية وأطراف المحيط الهادئ وضمنها، وقد شجع النجاح الاقتصادي للاتحاد الأوروبي قوى اقتصادية أخرى على تشكيل تجمعات اقتصادية خاصة بها، إذ قامت الولايات المتحدة بضم قواها لكندا والمكسيك وأنشأت "اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا"

(NAFTA)، وهي تأمل بضم جميع دول القارة الأمريكية للاتفاقية. فيما أعلنت ١٧ دولة من جنوب شرق آسيا تشكيل "اتحاد أمم جنوب- شرق آسيا" (ASIAN) ، مع وجود فتور من الشريك الياباني الآن، لكنه المؤهل للقيادة في المستقبل.

إن بروز تلك المناطق للعمالقة الاقتصاديين يثير النزر اليسير من التساؤل حول كيفية تشكل النظام العالمي المتغير للقرن الحادي والعشرين. فإذا أردنا مقابلة هذا التطور مع نموذج كوهين، نلاحظ أن النظام العالمي يجب أن ينظر له على أنه تشكل بناءً على ثلاثة أنظمة إقليمية متميزة، أو على مناطق جيوستراتيجية، الاتحاد الأوروبي و NAFTA و ASIAN، مع منطقتين جيوستراتيجيتين محتملتين، يمكن تكوينهما حول روسيا والصين، وعدد من المناطق الجيوسياسية لوصف كوهين.

وهناك إمكانية لأن تؤدي المنافسات المتزايدة، والتشجيع من مناطق جيوستراتيجية أخرى للتجمعات الاقتصادية إلى تكوين تجمع اقتصادي أكثر واقعية بين روسيا ودول أوروبا الشرقية، وبالمثل، فإن اقتصاد الصين المتوسع جنباً إلى جنب مع توقع إعادة التوحيد مع هونغ كونغ ونايوان، والتجمع الاقتصادي الأكبر مع دول أخرى في منطقتها، سوف يؤدي إلى تكوين منطقة جيوستراتيجية أخرى لعملاق اقتصادي.

ولاشك أن بقاء الدول الأخرى في هذا النظام العالمي الناشئ سوف يعتمد على إدراكها لذلك الوضع، وقدرتها على خلق تجمعات

اقتصادية خاصة بها، وفي مناطقها بالتحديد. إن التمويل الاقتصادي للنظام العالمي متواز مع عولمة النظام الاقتصادي الحر، وقد كثف عصر التكنولوجيا العالية الاعتماد المتبادل للدول القومية، ومع زوال الشرق السياسي، تم استبدال التنافسات الأيديولوجية من النظام العالمي بتنافس اقتصادي متزايد، وما كان يوصف بالاقتصاد الرأسمالي أصبح نظاماً اقتصادياً عالمياً مهيمناً. إن عولمة الاقتصاد تنتج- مع التمويل الاقتصادي للنظام العالمي- صورة لبنية جيوسياسية عالمية ما تزال تبدو معتمة ومشوشة. فعلى سبيل المثال، بينما تقوم الولايات المتحدة بإنشاء NAFTA مع كندا والمكسيك، نشطت من جهة أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ في تكوين نظام تعاون اقتصادي جديد يضم جميع الأمم الصينية (جمهورية الصين الشعبية، هونغ كونغ، وتايوان)؛ وتشيلي في أمريكا الجنوبية، واليابان وكوريا الجنوبية في الشرق الأقصى، و ٦ دول من جنوب شرق آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند وبروناي) وثلاث دول محيطية (استراليا، نيوزيلندا، وغينيا الجديدة). ويتوقع أن تطبق هذه الاتفاقية للتعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي (أبك)- التبادل الحر للتجارة ورؤوس الأموال في جميع أرجاء المحيط الهادي، بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ في حين عبرت الولايات المتحدة عن أملها بجمع جميع دول القارة الأمريكية في كتلة اقتصادية أخرى، سوف تكون في حقيقة الأمر توسيعاً للنافتا(٦).

وبينما تكافح الولايات المتحدة لتحقيق تصورها لـ "النظام العالمي الجديد"، فإنها تعي التطور الطبيعي للنظام متعدد الأقطاب، وهكذا تسعى إلى صياغة عدد من التكتلات الإقليمية غير NAFTA مثل: جميع الدول الأمريكية، والتعاون الآسيوي الباسيفيكي... الخ. ويمكن اعتبار الطريقة الأمريكية المتعددة هذه استراتيجية أمريكية أخرى للتأثير في المجرى التطوري للنظام العالمي متعدد الأقطاب الآخذ في الظهور. ويمكن اعتبارها أيضاً أداة لاحتواء المناطق المهمة في العالم من خلال الدمج(٧).

إن ما يجب أن نلاحظه هنا هو أن الولايات المتحدة لا تعتبر أن من الملائم تطبيق الاستراتيجية نفسها في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، إذ يفضل الوجود العسكري هناك. ألم يكن من الممكن احتواء العراق بشكل أفضل لو اندمج مع الكويت ودول أخرى في تكتل إقليمي؟ وكذلك أليس من الممكن احتواء إيران إذا تم تشجيعها على الاندماج مع جيرانها العرب في المنطقة؟ ألا يمكننا القول بأن الولايات المتحدة- عن طريق ترويج سياساتها "للاحتواء المزدوج" ضد إيران والعراق- تروج لمواجهة في الواقع من أجل اختلاف تبرير لاستمرار هيمنتها العسكرية على منطقة الخليج.

وبزوال الاتحاد السوفيتي والخطر العالمي للماركسية، أخذت الولايات المتحدة تنظر إلى الانبعاث الإسلامي- في ضوء الأحداث في إيران- بمنظار التطرف(٨). وقد عمدت فئة إعلامية سياسية في الولايات المتحدة

تابعة للوبي الصهيوني إلى التركيز على تصوير الحركات الإسلامية الثورية على أنها الخطر المتنامي على السلام العالمي، وتم تناول حوادث منعزلة بطريقة مبالغ فيها على أنها ممثلة لطبيعة الإسلام السياسي، فأخذت التطورات المحلية في إسرائيل ولبنان أمثلة على الإرهاب العالمي الذي تتبناه الدول الإسلامية، وتمت مساواة الإرهاب بالأصولية الإسلامية، وتم تضخيم الأصولية الإسلامية بشكل هائل لتمثل الخطر العالمي الجديد. إن هذه الممارسة بمجملها وجدت لتبرر قيام الولايات المتحدة بتسخير مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة (٩) والبنك الدولي، لتستخدم استخداماً تعسفياً وغير منطقي وسائل مثل العقوبات الاقتصادية من أجل تقوية مفهومها "للنظام العالمي الجديد".

ومن الجدير ذكره أن هناك مؤشرات عديدة تفيد أنه بازياد التكامل الاقتصادي لعالمنا الحديث، تزداد فرص التعايش الديني والثقافي للجنس البشري. لقد دخل الإنسان عصر التكنولوجيا العالمية، حيث تزيل السرعة فوق الصوتية للاتصالات والمعلومات الزمان والمكان في العالم البشري، وتؤثر الشركات متعددة القوميات على دينامية الاقتصاد العالمي بفعالية أكبر من فعالية الدول أحادية القومية.

المنطقة الجيوسياسية الشمالية لإيران

تعتبر إيران في النظام العالمي الناشئ ذات موقع فريد، باعتبارها جسراً يربط منطقتين من العالم في غاية الأهمية هما: آسيا الوسطى القزوينية والخليج(١٠). وقد أثر هذا الموقع الجديد، بشكل كبير، على السياسات الخارجية والإقليمية لإيران، ولا يبدو بعد أن صانعي السياسة في طهران قد صاغوا استراتيجية واضحة المعالم للاستغلال الأقصى لموقع إيران الفريد بين المركزين المهمين لتراكم الطاقة في العالم. إن استراتيجيات إيران الناشئة، التي ما زالت مبهمة بعض الشيء، لم توضح للدوائر الدولية الرسالة بأن أرض إيران هي الأكثر منطقية من ناحية جغرافية، وهي المسلك الأكثر حساسية، من ناحية اقتصادية، لمد أنابيب النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى القزوينية إلى المياه الدولية، أعني الخليج الفارسي (العربي) وخليج عمان، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار صادرات النفط لليابان والمستهلكين الرئيسيين الآخرين من الشرق الأقصى. ويتوقف التحقيق الكامل لهذا الوضع على تشجيع التعديل الجوهري لوجهة النظر السياسية العامة لإيران ووجهات نظر الآخرين كردة فعل لذلك.

إن الوظيفة الجيوستراتيجية الجديدة لإيران بين مستودعي نقط العالم تقودها إلى تحديد منطقتين جيوسياستين رئيسيتين، واحدة في العمق الجيوسياسي الشمالي، وأخرى في العمق الجيوسياسي الجنوبي.

العمق الجيوسياسي الشمالي

إن مشهد إيران الجيوسياسي الشمالي معقد في طبيعته ويتطلب تحديداً في مجال البعد الجغرافي، ويمكن تعيين ثلاث مناطق على الأقل في ذلك العمق هي: القوقاز، بحر قزوين، وآسيا الوسطى.

١- تعتبر القوقاز منطقة نماذج للشعوب المسلمة والمسيحية وهي منطقة ذات موارد اقتصادية محدودة، وتعتبر إيران أن إقامة علاقات قوية مع جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان ودول أخرى في القوقاز أمر هام جداً لها، ومع ذلك، فإن المنطقة لا تحتل الأولوية الأولى في الواقع الجيوسياسي لإيران، باستثناء اعتبارات المنافسات الحتمية مع تركيا وروسيا، وتهيمن كذلك الطبيعة المزدوجة (من وجهة النظر الإيرانية) لموقع أذربيجان الجغرافي في هذه المنطقة على الاهتمام الخاص لإيران، لأنها تُعد الامتداد الجغرافي لإقليمي إيران وأذربيجان، مما قد يسبب حساسيات جيوستراتيجية كبيرة لإيران، كما أن تلك الجمهورية بلد بترولي كبير على بحر قزوين يمكن أن يساعد مساعدة إيران في النشاطات النفطية في المنطقة.

٢- ومن ناحية أخرى، يعتبر بحر قزوين على درجة عالية من الأهمية لإيران من وجهة نظر اقتصادية، وتعد إيران إحدى خمس دول على بحر قزوين، كما أن لديها مصالح ضخمة في تلك المنطقة. أما الدول الأربع الأخرى فهي قازاخستان، أذربيجان، روسيا، وتركمانستان.

وتحتل تلك المنطقة المرتبة الأولى في العالم في احتياطي الغاز البالغ ١,٥٧ تريليون متر مكعب، والمرتبة الثالثة في احتياطي النفط المثبت البالغ ٢,٥٩ مليار برميل.

٣- منطقة آسيا الوسطى، وتضم دول تركمانستان وقازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزيا. وترتبط هذه المنطقة بمنطقة بحر قزوين، فهنالك دولتان هما تركمانستان وقازاخستان تقعان على بحر قزوين، كما هو الحال بالنسبة لإيران نفسها.

إن هذه الجغرافيا السياسية المتمازجة للعمق الشمالي لإيران تستحق تشكيل رقعة جيوسياسية متحدة لآسيا الوسطى- القزوينية، ويمكن الإشارة إليها بمنطق إيران "آسيا الوسطى- القزوينية". وهنالك عوامل تاريخية وثقافية وجغرافية تجعل من منطقة آسيا الوسطى القزوينية "منطقة جغرافية واحدة وفق المصطلح الجغرافي، فتاريخياً: تحتفظ شعوب إيران وأفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وأجزاء من قازاخستان، ومعظم شعوب القوقاز، بتجربة طويلة في العيش معاً في كومنولث الفدراليات الأخمنية والبارثنية والساسانية قبل الإسلام، وفي الخلافة العباسية، وكذلك في الامبراطوريات الفارسية والتركية للسامانيين والسلجوقيين والغزنويين، ومؤخراً في الامبراطورية الصفوية.

وثقافياً: خلقت تجربة أكثر من ألفي عام من التفاعل بين دول آسيا الوسطى القزوينية ضمن كومنولث متحد سياسياً مزيجاً ثقافياً يربط بين تلك

الدول في منطقتها ذات الطبيعة الواحدة. وأضاف توسع الإسلام شرقاً قوة دافعة جديدة لهذا المزيج الثقافي، مما دعّمه أكثر، حيث تشترك إيران وطاجيكستان ومعظم أفغانستان، وأجزاء من أوزبكستان بلغة واحدة، بينما أذربيجان هي الدولة الشيعية الوحيدة الآن في العالم عدا إيران، وتهيمن مدن آسيا الوسطى مثل بخارى، بلخ، ترف، سمرقند، خيفة وخوارزم على الآداب الفارسية باعتبارها مراكز تقليدية للفنون والعلوم الإيرانية. ويحتفل بالعيد الإيراني النوروز (سنة جديدة) في جميع أنحاء آسيا الوسطى وأجزاء من القوقاز، في حين يعيش إلى الآن ملايين من مواطني دولتي تركمانستان وأذربيجان- لم يتعرضوا لأذى المد الاستعماري الروسي في القرن التاسع عشر- في موطنهم، أي الإقليمين الإيرانيين تركمانصحرا وأذربيجان.

أما جغرافياً: فإن ما يستحق الملاحظة أن جميع الجمهوريات المسلمة للاتحاد السوفيتي السابق محاطة بالأرض مع احتمال ضئيل للوصول السهل إلى بحار العالم المفتوحة، وسوف تظهر حدة هذه المشكلة مع الاستقلال الاقتصادي التدريجي لتلك الجمهوريات، ومع فشل كومنولث الدول المستقلة ذي الأمم السلافية والإسلامية في أن يصبح فعالاً. وتطل قازاخستان وتركمانستان وأذربيجان مع إيران وروسيا على بحر قزوين، ومن شأن هذه الجغرافيا أن تشجع التجارة البحرية بين الدول الساحلية، إلا أن ذلك التطور لن يحل مشكلة الافتقار إلى مخرج (عبر البحر) إلى أسواق

العالم الأوسع. وربما يكمن حل تلك المشكلة في فكرة وصل جميع تلك الجمهوريات وأفغانستان بالخليج الفارسي (العربي) وخليج عمان بشبكات طرق وسكك حديد وشبكات أنابيب النفط والغاز.

إلا أنه حتى نهاية عام ١٩٩٤، بدت إيران وكأنها خسرت المعركة مع روسيا من أجل قبول الجمهوريات المسلمة للاتحاد السوفيتي السابق وتحولها إليه. وقد نجمت هذه الخسارة عن الأثر الجمعي للعيوب السياسية والاقتصادية التي منعتها من إبداء نوع من الالتزام تحتاجه تلك الجمهوريات لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي. يضاف إلى السياسة الأمريكية الإسرائيلية المصممة على إعاقة توسع النفوذ الإيراني في منطقتها الخاصة. وقد صعبت المنافسة مع روسيا والتنافس مع تركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية على إيران تحقيق طموحها الجيوسياسي الشمالي. إلا أن إيران شكلت في المقابل استراتيجيات خاصة لتجاوز طريق شبه مسدود، وتقوم تلك الاستراتيجيات على تبني وجهات نظر متقاربة مع وجهات نظر روسيا، وعلى توسيع العلاقات الثنائية والثلاثية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وعقب نشوء جبهة سياسية إيرانية- روسية في عام ١٩٩٥، اتسع نفوذ البلدين في منطقة آسيا القزوينية، وعدا عن التأكيد الروسي المتكرر باستمرار التعاون النووي والتكنولوجي مع إيران (الذي تسبب في استياء الولايات المتحدة)، فقد اتفق البلدان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ على

إنشاء شركة مشتركة لمنتجات البترول يمكن لدول أخرى المشاركة فيها (١١).

إن لدى إيران، وروسيا، وآسيا الوسطى مجتمعة ٥٤٪ من احتياطي العالم للغاز الطبيعي، ويعتبر استغلال تلك الموارد- من وجهة نظر إيرانية- وتصديرها من خلال شبكة أنابيب عامل تعزيز لاستراتيجيتها الجيوسياسية الشمالية، واحتلالها موقعاً رئيسياً في التسلسل السياسي العالمي الناشئ.

وعلى الصعيد السياسي، مكنت مشاركة إيران لروسيا وجهات النظر السياسية حول آسيا الوسطى القزوينية من التوصل إلى اتفاق تمهيدي لوقف إطلاق النار في طهران في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٥ بين زعماء الحكومة الطاجيكية الموالية لروسيا وزعماء المعارضة الإسلامية في ذلك البلد.

إن تلك الظواهر التاريخية والثقافية والجغرافية والاقتصادية المشترك هي دلائل على انسجام المحيط الذي يمكن أن يكون منطقة جغرافية يتم فيها إيجاد سوق مشتركة لدولة مستقلة بدرجة وحدة حتمية في طموحاتها السياسية. ويكمن ذلك الترتيب في مجاراة الاتجاهات الجيوسياسية الحالية في العالم، وتعد السوق المشتركة في هذه المنطقة المتجانسة بجانب الإمكانيات الجغرافية والاقتصادية لكل بلد تطلعاً مثالياً للمستقبل، من شأنه أن ينقل المنطقة برمتها، باعتبارها مجموعة اقتصادية واحدة، إلى عالم التجمعات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

المنطقة الجيوسياسية الجنوبية لإيران

تمثل منطقة الخليج نموذجاً فريداً لوصف كوهين للمناطق الجيوسياسية، فهي تتضمن دولاً تتنوع في بعض الجوانب الثقافية، لكنها تتشابه في معظم النواحي الأخرى، مثل خلفياتها الثقافية العريضة والحالة الاقتصادية والمتشابهة والحساسية الاستراتيجية. وتضم تلك المنطقة كلاً من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وعُمان والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين.

وهي تتعامل مع مناطق العالم الصناعية الكبيرة ذات الاستهلاك الأضخم للطاقة، والتي يكمن همها الأعظم في توفير الأمن لتجارة النفط التي تعتبر شريان الحياة للمنطقة، أما القوى الإقليمية الخارجية التي لا تنسجم مع النماذج الاجتماعية والثقافية المشتركة في المنطقة، ولا هي شريكة تجارية هامة لدول المنطقة، فلا يمكن اعتبارها شريكة وفق بيئة تلك المنطقة. لقد أثر النظام العالمي المتغير للتسعينات في هذه المنطقة، وغير أولوياتها السياسية والاستراتيجية بشكل لا يمكن إدراكه تقريباً، وقد تحولت هذه الأولويات من قلق بشأن التهديدات السوفيتية إلى توتر ناجم عن النزاعات المتزايدة على الأرض في المنطقة، وقد نشأ عن هذا التوتر ثلاثة تحولات أساسية يمكن إدراجها على النحو التالي:

١ـ تغير ميزان القوى

تغير ميزان القوى في الخليج إثر أزمة احتلال الكويت (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠-٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١) التي نجم عنها دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة كأعظم وجود عسكري منفرد بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، فيما بقيت إيران في المؤخرة، والعراق في حالة حصار كامل.

لقد كانت العملية العسكرية للتحالف، بقيادة الولايات المتحدة، أثناء أزمة الكويت غير مسبوقة في كل من الكم، وسرعة نقل الجنود والمعدات. وقد أدى ذلك إلى حضور عسكري مستمر للولايات المتحدة في الخليج، رغم التطمينات الصريحة المتكررة بعكس ذلك، وقد أدى أيضاً إلى تحول استراتيجي جذري في المنطقة. ولم يجرد الخليج من أعظم قوة عسكرية لديه فقط (العراق) والتي قيل أنها احتلت المركز الرابع في العالم في أواخر الثمانينات، بل جرد أيضاً من قوته المالية، وأصبحت الدول الغنية التقليدية في المنطقة (السعودية، الكويت، وبعض الإمارات) مدينة، وفي الوقت الحاضر تسعى الولايات المتحدة لضمان أن لا تحقق أي قوة إقليمية، تعتبر معادية للمصالح الغربية، نفوذاً غير مرغوب فيه في المنطقة، ولتخفيض احتمالات ظهور "معتد" من بين، إيران أو العراق، يسعى للسيطرة على المنطقة، وتهديد استقلال الدول الأخرى، أو يملي السياسة في المنطقة (١٢).

وفي ذلك السياق، وعدا عن التحديث المستمر لحضورها العسكري القوي في المنطقة، كانت الولايات المتحدة وما تزال تسلح الأعضاء الست لمجلس التعاون الخليجي أملاً بتحقيق توازن عسكري إقليمي في مصلحة الدول الست. وقد شجعت تلك السياسة أوروبا على بيع أكبر قدر ممكن من الأسلحة لدول المجلس، وبينما أنفقت إيران ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي فقط على نفقات الدفاع في عام ١٩٩٣ مثلاً، وأنفقت السعودية ١٣,١٪، وأنفقت الكويت ١٢,١٪، وأنفقت عمان ١٥,٣٪، وانفقت الإمارات ١٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي على النفقات العسكرية في تلك السنة (١٣).

وقد أدت تلك التطورات إلى فجوة تناسبية في القوة العسكرية للدول الساحلية، فأصبحت القدرة العسكرية للدول الأصغر في المنطقة أكبر كثيراً- مقارنة مع عدد السكان- من القدرات العسكرية لجيرانها ذوي التعداد السكاني الضخم، أي إيران والعراق. وقد أصبح ذلك كله مصدراً جديداً للتهييج في المنطقة، مما أجبر القوى الإقليمية الأكبر على السعي إلى إعادة تشكيل التوازن التناسبي في المنطقة حال رفع الحصار (في حالة العراق) وشبه الحصار (في حالة إيران).

ورغم تحقيق تفوق عسكري على إيران في المنطقة، لم يتم بعد تشكيل تفوق استراتيجي عليها، إذ إن موقع إيران الجغرافي هو الأفضل في المنطقة، فسواحلها أكبر من سواحل الدول العربية مجتمعة على الخليج، وعدد

سكانها أكبر من عدد سكان الدول العربية الآسيوية مجتمعة، وموقعها يسيطر على أكثر من نصف الجسم الفعلي للخليج، إضافة إلى الموقع شديد الحساسية لجزرها الاستراتيجية في مدخل الخليج الذي لا يمكن أن يتجاوزه أي توجه لتغيير جذري في الرسم الجغرافي للمنطقة.

٢ـ استحداث نظام أمني جديد

قامت الولايات المتحدة بإحياء فكرة إنشاء نظام أمني في الخليج مع أزمة الكويت، وبينما اقترح القادة الأمريكيون الفكرة إلا أنهم لم يحددوا مصادر الأمن في المنطقة، ومع ذلك تم تحديد مصادر الأم بشكل غير مباشر عن طريق تشجيع مصر وسوريا على الاشتراك في النظام الأمني المقترح مع دول مجلس التعاون الخليجي.

إن توقع أن تكون إيران أو العراق السبب في انعدام الأمن في الخليج يبدو غير واقعي في الوقت الحاضر، فالعراق لا يستطيع تجديد طموحاته القديمة بشأن الأرض ضد جيرانه إلا إذا تغيرات ظروف علاقاته مع دول الخليج المجاورة بمستوى عال من التوتر.

أما إيران فلم تسع إلى مطالب متعلقة بالأرض منذ تسوية مسألة البحرين والجزر الثلاث في بوابة الخليج في عام ١٩٧١ (كانت أزمة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قد تجددت عام ١٩٩٢ بعد أن اتخذت إيران إجراءات من جانب واحد ضد مظاهر السيادة المشتركة

مع دول الإمارات العربية المتحدة على الجزر)*، ولم يكن النداء الثوري لإيران للعودة إلى القيم الإسلامية إيحاء يتعلق بالأرض أو إيحاء عسكرياً ضد أي بلد أبداً، ولذلك فإن المبادرة لنظام أمني للخليج باشتراك مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ليست صورة نابعة من الحاجات الاستراتيجية للمنطقة (تطالب إيران بلعب دور مركزي في أي منظومة أمنية في الخليج)*.

فحتى الولايات المتحدة نفسها لا تؤمن أن مصر وسوريا ومجلس التعاون الخليجي سوف يكونون قادرين على تفادي تهديد آخر لوجود الكويت من عراق قوي قد يظهر في المستقبل، ولذلك وقعت معاهدات دفاع منفصلة مع كل من الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة.

إن مصر وسوريا قوتان تقعان خارج المنطقة وليس لهما مصالح سياسية واقتصادية مباشرة حقيقية في الخليج، وليست أي منهما مستهلكة كبيرة للنفط والغاز من الخليج. إن الهم السياسي المسيطر في المنطقة هو الأمن لتصدير النفط والغاز، ولا يعني انعدام مثل هذا الأمن تشكيل أي خطر مباشر لأمن مصر وسوريا، وكونها مدركة لهذه الحقائق، تبني مصر

* إضافة من المحرر.

* إضافة من المحرر.

حججها على الروابط بين الدول العربية وأن "الأمن العربي الجماعي هو كل متكامل" (١٤).

ومن ناحية ثانية لم تعد السعودية والكويت والإمارات تمتلك الإمكانية المالية نفسها التي كانت تتمتع بها في السبعينات، وهذا يعني عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم دفعات مالية غير محدودة للحفاظ على بقاء القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة. ولكن هناك عوامل أكثر أهمية تمنع النظام القائم حالياً على أساس إعلان دمشق من النجاح، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- لقد كان العالم العربي، وما يزال- منذ الحرب العالمية الثانية- يعاني من تنافسات بين مصر وسوريا والعراق والسعودية لقيادة جميع العرب في نضالهم لتحقيق الوحدة العربية، وعلى أي حال، تستمر تطلعات الوحدة العربية في تشجيع المنافسات بين الدول العربية المركزية على زعامة العالم العربي، فالسعودية أحد الممثلين الرئيسيين على مسرح تلك المنافسات، وهي ترى أن شبه الجزيرة العربية منطقتها الجيوسياسية الرئيسية، ولا يمكنها قبول الهيمنة أو الحضور العسكري لقوى منافسة (مصر وسوريا) في تلك المنطقة.

ب- تعتبر السعودية الإمارات الصغيرة للخليج منطقة نفوذ مباشر، حيث ينظر للأنظمة المشابهة لنظام السعودية في الرياض على أنها عرضة للخطر وبحاجة لحماية مكثفة، وترى السعودية في سقوط تلك الأنظمة خطراً

قوياً يهدد بقاءها. وأدى ذلك إلى تبني السعوديين سياسة حماية شديدة إزاء تلك الإمارات، معتبرين إياها مناطقهم الحساسة. وعلاوة على ذلك، فإن حلم الوحدة العربية يجعل المناطق الحساسة للسعودية أكثر عرضة لتأثير الحكومات العربية المنافسة من تأثير القوى غير العربية. وهكذا، فإن الهيمنة العسكرية على المنطقة عن طريق قوى عربية مثل مصر وسوريا يمكن أن يقوض نفوذ السعودية في مناطقها الحساسة.

جـ- إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن أكثر من نصف مياه الخليج الإقليمية يعود إلى إيران، وأن الأجزاء الاستراتيجية الأكثر حساسية للمنطقة تقع تحت السيطرة الإيرانية، بجانب حقيقة أن إيران هي البلد الأكبر في المنطقة في مجال السكان والموارد مما يجعلها القوة الرئيسية بلا منازع في المنطقة، وأن اعتماد إيران على التصدير الآمن للنفط واستيراد السلع من خلال الخليج أمر حيوي، فإن استبعاد إيران من أي نظام أمني قابل للاستمرار في المنطقة لن يكون له معنى جيوسياسي، وسوف يخلق مصدراً دائماً لعدم الاستقرار في الخليج.

وبسبب تلك الحقائق فإن صيغة إعلان دمشق لا يمكنها تقديم تغطية أمنية فعالة لمجمل الخليج. ورغم أن هذه الصيغة قد تكون منبراً عربياً للتعبير عن القلق العربي من موقف إسرائيل(١٥) بخصوص معاهدة الحد من الانتشار النووي وقضايا مماثلة، إلا أنه لا يمكن أن يكون نظاماً أمنياً فعالاً للخليج. وبما أن العوامل الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية مشتركة

في جميع دول الخليج، فإن الترتيب المثالي للحفاظ على الأمن في المنطقة هو نظام يشمل جميع الدول الساحلية (بما في ذلك إيران والعراق) ويقصي الدول الأخرى جميعاً، بعد رفع الحصار المفروض على العراق وعودة الدولة إلى حالتها الطبيعية.

ولعل العنصر الأساسي في ذلك الترتيب هو الإقرار بالمصالح الطبيعية للعالم المشترك بالطاقة في المنطقة، وتتمثل هذه المصالح في ضمان الإمدادات المستمرة والآمنة من النفط والغاز من المنطقة، ويجب أن ينقل الحوار بشأن ذلك عبر أسواق الطاقة الدولية.

٣ـ إعادة ترتيب التنظيم الإقليمي للمنطقة

شجعت المطالبة الأمريكية الصاخبة بنظام عالمي جديد، والثقة السياسية الإقليمية المتزايدة، لاسيما بين الدول الخليجية الصغيرة التي تدعمها الولايات المتحدة، الجهود من أجل إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية والتنظيم الإقليمي للخليج، وهناك على الأقل ثلاثة أمثلة لإظهار تلك الجهود هي:

أ ـ الترسيم الحدودي في المنطقة بوساطة الأمم المتحدة

ففي تطور لم يسبق له مثيل- من وجهة نظر القانوني الدولي والجغرافيا السياسية- حاول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة- بعد أزمة الكويت- تحديد الحدود بين العراق والكويت وترسيمها، رغم أنه تم ترسيم

الحدود بين الدولتين في تبادل للرسائل عام ١٩٢٣، وتم تأكيده عام ١٩٣٢ وعام ١٩٦٣(١٦).

فبعد اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ادعى الكويتيون قيام العراق ببناء موقع حدودي على عمق ثلاثة أميال داخل الأراضي الكويتية "كأمر واقع"(١٧). وأطلقت ادعاءات كويتية مماثلة عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤. وسواء أكانت تلك الادعاءات تعكس حقيقة الموقف أم لم تكن، فقد اقتضت حقيقة انتهاك العراق لأراضي الكويت في أزمة ١٩٩٠-١٩٩١ الإعادة القانونية والرسمية للخط الحدودي بين البلدين، ولهذه الغاية، طلبت الأمم المتحدة من مجلس الأمن تشكيل لجنة لترسيم حدود العراق والكويت. وقد تم تبرير تشكيل هذه اللجنة وتكليفها بأعمال ترسيم الحدود على أساس بنود غير دقيقة حددت في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يخول "الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت... استخدام جميع الوسائل الضرورية... لإعادة السلام والأمن الدوليين إلى الميدان".

وقد أنهت لجنة الترسيم مهمتها، وطبقت قرارها عام ١٩٩٣، وبموجب هذا القرار أدخلت تعديلات كبيرة على حدود ما قبل الأزمنة، وذلك بنقل مناطق حدودية إلى السيادة الكويتية كانت في السابق للعراق، وخاصة في المنطقة الاستراتيجية عالية الحساسية أم قصر. وهكذا تعدى عمل

اللجنة ترسيم الحدود بمعناه الحازم. وأقر العراق في النهاية في ١٠ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٤ بالخط الحدودي الجديد مع الكويت الذي أتمته لجنة الترسيم، تحت ضغوط مارسها عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة(١٨).

ويتطلب قيام مجلس الأمن بتحديد الحدود وترسيمها موافقة الأطراف المعنية، بطبيعة الحال، وفي حالة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي قام بها مجلس الأمن، لم يتم السعي للحصول على موافقة العراق على هذا الترسيم، ولو تم الحصول على مثل هذه الموافقة من العراق لكان مجلس الأمن مخولاً بفرض قرار التحديد/ الترسيم على الأطراف المعنية(١٩). ورغم الحصول على موافقة العراق المتحفظة، فإن تحديه لحصيلة الممارسة المتعلقة بترسيم الحدود قد يطرح تساؤلات أكثر فيما يتعلق بإعادة ترتيب التنظيم الإقليمي لذلك الجزء من الخليج. والتساؤل الرئيسي هو: هل سيسمح العراق المتعافي بذلك الترتيب الحدودي، أم ستتبنى الولايات المتحدة الإبقاء الأبدي لقواتها العسكرية في الخليج لضمان تلك الحدود؟

بـ عودة النزاعات الإقليمية السعودية ـ اليمنية

لم تحظ جمهورية اليمن- التي توجدت في أيار/ مايو ١٩٩٠- بالصفح، من الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين في تحالف ١٩٩٠-١٩٩١، لتعاطفها مع العراق خلال أزمة ذلك العام داخل مجلس الأمن وخارجه، وبناء على هذه الخلفية، فإن من الضروري جذب الانتباه لعدد

من التطورات التي حدثت في التسعينات، والتي ربما هدفت إلى إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية لجنوب شبه الجزيرة العربية، حيث لم يكن للسعودية واليمن حدود معينة بوضوح.

فبعد عدة صدامات في العشرينات على المناطق الحدودية، دخل السعوديون في اتفاق ترتيب للحدود مع الإمام يحيى حاكم اليمن آنذاك، وقد تم توقيع الاتفاق في مدينة الطائف في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٣٤، وحصلت بموجبه السعودية على السيطرة على عسير ونجران وجيزان. وكانت المدة الزمنية لذلك الاتفاق ٤٠ عاماً، على أن يجدد كل ٢٠ عاماً من ذلك الحين فصاعداً، ورغم الاتفاق لم يتخل اليمنيون أبداً عن مطالبهم السيادية على تلك المواقع، ومن بين مناطق الخلاف الأخرى مأرب، سعده، عفرين، بو، وجوف، وأجزاء من حضرموت على المناطق الحدودية لليمن الجنوبي السابق.

وفي عام ١٩٥٥ طالب السعوديون بأراضٍ في جنوب اليمن اعتبرها اليمنيون داخل ممتلكاتهم غير المتنازع عليها. ورغم ذلك، أعادت خرائط سعودية رسمية قدمت في الثمانينات تأكيد تلك المطالب (٢٠). ويعتقد أن الأراضي المتنازع عليها تحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز إذا أنتجت بكميات كبيرة فإنها سوف تزود اليمن، مع عدد سكانه البالغ حوالي ١٤ مليون نسمة، وهو الأكبر في شبه الجزيرة العربية،

بقدرة مالية تحوله إلى قوة استراتيجية وسياسية في شبه الجزيرة تقارن فقط المملكة العربية السعودية.

إن هذه الحقائق، إلى جانب توجه اليمن نحو الديمقراطية والنظام البرلماني تعمل على إثارة قلق عدد من جيرانه، وتهديد الوضع الاستراتيجي والسياسي الحالي في المنطقة، وقد انفجرت النزاعات الحدودية عدة مرات بين السعودية واليمن في الماضي، وكان أبرزها نزاع عام ١٩٦٩(٢١). وشهدت أعوام ١٩٨٠، ١٩٨٤ و ١٩٨٩ صدامات حدودية كذلك بين البلدين، وفي برنامج تلفزيوني في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، دعا الرئيس اليمني لتسوية الخلافات الإقليمية والحدودية مع جارتي اليمن: السعودية وعمان(٢٢)، وأعلن عن تشكيل لجنة يمنية للترسيم الحدودي، نجحت بدورها في إتمام تسوية حدودية مع عمان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢(٢٣). وفي شتاء ١٩٩١-١٩٩٢ حدثت بعض الاتصالات غير الرسمية بين اليمن والسعودية حول قضايا الحدود، لكن دون طائل.

وفي آذار/ مارس من عام ١٩٩٢، وجهت السعودية رسائل لشركات النفط، الأمريكية العاملة في الأجزاء الشمالية من اليمن، تطالبها بوقف عمليات التنقيب عن النفط، بحجة أن المناطق التي تعمل فيها تلك الشركات هي أراض تطالب بها السعودية. وقد نصحت حكومتا اليمن والولايات المتحدة الشركات بتجاهل الإدعاءات السعودية ومواصلة

عملياتها. وأدى هذا التطور إلى اجتماعات رسمية لممثلي الدولتين في عدد من المناسبات، إلا أن هذه الاجتماعات لم توفر أرضية لمفاوضات رسمية خاصة بالحدود. وفي أعقاب ذلك وجه السعوديون سلسلة أخرى من الرسائل لشركات النفط المعنية في آب/ أغسطس ١٩٩٣، تم تجاهلها أيضاً، وبعد بضعة أشهر، دخل اليمن في حرب أهلية، بعد أن حمل قادة اليمن الجنوبي السابق الأسلحة ضد قادة الشمال أملاً بالعودة إلى الانقسام السياسي وإحياء اليمن الجنوبي.

وقد استمرت الحرب الأهلية التي بدأت في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ حتى نهاية حزيران/ يونيو من السنة نفسها، تاركة ٥٠٠٠ قتيل وخسائر مادية تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار(٢٤). وقد اتهمت أوساط غربية المملكة العربية السعودية بالتورط في النزاع من خلال دعم الانفصاليين بالأسلحة والأموال، غير أن السعودية كانت قد سعت- دون نجاح- إلى التوصل لوقف لإطلاق النار للحرب الأهلية اليمنية برعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما فسره البعض بأنه محاولة أخيرة لمنع انهيار الانفصاليين بالكامل.

جـ خلاف الإمارات العربية المتحدة مع إيران حول السيادة على جزر طنب وأبي موسى

أطلقت الإمارات مطالبها الإقليمية بجزر أبي موسى وطنب قرب مضيق هرمز في حملة إعلامية لم يسبق لها مثيل عام ١٩٩٢، وذلك في جو

البيئة السياسية الإقليمية والعالمية المتغيرة بشكل هائل. ويدعي الإيرانيون الذين يسيطرون على تلك الجزر منذ عام ١٩٧١ أن سلطات الهند البريطانية اغتصبتها بالنيابة عن الإمارات عام ١٩٠٣(٢٥). وأعيدت إليها عام ١٩٧١ بعد حوالي ٦٨ عاماً من الحملات وحوالي عام من المفاوضات(٢٦). ومن جهة أخرى، تدعي الإمارات أن تلك الجزر ملك لها منذ زمن سحيق(٢٧)، وأن الإيرانيين "احتلوها" في أواخر عام ١٩٧١. وعلى أية حال، تضمنت تطورات عام ١٩٧١ مذكرة تفاهم حول جزيرة أبي موسى أشرف عليها البريطانيون نيابة عن الإمارات، ووقعت عليها إيران وإمارة الشارقة. واقتضت تلك المذكرة ممارسة السيادة على الجزيرة بين إيران والشارقة على أساس تقسيم إقليمي شمالي وجنوبي(٢٨). وبالمثل، يدعي الإيرانيون أن مفاوضات عام ١٩٧١ الإنجليزية- الإيرانية نصت على الانتقال غير المشروط لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى الواقعتين على الجانب الإيراني من الخليج إلى إيران، وخضعت تلك الجزر للسيطرة الإيرانية في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧١، وعلى إثر هذا التطور، وقعت كل من العراق، الجزائر، ليبيا، واليمن الجنوبي السابق عريضة شكوى، فأدت إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، وقرر المجلس آنذاك إبقاء قضية تلك الشكوى ساكنة(٢٩). وكانت كل من الإمارات والكويت ممثلة في تلك العملية.

وما من شك في أن الذي شجع الإمارات على إحياء المطالبة بتلك الجزر في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بصوت عال هو الأثر السيكولوجي للعملية العسكرية الأمريكية ضد العراق في الكويت، والحضور العسكري الأمريكي المتزايد في المنطقة، وتصريح إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بالدعم العسكري التام للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في الخليج، في حال النزاعات الإقليمية مع "العدوين" الإقليميين المعروفين للولايات المتحدة، إيران والعراق. وكان من شأن هذه التطورات تدعيم الثقة بالنفس لدى الدول الصغيرة في المنطقة.

وتقول الغمارات منذ آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بأن السلطات الإيرانية منعت جماعات من الموظفين من غير مواطني دولة الإمارات من الدخول إلى جزيرة أبو موسى ذات السيادة المشتركة لإيران والشارقة. فيما يقول الإيرانيون أنهم بعثوا وفوداً لمناقشة المسألة مع المسؤولين الإماراتيين، لكنهم (أي الإماراتيون)، فضلوا مناقشة المطالبة بالسيادة الكاملة على جميع الجزر الثلاث في قمة مجلس التعاون الخليجي ومؤتمراته الوزارية، والمؤتمرات الوزارية لإعلان دمشق، ومداولات الجامعة العربية، وفي تقرير مفصل (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢) في الأمم المتحدة. وهكذا قامت الإمارات بتسييس القضية وتدويلها.

ويعتقد مراقبون سياسيون في إيران بوجود مكيدة أمريكية وراء المطالبات الإماراتية، مجادلين بأنها أعدت لفصل تلك الجزر الحساسة

استراتيجياً عن إيران، باسم الإمارات، لكي تستخدمها القوات الأمريكية لتحقيق سيطرة أمنية أمريكية على المدخل من الخليج وإليه(٣٠). لكن ليس هنالك دلائل أو مؤشرات تساند تلك الشكوك، فما دامت الولايات المتحدة قد أثبتت قدرتها- إذا لزم الأمر- على التحريك السريع لمقدار كبير من القوات العسكرية إلى المنطقة، وأن لديها قوات عسكرية في المنطقة، ولديها كذلك معدات بحرية، بما في ذلك قواعد جوية عائمة (حاملة طائرات) ضمن مسافة قصيرة نسبياً من الخليج، مما يوفّر تفوقاً عسكرياً أمريكياً، وسيطرة كافية في المنطقة، فهي إذاً ليست بحاجة للبحث عن مرافق إقليمية من شأنها أن تورطها في نزاع إقليمي دائم مع إيران.

وعلى أي حال، هناك تراخ في الوقت الحالي، في الموقف الخاص بمسألة المطالبات الإماراتية بتلك الجزر، وهذا يعود- بجزء كبير منه- إلى التأثير المجتمع للجهود الإيرانية المكثفة- التي كنت أنا فيها أيضاً طرفاً مستقلاً- في إعلان وثائق تاريخية وقانونية تثبت حقها في تلك الجزر، ويعود أيضاً إلى انعدام واضح لاهتمام غربي نشط في دعم مطالبات الإمارات(٣١).

وفي ختام هذا البحث، يجدر الذكر أن إيران، التي حظيت بدور جغرافي، لكونها مساحة واسعة رئيسية من الأرض سعى الشرق والغرب السابقين ونجحا في تحقيق التوازن الاستراتيجي فيها، مجبرة بسبب السياسة

الدولية المتغيرة على أن تضطلع بدور شديد الأهمية في المساحة الرئيسية التي تربط مناطق النفط الأكثر أهمية في العالم، أعني بحر قزوين والخليج.

وقد كانت جمهورية إيران الإسلامية، وما تزال، تحاول جاهدة، من خلال اقتراحاتها الدبلوماسية لجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى والقزوينية، أن تؤكد على الحوافز الاقتصادية وليس الأيديولوجية والسياسية، وبسبب قلقها الحقيقي من انهيار الأمن في عمقها الشمالي، توسطت إيران حتى الآن مرتين على الأقل من أجل التوصل لوقف إطلاق النار في النزاع على ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، كما تمكنت من التوصل لتحقيق وقفين لإطلاق النار في النزاعات الداخلية لطاجيكستان.

ولأن إيران تعتمد على المرونة السياسية الاجتماعية للبنية السياسية للبلد، وعلى سعته المفاهيمية في إعطاء الأولوية للنواحي الجغرافية للمصالح القومية على الاعتبارات الأيديولوجية في السياسات الخارجية والإقليمية، وعلى قدرته في إيجاد نظام إدارة جيد التنظيم يعمل في الوقت نفسه على تحسين الصورة الأمنية للوطن، فلاشك أنها ستكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة لها، والظهور كقوة سياسية كبيرة، وكذلك قوة اقتصادية ناجحة، ولذلك تبدو إيران على طريق مصيري يحتمل النجاح أو الفشل.

وبدلاً من ذلك، يمكنها أن تقرر القيام بتغييرات بنيوية كبيرة في سياساتها الخارجية والداخلية، وأن تصبح قوة إقليمية رئيسية ذات قدرة على تشكيل تجمع إقليمي ناجح، إما في عمقها الجيوسياسي الشمالي، أو في

منطقتها الجيوسياسية الجنوبية. وسوف يعتمد تكوين أي تجمع إقليمي على مهارة إيران في تسوية الخلافات الجغرافية مع الجيران، والقدرة على تقوية العلاقات معهم في جو يستطيع فيه البلد أن يكون في حالة طمأنينة مع نفسه والآخرين عبر العالم.

ولاشك أن صورة إيران المحسنة سوف تثبت بأنها الأداة الأكثر فاعلية في كشف الموقف السياسي، المهم جغرافياً للولايات المتحدة، والموجه حالياً ضد المصالح القومية لإيران في منطقة آسيا الوسطى القزوينية وفي منطقة الخليج.

الهوامش

(١) "الفقراء مقابل الأغنياء: نزاع عالمي جديد". مجلة التايم، ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، ص٣٤-٤٢.

(٢) سول بي. كوهين، "ظهور نظام ثان جديد للقوى في النظام الدولي"، في "البلدان النووية وشبه النووية"، مروان وشولز، كامبريدج إم إيه ١٩٧٦، ص٢٠.

(٣) صاموئيل هاوتنغتون، "صدام الحضارات"، في "الشؤون الخارجية"، المجلد ٧٢ عدد ٣، صيف ١٩٩٣، ص٢٢-٤٩.

(٤) بيروز مجتهد زاده، "النظام العالمي المتغير"، مؤسسة يوروسيفيك، لندن ١٩٩٢.

(٥) بيروز مجتهد زاده، "النظام العالمي المتغير والمناطق الجيوسياسية لإيران"، في "الجزيرة الإيرانية للشؤون الدولية"، منشورات IPIS، المجلد ٧، العدد ٢، طهران، صيف ١٩٩٣، ص٣١٨-٣٣٩.

(٦) بيروز مجتهد زاده، "السياسة الطبيعية والسياسة المائية، وجهة نظر إيرانية"، خطاب موجه لاجتماع المياه الدولي لجامعة الأمم المتحدة، طوكيو ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٥، ص٢٠.

(٧) جيه إل. غاديس، "استراتيجيات واحتواء"، مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك ١٩٨٢، ص٩.

(٨) جيه إل. غاديس، "استراتيجات واحتواء"، مطبعة جامعة اوكسفورد، نيويورك ١٩٨٢، ص٩.

(٩) صاموئيل هاوتنغتون، في المرجع المشار إليه، ص٣٩.

(١٠) بيروز مجتهد زاده، النظام العالمي المتغير، مصدر سابق.

(١١) اطلاعات دولية، لندن، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.
(١٢) ادوارد ديجرجيان، في المرجع المشار إليه، ص٢.
(١٣) مجلة الشرق الأوسط الاقتصادية، لندن، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.
(١٤) اقتباس راديو القاهرة عن وزير الخارجية المصري، تموز/ يوليو ١٩٩١، كما ظهر في "صدى إيران"، المجلد ٤٩، العدد ٧ (٤٢)، تموز/ يوليو ١٩٩١.
(١٥) أعلنت ما تسمى منظمة ٦ + ٢ في شباط/ فبراير ١٩٩٥ "حقيقة أن إسرائيل ما تزال خارج مظلة معاهدة الحد من الانتشار النووي.. يعتبر متعارضاً مع تحقيق الأمن والسلام، والاستقرار والتطوير في المنطقة..."، الغارديان، لندن، الثلاثاء ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٥، ص١٠.
(١٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: "نظرة على الجغرافيا السياسية للكويت والعراق"، بقلم بيروز مجتهد زاده، في "الاطلاعات السياسية- الاقتصادية"، المجلد ٥، الأعداد ٤١، ٤٢، طهران، شتاء ١٩٩٠، ص٢٢-٢٨.
(١٧) تصريح أدلى به الشيخ سعود الصباح وزير الإعلام الكويتي، في ندوة الحدود العراقية- الكويتية التي ترعاها الأمم المتحدة، SOAS، جامعة (لندن)، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤.
(١٨) إكو أف إيران (صدى إيران)، المجلد ٤٢، العدد ٨٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، ص٨.
(١٩) إسهام موريس مندلسون لندوة GRC حول لجنة الحدود الكويتية- العراقية، SOAS، جامعة لندن، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤.
(٢٠) ريتشارد سكوفيلد، "الأساس الإقليمي لدول الخليج"، مطبعة UCL، لندن، ١٩٩٤، ص٢٤.
(٢١) عاليخاني، "الشاه وأنا"، المذكرات السرية للبلاط الملكي الإيراني ١٩٦-١٩٧٧، بقلم أسدالله علم، IB تورسيد ١٩٩١، ص١٠٤.

(٢٢) الاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

(٢٣) كانت المناطق الحدودية اليمنية- العمانية عرضة لنزاع طويل بين البلدين، ونص اتفاق تسوية الحدود الذي وقع في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ علت ترسيم الحدود الأرضية، وتحديد حدود قاع البحر في بحر العرب. ويتكون هذا الاتفاق من ١٠ مواد، ويحدد الحدود الأرضية في خط مستقيم من نقطة عند رأس ضربات إلى علي على خليج عدن غير منطقة حبروت، بخط العرض ١٩٠ شمالاً وخط الطول ٥٢ شرقاً، "الاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط"، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٢، تحديد الحدود العمانية- السعودية والتي وقعت في ١٢ مارس عام ١٩٩٢.

(٢٤) اكواف إيران، المجلد ٤٢، العدد ٧٦، ص٢٨٠.

(٢٥) "مجموعة مختارة من وثائق الخليج"، وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية منشورات IPIS، المجلد ١، طهران ١٩٨٩، ص٢٦٥.

(٢٦) بيروز مجتهد زاده، "الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز"، منشورات CNMES SOAS، جامعة لندن ١٩٩١، ص١٩-٢٣.

(٢٧) تقرير الإمارات المفصل عن موقفها للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: مقالة بيروز مجتهد زاده "الجغرافيا السياسية وتاريخ جزيرة أبو موسى"، في المجلة الإيرانية للشؤون الدولية، المجلد ٤، الأعداد ٣ و ٤، خريف/ شتاء ١٩٩٢.

(٢٩) التسجيل الزمني (كرونيكل) الشهري الأمم المتحدة، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، سجلات شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، المجلد ٩، العدد ١، ص ٤٨.

(٣٠) انظر على سبيل المثال، تعليقات في بداية مقابلة مع بيروز مجتهد زاده، نقلتها "إيران فاردا"، دورية سياسية شهرية في طهران، المجلد ٣، العدد ١٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ص٣٣-٣٩.

(٣١) لمزيد من المعلومات انظر: كتاب بيروز مجتهد زاده "جزائر طنب وأبو موسى" The dslands of tunb and Abu Musa، منشورات/ CNMES SOAS، جامعة لندن، ١٩٩٥.

من إصدارات المركز

مستقبل السياسات الدولية
تجاه الشرق الأوسط

جاءت هذه الدراسة لرصد وتحليل أهم السياسات التي اتبعت منذ الحرب العالمية الثانية تجاه المنطقة وتحليل أهم التحولات الجذرية الرئيسة التي طرأت عليها وأثرها على مستقبل المنطقة.

تأليف: فريق من الباحثين

تقديم الدكتور وليد عبد الحي

٣٥٠ صفحة — $١١,٥٠

التدخل الأجنبي في إرتريا
وانعكاسه على الأمن العربي

إدريس عبد الله*

جاءت تسمية إرتريا من عبارة (تريكوم سينوس أرتريوم- TRICHOME SINUS ERYTHRAEUM) وهي عبارة أطلقها اليونانيون في القرن الثالث قبل الميلاد على البحار الواقعة حول الجزيرة العربية، وتقع إرتريا في الشمال الشرقي من القارة الأفريقية، على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، ويحدها من الشمال الغربي السودان ومن الجنوب الغربي جيبوتي، أما من الناحية الشرقية فيحدها البحر الأحمر والجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وتعتبر إرتريا من أكثر الدول المطلة على حوض البحر الأحمر أهمية من الجهة الجنوبية الغربية، لما لها من شاطئ يصل طوله إلى (١١٠٠) ألف ومائة كيلو متر، يبدأ من مدخل باب المندب وحتى المياه السودانية شمالاً، ويطل لسانها على باب المندب، كما تضم ١٢٦ جزيرة في البحر الأحمر، أهمها أرخبيل دهلك الغني بالبترول. ويصل عدد سكانها في

* كاتب وسياسي أرتيري مقيم في الأردن.

الوقت الحالي إلى خمسة ملايين نسمة، وتبلغ مساحتها (١٢٤٠٠٠) مائة وأربعة وعشرين ألف كيلو متر مربع(١).

مرت إرتريا في تاريخها الحديث بحقب استعمارية متعاقبة، شأنها في ذلك شأن كل الدول النامية التي كانت تشكل ساحة تنافس للقوى الاستعمارية الكبرى. وكان الموقع الاستراتيجي لإرتريا على البحر الأحمر مصدر جذب للقوى الاستعمارية، وضعها ضمن دائرة الصراع الدولي للقوى الكبرى التي تسعى دائماً إلى توسيع نفوذها تحقيقاً لرغباتها، وتأميناً لمصالحها العسكرية والاقتصادية.

فقد كانت إرتريا تحت حكم البرتغاليين في عام ١٥٢٠، ثم انتقلت إلى الحكم العثماني في عام ١٥٥٧م بعد أن احتل العثمانيون ميناء مصوع. وبقيت تحت حكم العثمانيين حتى عام ١٨٦٥م، وفي الفترة من ١٨٦٥م وحتى ١٨٨٥ ظلت إرتريا تحت حكم الخديوية المصرية، ومنذ عام ١٨٩٠م أصبحت إرتريا مستعمرة إيطالية، وقد بقيت كذلك حتى عام ١٩٤١، عندما احتلها البريطانيون باسم قوات الحلفاء، واستمر الاحتلال البريطاني لإرتريا حتى عام ١٩٥٢ عندما أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٣٩٠ القاضي بربط إرتريا فدرالياً مع إثيوبيا لمدة ١٠ سنوات، يقرر بعدها الشعب الإرتري مصيره، وفي عام ١٩٥٨ ألغى الإمبراطور "هيلاسيلاسي" الأثيوبي قرار الأمم المتحدة من جانب واحد وضم إرتريا قسراً إلى أثيوبيا لتصبح إرتريا مستعمرة إثيوبية، وفي ١١كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢م، وبعد أن

تكاملت كل الحلقات باحتلال إرتريا عسكرياً تم حل الحكومة والبرلمان الإرتري، وذلك في انتهاك صريح لقرار الأمم المتحدة رقم (٣٩٠/ أ/ ٥). وفي تلك الفترة ظهرت الأحزاب السياسية والنقابية في إرتريا، ولعل أبرزها:

١. حزب الرابطة الإسلامية.

٢. الكتلة الاستقلالية.

٣. حزب الانضمام.

٤. الاتحاد العام لعمال إرتريا.

وجميع هذه القوى الجزبية والنقابية كانت تنادي وتطالب باستقلال إرتريا، ما عدا حزب (أندنت- أي حزب الانضمام). وقد انتهجت الأحزاب "الاستقلالية" في إرتريا النهج السلمي وسيلة، لتحقيق الاستقلال، وحاولت إسماع المجتمع الدولي، ممثلا بهيئة الأمم المتحدة، صوتها المطالب بالاستقلال الكامل، وبعد ذلك انتقلت إلى مرحلة التعبير عن رفضها للاستعمار الإثيوبي من خلال الانتفاضات الطلابية، والاضطرابات العمالية التي شملت معظم المدن الإرترية، وقد واجهت السلطات الإثيوبية هذه التظاهرات بعمليات قمع وحشية تمثلت في الاعتقالات الجماعية، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتلهم بشكل جماعي، وقامت بمنع نشاط الأحزاب (الكتلة الاستقلالية)، الأمر الذي دفع الواجهات الوطنية والسياسية إلى اللجوء للكفاح المسلح وسيلة لإخراج المستعمر الإثيوبي بعد أن فشلت المحاولات والجهود كافة التي قادتها في فترة النضال السلمي. وفي خضم هذه

الأجواء المفعمة بروح الانتماء الوطني لكي قطاعات الشعب الإرتري في أجزاء إرتريا كافة أعلن عن تأسيس جبهة التحرير الإرترية في القاهرة يوم ٧ تموز/ يوليو ١٩٦٠م بزعامة الشيخ/ إدريس محمد آدم، وأعلنت الجبهة فور تأسيسها أن الكفاح المسلح أصبح أمراً مفر منه، ولم تأخذ الجبهة وقتاً طويلاً بعد الإعلان عن تأسيسها لتفجير الثورة الإرترية المسلحة التي انطلقت في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م بقيادة الشهيد البطل/ حامد إدريس عوّاتي.

ومنذ ذلك التاريخ قادت جبهة التحرير الإرترية المسيرة التحررية للشعب الإرتري وفق مبادئ وأهداف ومنطلقات تؤكد في مجملها الحق المشروع للشعب الإرتري في الحرية والاستقلال، وتأكيد هويته العربية في وطن حر يتحقق فيه للمواطن الإرتري العيش الكريم، وتسوده أجواء الحرية والعدالة والديمقراطية التي تشكل الدعائم والركائز الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في مختلف المجالات. وبهذا البرنامج الواضح أصبحت الرمز النضالي الذي يلتف حوله الشعب الإرتري بمختلف قومياته وطوائفه الدينية، لتشكل الوعاء الذي يتسع لكل الإرتريين بلا استثناء، مجسدة كل المعاني السامية للوحدة الوطنية. ومن العوامل التي ساعدت جبهة التحرير الإرترية في قيادتها للثورة الإرترية في تلك الفترة اختيارها السليم لمناطق البداية، حيث كانت البداية في مناطق (بركا، والقاش) الغنية

بالموارد الزراعية والرعوية، وبعدها عن مراكز السلطة الاستعمارية في أسمرا، واستعداد سكان تلك المناطق لاحتضان الثورة.

لقد مكّن هذا الاختيار "الجبهة" من المحافظة على الاستمرارية وشكل قاعدة حصينة في الانطلاق والانتشار في أجزاء إرتريا كافة. وهكذا بدأت الثورة متماسكة موحدة، لدحر قوات المستعمر الإثيوبي.

وقد وجدت القضية الإرترية الدعم السياسي والمعنوي والمادي والعيني من معظم الدول العربية منذ البدايات الأولى لكفاح الشعب الإرتري، باعتبار القضية الإرترية جزءاً لا يتجزأ من قضايا الأمة العربية، وحظيت القضية الإرترية طوال مراحل النضال المختلفة باهتمام عربي يعكس الموقف المبدئي والثابت للدول العربية في إبراز عدالة القضية الإرترية.

ويلاحظ المتابع للأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة الإرترية منذ بداية عقد الثمانينات، مرور بمرحلة التحرير في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩١م، ووصولاً إلى مرحلة إعلان الاستقلال بعد استفتاء عام جرى بإشراف ومراقبة لإليمية ودولية صوت فيها الشعب الإرتري، داخل إرتريا وخارجها، بـ "نعم" للاستقلال بنسبة ٩٩,٨٪، ليتم التأكيد على استقلال إرتريا الدولة الحديثة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣م. إن تطورات الأوضاع السياسية، ووتيرة السرعة التي سارت بها الأحداث التي شهدتها الساحة الإرترية في تلك الفترة، تشير إلى أن الساحة الإرترية دخلت في مرحلة سياسية أكثر أهمية وخطورة، اتسمت بظهور اهتمام دولي وإقليمي بالقضية

الإرترية، كانت له انعكاساته المؤثرة في ميزان القوى السياسية داخل الساحة الإرترية، وتمثل هذا الاهتمام بالحضور الأمريكي- الإسرائيلي بشكل يلفت النظر، ويحمل في طياته الكثير من الدلالات والمضامين السياسية بشأن ترتيب الأوضاع في إرتريا وفق مخطط يتيح لها بسط النفوذ والسيطرة في منطقة القرن الأفريقي عامة، وإرتريا خاصة، لما يتمتع به من موقع استراتيجي يمثل أهمية حيوية لدول حوض البحر الأحمر، التي يصل عددها إلى ٣٦٠ جزيرة، بعضها كبير مثل جزيرة دهلك التي تبلغ مساحتها ١٨٥كم٢، والتي تبعد عن ميناء مصوع نحو ٦٠كم نحو الشرق، وتبلغ المساحة الكلية للجزر الإرترية في البحر الأحمر حوالي ١٣٨٩كم٢، تحتل بعضها مواقع استراتيجية هامة مثل (فاطمة وحالب) القريبتين من ميناء عصب وباب المندب، الأمر الذي شكل نقطة جذب لقوى الاستعمار الأجنبي في وقت مبكر، لذلك حرصت الولايات المتحدة على إقامة علاقات مع إثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي، وعملت على بناء قاعدة (كاينو ستيشن) العسكرية في أسمرا كما أقامت إسرائيل كذلك علاقة مميزة مع إثيوبيا منذ عام ١٩٥٢م أتاحت لها إنشاء شركات إسرائيلية في إرتريا، نذكر منها شركة "أنكودا" لتعليب اللحوم. إن هذا الاهتمام المبكر من جانب أمريكا وإسرائيل دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ مبادرة من خلال تقديم نفسها وسيطاً لحل القضية الإرترية، عن طريق التفاوض مع المستمر الإثيوبي بالرغم من عدم رضاها

عن نظام "منغستو الماركسي" الذي تسلم مقاليد السلطة في إثيوبيا عام ١٩٧٤م، وبالرغم من موقفها السابق والمعارض في عام ١٩٥٠م لاستقلال إرتريا عند مناقشة القضية الإرترية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والذي ساهم في استصدار القرار الظالم رقم ٣٩٠، الذي تم بموجبه ربط إرتريا فدرالياً بإثيوبيا(٢)، إلا أن المصلحة الأمريكية دفعت بها للتخلي عن نظرتها ومواقفها السابقة، مستفيدة من التطورات والتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم، وبروزها في الساحة الدولية قطباً أحادياً ليس له من ينافسه في المنظور القريب، لذلك رأت الإدارة الأمريكية، ممثلة في تحركات (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، والرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بأن حضورها في المنطقة أصبح ضرورياً ومهماً لإعادة ترتيب الخارطة السياسية في المنطقة بالشكل الذي يتماشى والمصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى، والإسرائيلية بالدرجة الثانية. وحتى يختمر المخطط الأمريكي بصورته النهائية، قاد الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) الجولات التفاوضية بين إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بزعامة (أسياس أفورقي) في كل من (أتلانتا- نيروبي- واشنطن- لندن) في الأعوام (٨٥-٨٧-٩٠-٩١م)، وذلك بقصد كسب المزيد من الوقت، ولتهيئة الظروف المناسبة للترتيبات النهائية للصراع الإرتري- الإثيوبي.

وقد جاء اختيار (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا) دون غيرها من فصائل العمل الوطني الإرتري، وفي مقدمتها جبهة التحرير الإرترية، باعتبار الأولى بزعامة (أوفرقي) هي الجبهة الوحيدة التي تنسجم مع المخططات والأفكار الأمريكية- ولو مرحلياً-، وقد تجلى هذا الانسجام عندما دعت الولايات المتحدة الأمريكية في أتلانتا عام ١٩٧٩م لندوة عقدت تحت رعاية "الرئيس كارتر" للبحث عن حلول سلمية للنزاعات الإقليمية في أفريقيا، حيث تم اختيار "أفورقي" وحده لتمثيل إرتريا. وفي هذا الوقت تم تكليف مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية (هيرمان كوهين) برسم السياسة الأمريكية في أفريقيا عموماً، والقرن الأفريقي خصوصاً، فقام بترسيخ دعائم "أفورقي" بدعوته في مطلع يونيو ١٩٩١م لحضور مؤتمر لندن الذي تم فيه الترتيب بين (أفورقي) و (ملس زيناوي) زعيم المعارضة الإثيوبية، وهومن قومية التغرابي مثل أفورقي، وتأهيلهما لتسلم مقاليد الوضع في كل من إرتريا وإثيوبيا(٣). ومن الأشياء التي شجعت الأمريكان على ذلك برنامج الجبهة الشعبية الذي يعتمد على تقوية ثقافة (التغرينا) ونشرها، وهي لغة المسيحيين الإرتريين، ورفضه للثقافة والهوية العربية، وقد أكد أفورقي في كثير من تصريحاته الصحفية لعدد من الصحف العربية والدولية هذا الرفض، حيث قال في حديث لجريدة "الحياة" في ٢ أيار/ مايو ١٩٩٠م مهاجماً الدول العربية دون استثناء: (إننا لا نريد أموال العرب، ولا نريد أن نبيع قضيتنا الوطنية لهم، كما أننا- والكلام لأفورقي- لا نريد أن نكون دولة عربية،

وهذه باختصار مشكلتنا مع العرب). وأضاف في الحديث نفسه بأنه غير مستعد للدخول في استراتيجية أمنية تحاول الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إقامتها.

إن هذه التصريحات زادت من الميل الأمريكي للجبهة الشعبية، وبخاصة بعد لقاء كارتر في ربيع ١٩٩٠م بفندق الهيلتون في الخرطوم بقادة جبهة التحرير الإرترية، حيث جرى البحث عن ماهية الثقافة التي يعتمدونها في تعليم الشباب والنشء الإرتري، وكان ردهم بأن ثقافتهم هي الثقافة العربية الإسلامية، وأن التدريس في المراحل الدراسية كافة لمدارس "الجبهة" يتم من خلال التعليم باللغة العربية، ولم يكتف كارتر بهذا السؤال؟ بل حضهم على الاتصال مع (الجبهة الشعبية لتحرير تغراي الإثيوبية) بزعامة ملس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا الحالي، دون أن يخوض معهم في تفاصيل جهوده التفاوضية بين إثيوبيا (والجبهة الشعبية)، ومن هنا يمكن القول بأن الخيار الأمريكي تحدد في اختيار (الجبهة الشعبية) بزعامة أفورقي باعتبارها أحد الاطراف التي تستفيد منها أمريكا في سياق السيناريو المرسوم، الذي يتضمن الترتيبات المستقبلية التي ستجريها في المنطقة. إن هذا المناخ السياسي الذي يشير ضمنياً إلى تزكية الدوائر (الأمريكية- الإسرائيلية) للجبهة الشعبية بزعامة أفورقي لدى بعض الدوائر الغربية والكنائس العالمية بتوفير الدعم السخي، سياسياً ومادياً ومعنوياً، للجبهة الشعبية، بغية حسم الصراع الداخلي على الساحة الإرترية لصالح الجبهة الشعبية ضد جبهة التحرير

الإرترية، الطرف الأول والمنافس للجبهة الشعبية في السيطرة المطلقة، على الساحة الإرترية في المستقبل، وسيما بعد أن نجحت (الجبهة الشعبية) بالتنسيق مع (الجبهة الشعبية لتحرير تغراى الأثيوبية) في مرحلة سابقة في إضعاف جبهة التحرير الإرترية عسكرياً، وإخراجها من حسابات المعادلة العسكرية في عام ١٩٨١) بعد الهجوم العسكري الذي شنته ضد جيش التحرير الإرتري (جبهة التحرير الإرترية في ذلك الوقت)، لتتحول موازين القوى لصالح الجبهة الشعبية، وليكون عقد الثمانينات هو العقد الذي تهيأت فيه الفرصة للجبهة الشعبية المدعومة محلياً من الجبهة الشعبية لتحرير تغراي الإثيوبية، ودولياً من الدوائر الأمريكية والإسرائيلية، للتفرد بقيادة المرحلة المقبلة، باعتبارها القوة الوحيدة المؤهلة لسد الفراغ الذي ستخلفه قوات الاستعمار الإثيوبي التي خرجت من الأراضي الإرترية كافة في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩١، بما في ذلك العاصمة الإرترية (أسمرا)، لتتسلم الجبهة الشعبية مقاليد الحكم في إرتريا، ولتكون السيطرة في إثيوبيا لقوى المعارضة الأثيوبية بزعامة ملس زيناوى، بعد هروب منغستو إلى زمبابوي في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١.

إن التحول الذي حصل في هذه الفترة يعود إلى الاهتمام الأمريكي الإسرائيلي بالمنطقة عامة، وإرتريا خاصة، حيث دفع بتحريك الأوضاع لصالح السياسيات (الأمريكية- الإسرائيلية) في ظل الغياب العربي غير المبرر عن الساحة الإرترية، وترك جبهة التحرير الإرترية تواجه مخططاً كبيراً أعد

بإحكام، وبإمكانات تفوق إمكانات جبهة التحرير الإرترية وحجمها، وهي الجبهة التي يرجع لها فضل تأسيس الثورة الإرترية، وقيادة المسيرة التحررية منذ عام ١٩٦١.

لقد جاءت الغياب العربي في وقت كانت فيه جبهة التحرير الإرترية بأمس الحاجة للوقفة العربية الداعمة والمؤيدة لها، لاسيما وأن جميع الدول العربية لها مواقف إيجابية مع جبهة التحرير، فقد فتحت لها مكاتب في معظم العواصم العربية. ويفسر بعض السياسيين الإرتريين سبب الغياب العربي بالقول: إن الدول العربية لم تتعامل مع القضية الإرترية من منظور مبدئي واستراتيجي، وإنما كان تعاملها معها مبنياً على نظرة آنية تعتمد على المزاج السياسي العربي، وإلا لما كان الغياب العربي في هذه المرحلة بالذات، وما رافقه من تردد من دعم جبهة التحرير الإرترية، التي تؤكد أدبياتها وبرنامجها السياسي أن إرتريا جزء لا يتجزأ من العالم العربي. كما وأن إرتريا عضو حاضر لا يمكن تهميشه في أي استراتيجية قومية عربية، لما تشكله من أهمية حيوية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية للأمن القومي العربي في البحر الأحمر، ويمتد الغياب العربي ليصل إلى حد غياب الرؤية السياسية الاستراتيجية للأهمية التي تستحقها إرتريا.

الاستفتاء

بعد أن تم جلاء القوات الإثيوبية في ٢٤ نيسان/ إبريل ١٩٩١ عن كامل الأراضي الإرترية، وبعد تمكن الجبهة الشعبية بزعامة أفورقي من

الوصول إلى إدارة المؤسسات التي خلفتها قوات الاحتلال، وبتشكيل أفورقي لحكومة مؤقتة من جانب واحد دون مشاركة بقية القوى الوطنية السياسية الإرترية، توقع الإرتريون أن تكون مسألة إعلان الاستقلال قد أصبحت بحكم المنتهية، غير أن أفورقي أعلن أن استقلال أرتريا يحتاج إلى استفتاء شعبي عام، وأن الاستفتاء سيتم بعد عامين، ويبدو أن أفورقي اختار هذا الزمن بموجب اتفاق مع الجانب الإثيوبي، وبعلم الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مسألة تأجيل إعلان استقلال أرتريا ليتم بموجب استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية، كانت له انعكاسات غير مطمئنة بالنسبة لجماهير الشعب الإرتري، حيث أن الذاكرة التاريخية للشعب الإرتري ما زالت تحتفظ بالظلم الذي وقع على إرتريا وشعبها من جانب الأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٩٠ تاريخ ١٩٥٠، الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ربط إرتريا فدرالياً بأثيوبيا في ذلك الوقت، الأمر الذي جعلهم يشكون في مسألة الاستفتاء ونزاهته، لذلك أصبح موضوع الاستقلال في نظر السواد الأعظم من الإرتريين يشوبه الكثير من الغموض، وأن الصورة لهذا الإخراج السياسي المنظم لعملية الاستفتاء في نظرهم مبهمة، وعلى الرغم من ضبابية الرؤية بالنسبة للشعب الإرتري وقواه السياسية، جاء قبولهم للاستفتاء ليس لاستكشاف الإرادة الإرترية، بل لاستنطاق هذه الإرادة.

أما بالنسبة لحكومة الجبهة الشعبية التي كانت تعمل دون أن تأخذ في الاعتبار هواجس الإرتريين ومخاوفهم من عملية الاستفتاء فقد كانت تنطلق من حسابات محلية وإقليمية الهدف النهائي منها هو تمكينها من التفرد بمقاليد السلطة في إرتريا.

لهذا جاء موضوع تأجيل إعلان الاستقلال وربطه بإجراء استفتاء ضمن سيناريو منظم هدف إلى:

١- إظهار إثيوبيا بمظهر الدولة غير المهزومة عسكريا من الثورة الإرترية أمام الرأي العام الإقليمي والدولي والشعب الإثيوبي، وأن استقلال إرتريا جاء نتيجة استفتاء وبقرار دولي.

٢- إتاحة الفرصة الكافية للجبهة الشعبية لبسط سيطرتها على الوضع في إرتريا وقطع الطريق أمام أي قوى وطنية أخرى تريد المشاركة في صنع القرار. باعتبار نتيجة الاستفتاء معروفة سلفاً بإنها نعم للاستقلال، لأنه لا يعقل أن يقوم شعب ناضل لأكثر من ٣٠ عاماً بالتصويت ضد استقلال بلاده.

٣- تصوير الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بأنها القوة الإرترية الوحيدة التي تمكنت من تحقيق الاستقلال، وظهورها بمظهر القوة التي انتصرت للإرادة الإرترية. وتجيير نضالات القوى الوطنية الإرترية كافة لصالح الجبهة الشعبية. وفي مقدمة هذه القوى جبهة التحرير الإرترية التي يعود

لها الفضل في تحرير معظم المدن والأراضي الإرترية، وتحمّل تبعات نضال استمر ٣٠ عاماً من الكفاح المسلح.

٤- تحييد الفصائل الإرترية الأخرى من أي عمل من شأنه إدخال الجبهة الشعبية في مواجهة مبكرة تحرمها من التفرد بالسلطة، على اعتبار أن السنتين اللتين سبقتا الاستقلال تحتاجان، بطبيعة الحال، للتحضير والإعداد وتنظيم جماهير الشعب الإرتري من أجل التصويت، وهذا بدوره يحتاج إلى تضافر الجهود من القوى الإرترية كافة لإنجاح عملية الاستفتاء وتحقيق الاستقلال، وقد لعبت جبهة التحرير الإرترية دوراً بارزاً في حث جماهير الشعب الإرتري على المشاركة في الاستفتاء، والإدلاء بأصواتهم حتى لا يضيع الاستقلال.

وبذلك يتضح أن انتظار عامين لإجراء الاستفتاء كان بمثابة فترة زمنية تستعد فيها الجبهة الشعبية لترتيب أوضاعها لمرحلة ما بعد إتمام الاستقلال. وقد أعلنت الجبهة الشعبية فور الانتهاء من عملية الاستفتاء تشكيل (حكومة انتقالية) اقتصرت عضويتها على أنصار الجبهة الشعبية لمدة خمس سنوات، وأعلنت أنه لا مجال لمشاركة أي من القوى السياسية الأخرى، كما رفضت الحوار مع بقية القوى الإرترية بشكل مطلق وسط مؤشرات تؤكد أن أرتريا تتجه نحو حكم الفرد الذي لا يقبل المشاركة السياسية في إدارة دفة البلاد، بل يفرض واقع الحكم الدكتاتوري عليها.

وقد دعمت حكومة أفورقي نهجاً التفردي لحرمان الشعب الإرتري من الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية، ولم تقف حكومة أفورقي عند هذا الحد بل تنكرت لثقافة الشعب الإرتري وهويته العربية والإسلامية، وللدعم العربي ولكل العلاقات العربية. لتشكل هذه الخطوات ملامح الخط السياسي الذي تنتهجه حكومة أفورقي لمستقبل الدولة الإرترية، حيث اعتمدت الحكم التفردي أسلوباً لهم في الحكم، واتخذت من الطائفية نهجاً لحكمها. لتصبح المحصلة النهائية لفلسفة الحكم في إرتريا الدولة هو ذلك المزيج الذي يجمع بين الديكتاتورية والطائفية.

ويمكن القول إن حكومة أفورقي جاءت إلى السلطة من خلال ترتيبات قامت بها بعض القوى الأجنبية الساعية لعزل أرتريا عن عمقها العربي، وتفريغ الاستقلال من أبعاده القومية، موفرة الدعم السخي لحكومة فورقي التي فرضت هي الأخرى نفسها على شعب لم يوافق على اختيارها، لتحقق لأفورقي رغباته في التفرد في الحكم ومن ثم تطبيق برنامجه الطائفي الذي طالما حلم بتحقيقه منذ أن التحق بالثورة، والذي أعلن عنه في عام ١٩٧٠ من خلال وثيقة (نحن وأهدافنا)، حيث يؤكد البرنامج في مقدمته (نحن المسيحيون الإرتريون الذين نؤمن بأن إرتريا هي لنا)، منطلقاً باتجاه العمل لتطبيق النظرية والقضاء على العنصر المسلم في إرتريا.

وها هو أفورقى اليوم يقوم بتنفيذ برنامجه وفق مشاريع تهدف، فيما تهدف، إلى تغليب العنصر المسيحي على العنصر المسلم الذي يشكل

الأغلبية الساحقة في إرتريا في مختلف مجالات الحياة العامة والرسمية، وذلك من خلال توزيع شامل يعطي للعنصر المسيحي المناصب الوزارية والوظائف الهامة كافة في مفاصل الدولة وأجهزتها. وضمن السياق نفسه قام أفورقي ببناء الكنائس في مختلف مدن إرتريا وقراها حتى تلك التي لا يوجد فيها أي عنصر مسيحي، وكانت آخر محاولات البناء في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦م في محافظة منطقة (إنقرني)(٤). التي راح ضحيتها محافظ المنطقة المذكورة- "محمد علي إسماعيل" الذي قتل أمام منزله عندما انتقد عملية بناء كنيسة في المنطقة، وفي خطوة تعزز من جهود أفورقي الطائفية قررت حكومة الجبهة الشعبية وفي خطوة تعزز من جهود أفورقي الطائفية قررت حكومة الجبهة الشعبية فتح المجال واسعاً أمام هجرة أبناء قومية (تغراي) الإثيوبية القاطنة في إقليم تغراى الإثيوبي، وتقدر بـ ٧ ملايين نسمة، وينتمي إليها ملس زيناوى رئيس وزراء إثيوبيا الحالي، ويهدف أفورقي من وراء فتح أبواب الهجرة لهذه القومية إلى إحداث تغيير ديمغرافي في التكوين السكاني لإرتريا، وخلخلة الوضع القائم لصالح تكوين أغلبية من قومية "التغرنيا المسيحية" التي تشكل حالياً نحو ٢٦ في المائة من سكان البلاد، والتي ينتمي إليها أسياس أفورقي مقابل أغلبية مسلمة تمثل ٧٤٪ من الإرتريين، وقد مهدت حكومة أفورقي لهذا النزوح الاستيطاني عندما أصدرت قراراً يقضي بمنح الجنسية الإرترية لكل شخص ينحدر من (أم إرترية) وذلك على غرار الدستور الإسرائيلي، كما يحاول أفورقي

وحكومته القضاء على مسألة ثنائية اللغة والثقافة في أرتريا بإلغاء اللغة العربية لتكون (التغرينيا) اللغة الوحيدة في إرتريا(٥).

ثنائية اللغة

إن إرتريا، مثلها مثل أي قطر عربي أفريقي الموقع، تعيش واقع تعدد اللهجات واللغات، الأمر الذي أدى إلى إفراز تكوين ثقافي معين تمثل في بروز ثنائية اللغة (العربية- التغرينيا)، فبالرغم من أن وجود نحو سبع لهجات محلية تتحدث بها بعض القوميات الإرترية، إلا أن هذه اللهجات لا ترقى إلى مستوى اللغة الرسميتين في إرتريا حسب المادة ٣٨ من الدستور الإرتري الذي أقره البرلمان الإرتري في عام ١٩٥٢م، ومنذ ذلك الوقت أصبحت ثنائية اللغة في إرتريا تجسد حالة من التعايش الوطني بين المسلمين والمسيحيين، وأحد أسس الثوابت الوطنية، كما كانت أدبيات الثورة الإرترية كافة تصدر باللغتين، إلا أن حكومة أفورقي عملت منذ يوم تسلمها للسلطة بصورة غير شرعية على فرض لغة التغرينيا لغة رسمية للبلاد، وإلغاء اللغة العربية، ويلاحظ الزائر لإرتريا في الوقت الحالي أن المعاملات الرسمية كافة مطبوعة بلغة التغرينيا التي فرضت على المناهج الدراسية في التعليم أيضاً، وبذلك يمكن وصف ما يجري في إرتريا بأنه (تغرنة) المجتمع

الإرتـري، وطمـس الثقافـة العربيـة الإسـلامية في إرتريـا العربيـة الأصـل والجذور(٦).

وبناء على هذه الخلفية التي تريد فرض السيادة لصالح قومية التغرينيا، اتخـذ أفـورقي جملـة مـن الخطـوات الـتي تسـيء إلى ارتبـاط الشـعب الإرتـري بعمقـه الحضـاري العربـي الإسـلامي، وتهـدف إلى عـزل إرتريـا وشعبها عن محيطها العربي، وذلك عندما أعلن رفضـه الواضـح للانضـمام لجامعة الدول العربية، وجعل إرتريا دولة أجنبية في محيط عربي.

العلاقات الإرتـرية ـ العربية

منذ استقلال إرتريا طفت العلاقات الخارجيـة لإرتريـا علـى السـطح، واكتسـبت العلاقـات الإرتريـة- العربيـة أهميـة اسـتثنائية، نظـراً للـروابط الحضارية والتاريخية والسياسية بين إرتريا وعمقها العربي، غـير أن احـتلال ارتريا جزيرة حنيش اليمنية سلطت الضوء علـى مواقـف حكومـة أسـياس أفورقي المعادية للعرب، حتى باتت إرتريـا أفـورقي دولـة مناهضـة للـدول العربية، وهو ما تجسد بشكل عملي عندما أقدم أفورقي على قطـع علاقتـه مع السودان، ثم دخل في أزمة مع اليمن، وفي كانون الثـاني (ينـاير) ١٩٩٧ تدخلت القوات الأرترية بفاعلية إلى جانـب المتمـردين السـودانيين في غـزو

الشريط الحدودي شرق السودان في تهديد واضح للأمن القومي العربي من بوابته الجنوبية.

وفي المقابل وطد أسياس أفورقي علاقات أرتيريا مع إسرائيل بتوقيعه اتفاقات سعكرية وصناعية وزراعية وسياسية معها، وذلك أثناء زيارة الوفد الإسرائيلي لإرتريا، الذي كان يقوده سفير إسرائيل في العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا) في الفترة من ٥-١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢م، وقد ضم الوفد خبراء عسكريين واقتصاديين(٧):

ففي المجال الزراعي: تم الاتفاق على إنشاء مشاريع مشتركة في منطقة الأنهر الثلاث (القاش، بركا، سيتيت).

وفي المجال الصناعي: تم الاتفاق على إجراء عمليات تنقيب عن المعادن في الأراضي الإرترية، كما تم إحياء مشروع شركة أنكودا لتعليب اللحوم التي توقف نشاطها إبان حكم الديكتاتور الإثيوبي منغستو هيلا مريامه.

وفي المجال العسكري: وقع الوفد الإسرائيلي اتفاقات تسمح لإسرائيل بإنشاء قواعد في جزر (دهلك وحالب وفاطمة) الإرترية الواقعة في حوض البحر الأحمر.

وفي المجال السياسي: تم الاتفاق على تبادل دبلوماسي بين إرتريا والدولة العبرية، حيث تم فتح سفارات متبادلة في كل من (تل أبيب) و (أسمرا).

وقد صادق على هذه الاتفاقيات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين وأسياس أفورقي أثناء زيارة أفورقي العلاجية لإسرائيل في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٣م، مما يؤكد عمق العلاقة التي تربط أفورقي بإسرائيل، وتبلورت في الوقت ذاته سياسات أفورقي الخارجية بشأن علاقاته الدولية، حيث اختار أفورقي بأن تكون الأفضلية لأصدقائه من خارج المنطقة على حساب علاقته مع دول الجوار العربي.

المشكلات الداخلية

يواجه الشعب الإرتري، في ظل حكومة أفورقي، مشكلات داخلية عديدة، في مقدمتها حرمانه من أبسط قواعد الديمقراطية، وغياب دستور وطني ينظم حياة الإنسان الإرتري.

إن حركة التنمية معطلة في إرتريا بسبب تعنت حكومة أفورقي، وعدم قبولها بأي مشاركة من جانب قوى إرترية أخرى، وتتفاقم هذه الأزمة في ظل غياب أجهزة هيكلية تضع الخطط والتصورات التي تقوم عليها الدولة الحديثة، ويعود هذا لكون حكومة أفورقي لم تتمكن، حتى هذه اللحظة، من تجاوز عقلية الثورة لتصل إلى عقلية الدولة، التي تفرض عليها بطبيعة الحال إيجاد حلول لجميع المشكلات التي تواجه الإنسان

الإرتري في واقعه وتطلعاته المستقبلية، ويمكن ملاحظة هذا الفشل في مشكلة أكثر من نصف مليون لاجئ إرتري يقيمون في معسكرات اللاجئين في السودان ودول المهجر، وهي مشكلة لم تجد طريقها للحل بسبب حزمة الإجراءات التي وضعتها حكومة أفورقي، وشكلت عائقاً أمام عودتهم للبلاد وأبرزها:

١- غياب الجدية من جانب حكومة أفورقي في مناقشة موضوع اللاجئين الموجودين في السودان مع معتمديه شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والحكومة السودانية، بل إن حكومة إفورقي تفضل بقاء اللاجئين في معسكراتهم متعللة بعدم توافر السكن وفرص العمل في الدولة حديثة التكوين.

٢- وضع شروط تعجيزية لعودتهم، من ضمنها المطالبة بمبالغ مالية كبيرة، والدخول في مساومة مع الجهات ذات العلاقة في البلدان التي يوجد فيها اللاجئون الإرتريون، وكان آخرها النزاع الذي دار بين حكومة أفورقي وحكومة السويد حيث زار وفد سويدي من وزارتي الهجرة والخارجية أسمرا وطالب بعودة اللاجئين الإرتريين المقيمين في السويد، إلى بلادهم بعد زوال الأسباب السياسية والإنسانية التي كانوا يعانون منها في عهد الاستعمار الإثيوبي، غير أن حكومة أفورقي رفضت طلب الوفد السويدي مثلما رفضت طلبات مماثلة من هولندا وبلجيكا وألمانيا، وهي دول يقيم فيها لاجئون إرتريون حتى اليوم رغم إعلان الاستقلال.

٣- اشترطت الحكومة الإرتيرية على معتمديه شؤون اللاجئين في السودان بأنه في حال قبولها عودة اللاجئين فإنه سيتم نقلهم إلى معسكرات أعدت خصيصاً لهم في إرتريا من جانب حكومة أسمرا، بدل العودة إلى مدنهم وقراهم التي نزحوا منها، ملغية بذلك مبدأ العودة الطوعية، وذلك في تعارض صريح مع تشريعات الأمم المتحدة التي تطالب بعودة أي لاجئ انعدمت أسباب لجوئه، كما هو الحال في إرتريا التي تخلصت من الاحتلال الإثيوبي، وبهذا الخصوص وصف رئيس الوفد السويدي المشاركة إليه حكومة أسمرا قائلاً: إن إرتريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي ترفض عودة أبنائها إليها، وأضاف: لم نسمع قبل اليوم عن دولة تساوم دولاً أجنبية، وتشترط عليها دفع الأموال لها حتى تسمح لمواطنيها بالعودة إلى بيوتهم، وذكر المسؤول في حديث مع الإذاعة السويدية، أن الوفد الذي سافر إلى أسمرا اضطر إلى أن يذكر حكومة أسمرا بأن القانون الدولي الذي منح الشرعية لاستقلال إرتريا، وجعلها عضواً في متمع الدول المعاصرة، يفرض عليها أن تتصرف بمسؤولية كاملة تجاه الدول الأخرى وتجاه مواطنيها، وأنه لا يمكن لأي حكومة أن تمنع مواطنيها من حقهم الطبيعي والبديهي بالرجوع إلى أراضيهم وبلادهم.

٤- وتواجه قضية اللاجئين مشكلة حقيقية حيث أن المنظمات الدولية بدأت بتقليص حجم المساعدات الإنسانية التي كانت تقدمها لهم، كما أن

تصرفات حكومة أفورقي وممارساتها زادت من مخاوفهم من المستقبل المظلم الذي ينتظرهم في إرتريا، الأمر الذي دفعهم للتظاهر والتحرك، ففي السويد مثلاً طالب اللاجئون الجهات ذات العلاقة بالتدخل في قضيتهم وحلها بالشكل الذي يضمن لهم حقهم المبدئي والطبيعي في المواطنة عند عودتهم. في الوقت الذي تتسلم فيه حكومة أفورقي مساعدات إنسانية من العديد من الدول المانحة تقدر بملايين الدولارات الأمريكية، وبالرغم من كل هذا الاهتمام الدولي الذي يسعى إلى حل المشاكل التي تواجهها إرتريا، نجد أن الوضع المعيشي للمواطن الإرتري أصبح اليوم أكثر مأساوية، حيث لا توجد مقومات الحياة الأساسية من تمديدات مائية وكهربائية وتعليم وصحة وسكن ونقل... واللائحة طويلة. بل إن الشعب الإرتري ما زال يعيش على طوابير المواد الغذائية المقدمة من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، بدلاً من أن يعيش على موارده الذاتية. ومن ناحية ثانية ما زالت إرتريا تعتمد على العملة الإثيوبية (البر) مما يعكس ارتباطها الضمني بالسياسات المالية والاقتصادية الإثيوبية، وقد أوضح وزير اقتصاد حكومة أسمرا (هيلي ولد تنسئ) في حديث له نشرته جريدة الحياة اللندنية حول الوضع الاقتصادي، أن معدل الدخل القومي في إرتريا (٥١٠) ملايين دولار، حيث لا يزيد الدخل السنوي للفرد على ١٢٠ دولاراً، مشيراً إلى ارتفاع نسبة الوفيات بسبب سوء التغذية وانعدام العلاج(٨)، مما يؤكد

على أن إرتريا ما زالت تعيش على المعونات الاقتصادية المقدمة من المنظمات والهيئات الإنسانية، وعلى فشل حكومة أفورقي طوال الخمس سنوات الماضية من تحرير إرتريا في أن تضع نظماً وتشريعات اقتصادية تساعد على إيجاد هياكل وأجهزة اقتصادية تنبثق عنها خطط وتصورات مستقبلية لتطوير الاقتصاد الإرتري الذي ما زال معدوماً، لاسيما وأن إرتريا تزخر بموارد وثروات بشرية واقتصادية سوف تساهم في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات إذا ما تم استغلالها استغلالاً سليماً، غير أن هذه الموارد والإمكانات التي تزخر بها إرتريا لن ترى النور في ظل حكومة أفورقي التي خلقت أزمة ثقة بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال، سواء أكانوا إرتريين أم مستثمرين عرباً وأجانب، وذلك بسبب سياساتها غير الطموحة، وفي غياب قوانين تحمي المستثمر.

إن هذا الواقع الذي يعيشه الشعب والحكم في إرتيريا يشير إلى أهمية الدور العربي في إعادة إرتريا إلى محضنها الطبيعي، وتوفير الدعم للشعب الإرتري لمواجهة التدخل الأجنبي السافر، أصهيونياً كان أم أمريكياً، وأن هذا سيكون مدخلاً مهماً للتخفيف من حدة المشكلات التي تتسبب بها السياسات الإرترية العسكرية والأمنية والاقتصادية لدول الجوار العربية وحجمها واتساعها، كما حصل في احتلالها مدخلاً مهماً لحفظ الأمن القومي العربي من جهة إقليم البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

الهوامش

١- عثمان سبي: جغرافية أتريا ٢.

٢- عثمان سبي، مصدر سابق.

٣- مجلة البيان- العدد ١٠٦- نوفمبر ١٩٩٦.

٤- جريدة القدس العربي- تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٦.

٥- عبد الباري عبد الرزاق النجم: إرتريا شعباً وكفاحاً.

٦- إذا رجعنا للتاريخ القديم نجد بأن لغة التغرينيا التي يتمسك بها أفورقي تعود في الأصل إلى اليمن، وتعتبر لغة (الجئزية) وهي من أقدم اللغات السامية في شمال شرق أفريقيا، كما أن خطها وكتابتها مشتقة من الحروف (السبئية) وهي أقرب اللغات السامية من حيث المفردات إلى اللغة العربية، وقد اندثرت في اليمن ولا يوجد لها أثر سوى تلك النقوش الكتابية الموجودة في سد مأرب وبعض الآثار اليمنية، وتؤكد هذه الحقائق أن أفراد المجتمع الإرتري سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين فهم جميعاً يتحدرون من أصول عربية، إلا أن أفورقي يريد نسف هذه الحقيقة، مما يهدد بزج الشعب الإرتري في صراع جديد ياخذ طابعاً طائفياً ينذر بحرب أهلية تضرب في الصميم مسألة الوحدة الوطنية والتعايش الوطني بين أبناء الوطن الواحد.

٧- جريدة الرأي الأردنية- تاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٩٣- صحيفة النضال الإرتري- العدد ٥٧٧ ديسمبر ٩٣.

٨- جريدة الحياة اللندنية- العدد ١١٧٣٣ تاريخ ٦/ ٤/ ٩٥.

دراسات علمية
تبحث التحولات في الشرق الأوسط

توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط	**التغيرات في النظام الدولي**
يتناول التقرير أربعة وثائق أساسية أمريكية أغلبها رسمية، والتي تم تحليل مضامينها والتعليق عليها. وتعرض هذه الوثائق حقيقة التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة والتعامل معها مستقبلاً في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.	تناقش الدراسة معالم النظام الدولي الذي أخذ يتشكل حديثاً ودعائمه وروافده، وكذلك مراكز القوى الفاعلة فيه، والتغيرات التي تعرض لها خلال العقد الأخير. كما تناقش الدراسة انعكاسات هذه التغيرات على مستقبل منطقة الشرق الأوسط.
تأليف: جواد الحمد	تأليف: مجدي عمر
٢٠١ صفحة $٨,٥٠	١٠٢ صفحة $٦,٥٠
الانعكاسات السياسية لانفاق الحكم الذاتي الفلسطيني	**مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل**
تمتاز هذه الدراسة باعتمادها على عنصر التحليل العلمي الهادئ الذي يقارن أسس الصراع وأسبابه وتداعيه بالواقع السياسي الجديد الذي فرضه الاتفاق، كما تحسست ملامح حركته المستقبلية.	تركز الدراسة على الانعكاسات الأساسية لعملية السلام على مستقبل الأمن القومي العربي، والأمن القطري للدول العربية المجاورة لإسرائيل والبعيدة عنها.
تأليف: فريق من الباحثين	**تأليف: جواد الحمد**
٢٠٦ صفحة $٨,٥٠	٤٠ صفحة $٣

أزمة عملية السلام في الشرق الأوسط*

إياد البرغوثي**

عندما انتخب الإسرائيليون بنيامين نتنياهو رئيساً لحكومة إسرائيل في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦، فإنهم- في الواقع- كانوا يعربون عن عدم قناعتهم- على الأقل- بالطريقة التي أدار فيها حزب العمل الإسرائيلي، ومنظره شمعون بيرس، عملية السلام التي انطلقت في مدريد أيام حكم اليمين بقيادة إسحاق شامير، ولكن عملية السلام أخذت تتقدم بتسارع أعطى ثماره في أوسلو، بتوقيع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين على اتفاق لإعلان المبادئ بين الجانبي الفلسطيني والإسرائيلي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

وبالرغم من أن القيادة الفلسطينية تعاملت مع العملية السلمية بشكلها الذي تم الاتفاق عليه كأنها قدر يقع من السماء، وبالرغم من أن الإسرائيليين اعتبروا أن الوضع الدولي الجديد، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

* كتب هذا المقال قبل توقيع اتفاق الخليل في ١٥ يناير ١٩٩٧.

** أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة النجاح الفلسطينية بنابلس.

وهزيمة العرب في حرب الخليج، هو الوضع الأنسب لفرض تصورهم لمستقبل جديد للمنطقة استخدموا شعار (شرق أوسط جديد) للتعبير عنه، ووضعوا أسسه بحيث تلعب إسرائيل دور "الدينامو" فيه، وتخلق نظاماً إقليمياً جديداً تكون هي جزءاً أصيلاً منه، ويلغي أي إمكانية لحدوث تقارب عربي- ناهيك عن الوحدة- في المستقبل، بالرغم من كل ذلك، فقد أدى الاتفاق إلى إيجاد وقائع جديدة أخذت تؤثر على الخطوات التي تجري، أو تلك التي ستجري في المستقبل.

فعلى المستوى الفلسطيني: تحقق، من خلال أوسلو، اعتراف إسرائيل بثلاثة أفكار أساسية، هي:

- الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ووجود حقوق سياسية لهذا الشعب.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني.
- الاعتراف بالوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ويلاحظ أن تجسيد القضايا الثلاث على أرض الواقع ظل بحاجة إلى مفاوضات جديدة تحظى بموافقة الجانب الإسرائيلي، أما في تحقق فعلاً نتيجة اتفاقات أوسلو فينحصر في دخول القيادة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية)، وحل مشكلة هذه القيادة بإيجاد موطئ قدم لها، كما حل مشكلتها المادية التي تعمقت بعد أزمة الخليج.

أما على المستوى الإسرائيلي.. فإن الاتفاقات وفرت اعترافاً فلسطينياً (ومن ثم عربياً) بحق إسرائيل في الوجود، كما تم الاعتراف بأن أمن إسرائيل بالطريقة التي يراها الإسرائيليون هو المرجعية الأعلى لكل الاتفاقات اللاحقة لاتفاق إعلان المبادئ سواء تلك التي تم التوصل إليها، أو أي اتفاقات يمكن التوصل إليها لاحقاً.

كما ترتب على ذلك اعتبار الاستيطان، وضم القدس، وكل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وسائل مشروعة، على الأقل حتى يتم التفاوض بشأنها لاحقاً، ومن ناحية أخرى تم فتح الخطوط العلنية بين إسرائيل وكثير من الدول العربية.

ولم يكن مجئ نتنياهو على رأس السلطة الإسرائيلية شاذاً في تطور النظام السياسي الإسرائيلي، فنتنياهو هو المتحدث باسم الوفد الإسرائيلي لمؤتمر مدريد، وعرف بقربه من إسحاق شامير رئيس الوزراء آنذاك، وهو الذي خلف شمعون بيرس فيما كان بيرس يمارس أوج "يمينيته" في ضرب اللبنانيين والفلسطينيين في الجنوب اللبناني الذي توّج بمجزرة قانا.

ويمكن القول إن مجيء نتنياهو كان بمثابة "استمرار" نوعي للتغيرات التي كانت تحدث داخل حزب العمل الإسرائيلي في توجهه نحو اليمين، والتي كان من أهم مؤشراتها، في الفترة الأخيرة، تعيين الجنرال المتقاعد إيهود براك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق ورجل العمليات الخاصة،

وزيراً لخارجية حزب العمل، وهو الذي يمكن تلخيص جميع تصريحاته أثناء وجوده في الخارجية الإسرائيلية بالتهديد المستمر للفلسطينيين والعرب.

وقد أعطت الطريقة الإسرائيلية الجديدة لانتخاب رئيس الحكومة مباشرة من الشعب نتنياهو مصدراً للقوة حتى على أعضاء حزبه التاريخيين، وهي مسألة مهمة لتنياهو الشخص المغمور الصاعد من بين جنرالات ورجال تاريخيين داخل الحزب، من أمثال وزير الدفاع الأسبق أريل شارون، ووزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس، ووزير الخارجية ديفيد ليفي...). كما أنه اقترب بعد انتخابه زعيماً لليكود من أشخاص "مغمورين" نسبياً هم عملياً ليسوا أقل تطرفاً من سابقيهم، من أمثال تساحي هنجبي وزير الصحة، ابن جيئولا كوهين زعيمة حركة "هتحيا" اليمينية المتطرفة المنحلة التي تميزت بعنصريتها الواضحة ضد العرب، ولا يخفي هنجبي مواقفه المشابهة لمواقف أمه منذ أن كان رئيساً لاتحاد الطلبة الإسرائيليين في الجامعة العبرية، وكذلك اسحق مردخاي وزير الدفاع، ذلك الجنرال المتقاعد المنحدر من أصل كردي عراقي، ورغم أن مردخاي لم يُعرف ناقماً على العرب مثل شارون، إلا أنه أثناء خدمته الطويلة في الجيش الإسرائيلي عمل قائداً للمنطقة الشمالية والوسطى، وأثناء قيادته للمنطقة الجنوبية كتبت الصحف أنه كان المسؤول شخصياً عن إعدام أسيرين فلسطينيين اعتقلا بعد أن اختطفا حافلة إسرائيلية على طريق رفح، وقد عين مردخاي، بعد فوز نتنياهو برئاسة الحكومة، مسؤولاً عن شؤون المستوطنين أيضاً.

ويعتبر هنجبي ومردخاي مساعدان مقربان لنتنياهو، أما المستوطنون فهم القاعدة الانتخابية الأكثر إخلاصاً له، والأحزاب المتدينة واليمينية الأخرى هي الأحزاب المتحالفة معه في الحكومة.. أي جو مريح لعملية السلام ذلك الذي يعمل فيه نتنياهو على المستوى الداخلي؟؟

أما على المستوى العربي، فقد انطلق مؤتمر مدريد الذي توج باتفاقيات أوسلو، والاتفاقية الأردنية- الإسرائيلية، على قاعدة مبادلة الأرض بالسلام، وهي القاعدة التي تبناها حزب العمل، بينما استطاع نتنياهو الذي تبنى شعار "الأمن والسلام" أو "السلام مقابل السلام" أن يقنع كثيراً من الإسرائيليين، ليس فقط بعدم أهمية المكتسبات التي حصل عليها حزب العمل في أوسلو، بل لإمكانية تحقيق هذه المكتسبات وأكثر منها دون تقديم "التنازلات" التي قدمت للعرب!

لقد تحدث حزب العمل، وبخاصة بيرس، بلغتين: لغة للعرب وللخارج حول مجتمع شرق أوسطي يسوده الرخاء والعلاقات المتبادلة لمصحلة الأطراف كافة بمن فيهم العرب، ولغة أخرى للشارع اليهودي حول الدور المميز الذي ستلعبه إسرائيل، والتقدم الاقتصادي الذي ستجنيه من خلال صيغته الشرق أوسطية. غير أن تطور وسائل الإعلام وتشابك العملية السياسية جعلت الأمور تختلط أحياناً، فيسمع اليهود ما هو للاستهلاك الخارجي، وبخاصة العربي ويسمع العرب ماهو للاستهلاك اليهودي، مما جعل بيرس كاذباً بنظر الطرفين.

جاء نتنياهو لأن الإسرائيلي العادي لا يحتمل سماع كلام يساويه بالآخرين من حوله، حتى لو كان ذلك، الكلام مخصصاً للاستهلاك الخارجي، وفي مرحلة تتطلب ذلك، وتمهد لتفوق إسرائيلي مقبول بعد أن كان لسنوات طويلة تفوقاً إسرائيلياً مرفوضاً، جاء نتنياهو ممثلاً شرعياً لشعب يسعى مئات الآلاف منه للاستيطان في أراضي الغير بالقوة، ويأتي المئات منه للسكن وسط أناس هم أكثر الناس رفضاً لهم (مستوطنو الخليل مثلاً)، ويشعر غالبيته أن صفقة يتم فيها مبادلة ألف أسير عربي بجثة إسرائيلي هي صفقة في منتهى العدل، ويقول أكثر من ثلث شبانه علانية أنهم يكرهون العرب.

لا يمكن لنتنياهو إلا أن يكون ممثلاً لكل هؤلاء، بالأقوال والأفعال، وإن كان لابد من إرسال رسائل للخارج فيجب أن تكون فقط في عموميات السلام، بينما الواقع على الأرض مزيد من الاستيطان، ومزيد من مصادرة الأراضي، وتراجع حتى عن الحد الأدنى الذي اتفق عليه في أوسلو، ومحاولة للتراجع عن "الرمزية" التي بقيت للسلطة أنها سلطة (لنفسها ولشعبها)، أم كانت بعض السيادة التي منحت للسلطة في مناطق "أ" على السكان ونسبياً على الأرض.

تأثير الأزمة الحالي على مسارات عملية السلام

يبدو أن استراتيجية نتنياهو هي المماطلة إلى أبعد الحدود حتى يضمن إعادة انتخابه من جديد بعد ٤ سنوات، فبحجة أن حكومته جديدة، ولابد لها من دراسة الملفات، تم تأخير الاتصال السياسي بالفلسطينيين لبضعة أشهر (الاتصال بين الجهات الأمنية لدى الجانبين لم ينقطع)، وبعد ذلك جعل من اجتماعه بالرئيس عرفات، الذي اضطر له دولياً، مبرراً لتأخير الاتصالات لفترة، ثم بدأت مفاوضات الخليل بمشقة وتعثر متواصل (كتبت هذه المقالة قبل الإعلان عن التوصل لاتفاق بشأن إعادة الانتشار الإسرائيلي في مدينة الخليل). وكان هناك إصرار إسرائيلي على إعادة التفاوض على ما اتفق عليه حول الخليل، حتى ولو كان ذلك في صالح الفلسطينيين، كما تشير بعض تصريحات قادة حزب العمل، لأن من صالح الليكود أن يبدأ الفلسطينيون بالقبول بمبدأ تغيير الاتفاقيات عندما يكون ذلك رغبة إسرائيلية عليا.

ويظهر التعنت الإسرائيلي في مسألة الخليل وكأن له ما يبرره إسرائيلياً، ففي الخليل ٤٠٠ مستوطن من أكثر المستوطنين تطرفاً، ولأسباب سياسية لا يمكن لنتنياهو أن يجعل من المساومة على مصير هؤلاء سابقة للتفاوض على المستوطنين الآخرين الذي تأجل البحث في مصيرهم حتى مفاوضات المرحلة النهائية، كما أن هناك أسباباً دينية تراثية تجعل من التمسك بالخليل أمراً ضرورياً، فإسرائيل قامت على أساس أسطورة توراتية،

والخليل هي بلد أنبياء إسرائيل، فإذا لم يكن لهم حق فيها فمن أين لهم حق في يافا وحيفا اللتين لم تذكرا في التوراة، ولم تكونا يوماً ما سكناً لليهود، كما أن سبباً ثالثاً يدعو نتنياهو وحكومته للتشبث بالمدينة، وهو نابع من أن عودة اليهود لمدينة الخليل هي محاولة للثأر من العرب الذين قتلوا عدداً من اليهود في المدينة عام ١٩٢٩ وطردوهم منها.

وبرغم هذه الأسباب فإن التعنت الإسرائيلي في الخليل ليس مقصوداً به الخليل ذاتها، فالخليل مجرد معركة تكتيكية على أبواب المرحلة النهائية من المفاوضات، لإرغام الفلسطينيين على التنازل في الأمور الجوهرية التي يفترض لإرغام الفلسطينيين على التنازل في الأمور الجوهرية التي يفترض أن التفاوض عليها قد بدأ منذ فترة، وهي: الاستيطان، اللاجئون، الحدود والسيادة... الخليل هي معركة مهمة، ولكنها جانبية، والاستراتيجية الإسرائيلية هي بالتأكيد تركيز على الأمور الأكثر جوهرية.

فالمسار الفلسطيني يتعثر، ويحاول نتنياهو تجزيء قضايا التفاوض إلى مركباتها الأولية البسيطة، فالمستوطنون سيقسمون إلى عدة أقسام، وهكذا اللاجئون... كما ستقسم المناطق إلى مناطق أصغر، وستقسم البلدات إلى شوارع، وربما تقسم الشوارع إلى بيوت، ويجري التفاوض عليها لاحقاً (غرفة غرفة)، كل ذلك من أجل بث اليأس في صفوف الفلسطينيين، وإقناعهم أن ما حصلوا عليه في المرحلة الانتقالية هو ما ينبغي عليهم أن يناضلوا من أجل الحفاظ عليه في المرحلة النهائية أيضاً، وإلا فإنهم سيخسرون كل شيء.

المسار السوري

على المسار السوري يبدو أن المسألة بالنسبة لنتنياهو أكثر تعقيداً، فإذا كان شعار "الأرض مقابل السلام" يمكن أن يترجم على المسار الفلسطيني على شكل جيتوات يكون بإمكان الإسرائيليين أن يتحكموا حتى في أدق الأمور فيها، سواء بالحصار أو التهديد أو التدخل المخابراتي، أو إن لزم الأمر بالتدخل المباشر، فإن الأمر بالنسبة لسوريا يختلف، حيث يدرك نتنياهو أن السلام مع سوريا لا يمكن أن يكون إلا بالانسحاب الفعلي من الجولان وجنوب لبنان، وهذا الأمر مرفوض، ليس فقط من اليمين الإسرائيلي، بل أيضاً من أحزاب يمين الوسط مثل (الطريق الثالث بقيادة وزير الأمن الداخلي افيغدور كهلاني، وحزب إسرائيل بعليا بقيادة الوزير دوف شيرانسكي)، ولذلك سيكون التفاوض حول حل إقليمي في الجولان أسرع الطرق لسقوط الحكومة الإسرائيلية.

ورغم أن سوريا تظل بالنسبة لأية حكومة إسرائيلية صيداً ثميناً، فسوريا دولة قوية نسبياً، ولا يمكن لأية تسوية مع العرب أن تكون قابلة للاستمرار دون الموافقة السورية، كما أن بقاء سوريا معادية لإسرائيل يعني إمكانية (ولو نظرياً) إحياء جبهة شرقية، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العلاقات السورية- الإيرانية القوية. وسوريا تعني حل المسألة اللبنانية المؤرقة لإسرائيل أو تعقيدها، ولكن يبدو أن كل هذه الحقائق لا تكفي حكومة نتنياهو التي تشعر بالأهمية الاستراتيجية لهضبة الجولان، سواء من ناحية

إشرافها العسكري على الغوطة السورية، أم من ناحية مخزون المياه الاستراتيجي فيها. كما أن "الإجماع القومي" الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية استراتيجياً (القدس- الحدود، اللاجئين، الدولة)، بالإضافة إلى ضعف السلطة الفلسطينية، يخلق جواً مريحاً بالنسبة لنتنياهو، في حين أن الانقسام فيما يتعلق بسوريا حول الانسحاب أو عدمه يجعل الأمر أكثر حساسية بالنسبة له، مما يعيق إمكانات التقدم بسهولة في هذا المجال.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سياسة الحكم في سوريا تختلف عن سياسة السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع إسرائيل. فالحكم السوري يدرك أسباب قوته تماماً، وهو يعرف أنه لا يشعر "بالضيق" كثيراً دون الجولان، وعليه، فهو مهتم بطريقة إرجاعها "بكرامة" أكثر من اهتمامه بإرجاع أجزاء منها بطريقة مختلفة تسلبه جزءاً من هذا الرصيد ليضيف بذلك إضافة جديدة إلى رصيده. كما يدرك الحكم السوري أنه بعلاقاته الخاصة بالساحة اللبنانية وعلاقاته مع الدول العربية الأخرى يشكل ضغطاً مستمراً على الحكومة الإسرائيلية، في حين أن لا ضغط يذكر على الحكومة السورية إلا فيما يتعلق ببعض الأمور الاقتصادية، وبخاصة في حال رفع الكونجرس الأمريكي سوريا عن قائمة الدول المؤيدة للإرهاب، وهي فائدة ليس بالضرورة أن تكون ذات قيمة عالية.

إن الإسرائيليين يدركون صدق الحكومة السورية عندما يصرح رموزها أن السلام هو مسار استراتيجي لدمشق، وأنهم يرغبون في استئناف

المفاوضات مع الإسرائيليين، إلا أن الإسرائيليين لا يعجبهم الموقف السوري الحاسم الذي لا يقبل أي غموض في مسألة الأرض مقابل السلام، السوريون يريدون التفاوض على ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وليس على الانسحاب نفسه. لقد أراد السوريون وضوحاً في العملية السلمية تحول إلى سبب من أسباب قوتهم فيها، بينما كان الغموض بالنسبة للفلسطينيين سبباً في بقائهم في العملية السلمية التي يبدو أن لا مجال على هذا المسار إلا في استمرارها، حتى ولو كان ذلك شكلياً.

المسار الأردني

للأردن كما هو معروف وضع بالغ الحساسية، فإذا كان المصريون يبحثون عن دور إقليمي أقوى، ويبحث السوريون عن تحسين وضعهم الاقتصادي وإرجاع الجولان، فإن الأردنيين يشعرون بالقلق على وجود الدولة الأردنية ذاته. وإذا كانت المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية قد شكلت خطوة على طريق الحفاظ على هذا الوجود (حسب اعتقاد الأردن) فهي بالتأكيد خطوة ليست غير قابلة للتغيير في حال وجد الإسرائيليون أن ذلك من مصلحتهم.

هناك حساسية خاصة فيما يتعلق بالوضع الأردني، فالأردن يملك أطول حدود مع الدولة الإسرائيلية، وهو الأقرب إلى العمق الإسرائيلي (خصر إسرائيل)، وفي الأردن نسبة كبيرة من اللاجئين أو غير اللاجئين الفلسطينيين، وللأردن علاقات خاصة بالضفة الغربية، وللأردن ارتباطاته

القومية مع العرب التي لا يمكن الاستغناء عنها لأسباب سياسية واقتصادية وجغرافية وتاريخية.

من هنا كان على الأردن أن لا يفاجأ بأي تغيير في الحكم الإسرائيلي، ليس من باب تفضيل حزب على آخر، بل من باب إبقاء الأعين مفتوحة على الاحتمالات كافة، فإذا كان بإمكان أي دولة عربية أن تخطئ في تقييم الوضع الداخلي في إسرائيل دون أن يسمها ذلك في صميم وجودها، فإنه بالنسبة للأردن قد يكون خطأ مميتاً.

فرغم التصريحات الإسرائيلية المتكررة الصادرة عن كل القوى السياسية الإسرائيلية حول العلاقة الخاصة بالأردن، وعلى الرغم من عدم رضى الحكومة الأردنية في المياه، فإن المخاوف الأردنية ذات طبيعة مستقبلية، وباعتقادي أن هذه المخاوف مشروعة لاسيما وأن كلا الحزبين الكبيرين في إسرائيل يبحث عن دور للأردن في الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فإذا كان حزب العمل قد طرح الخيار الأردني تاريخياً، وذلك بالبحث عن دور أردني في الضفة قد يتقاطع مع دور السلطة الفلسطينية (م ت ف سابقاً) فهو بالنسبة لبعض أجنحة الليكود (شارون مثلاً) يعني حل مشكلة الفلسطينيين في الأردن ليس فقط عن طريق توطين اللاجئين فيه، بل عن طريق محاولة جعل الأردن فلسطين البديلة.

من هنا كان التنسيق الفلسطيني- الأردني أمراً في غاية الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، فإقامة كيان فلسطيني في الضفة وغزة الآن قد يكون الشكل الأكثر ملاءمة لإنقاذ الأردن بالإضافة إلى أجزاء من فلسطين أيضاً.

الدور الأمريكي القادم في الشرق الأوسط

انفردت الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط الحيوية إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، مما أتاح لها رسم سياسات المنطقة بصورة تكاد تكون بلا منغصات تذكر، وإن كانت الولايات المتحجدة قد لاقت بعض المنغصات فمن حليفتها الكبرى إسرائيل، وليس من العرب، إلى درجة أن مفاوضات واشنطن كانت توصف بأنها مفاوضات إسرائيلية- أمريكية أكثر منها إسرائيلية- عربية، وهذا ما جعل العرب يصرون أكثر من غيرهم على رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات، وعلى اعتبارها شريكاً كاملاً في عملية السلام.

إن مراقبة تاريخ المساعدات الأمريكية لإسرائيل تؤكد أنها في تصاعد مستمر منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن، فالدور الإسرائيلي في خدمة المصالح الأمريكية أكبر من أن يعوضه أي دور لأية دولة أخرى في المنطقة، إسرائيل هي سبب الإبقاء على الوضع العربي، وهو الوضع المريح لأمريكا أكثر من أي وضع آخر، فالمنطقة العربية سوق دائم الجاهزية لاستقبال البضائع الأمريكية دون أي حواجز، وربما دون استشارة.

والدول العربية هي "البقرة الحلوب" التي تعوض كل تراجع في الاقتصاد الأمريكي، لدرجة أن السنوات الأخيرة حولت الدولة الخليجية العربية إلى دول ذات مديونية وهي- أي الدول العربية- المالكة الأكبر للسلعة الاستراتيجية الأهم (النفط)، والتي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها ضبط هذه الدول بالإضافة إلى أوروبا واليابان وجنوب شرق آسيا بشكل كامل.

إسرائيل هي التي جهزت الوضع العربي ليكون على هذه الشاكلة، كما أن الدور الإسرائيلي يتعدى المنطقة العربية ليصبح دوراً عالمياً. فلإسرائيل دور هام في أفريقيا، ليس ضد الدور العربي (الذي يكاد يكون ضئيلاً لدرجة أنه لا يذكر) بل ضد الدور الفرنسي المنافس للدور الأمريكي في أفريقيا. وإسرائيل أيضاً تملك دوراً مهماً في الجمهوريات السوفياتية السابقة، ليس ضد الدور العربي (الذي لا يكاد يذكر أيضاً) إنما ضد الدور الإيراني.. ولإسرائيل دور في أمريكا اللاتينية ضد شعوب تلك الدول وثوراتها، وهكذا لا يوجد مكان في العالم إلا وفيه إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة أو تتقدمها كحليفة وليس كمنافسة.

لا جدوى من التطرف للموقف التاريخي للولايات المتحدة من القضايا العربية، فهذا أمر معروف غير أن ما سبق عن العلاقة الأمريكية الخاصة بإسرائيل لا يكلف أمريكا رد فعل عربياً معاكساً واحداً، بل يقابل وكأنه مسألة من باب القضايا التي يفترض أن تكون هكذا. والغريب في

الأمر، ما ساد من "نظريات" تفقد البدء بالعملية السلمية من مدريد، والتي مفادها أن إسرائيل بدأت تفقد أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة، وما على العرب إلا أن يثبتوا (بذكاء) أنهم الأفضل لأمريكا من الإسرائيليين، لقد مهدت هذه النظريات ليس فقط للقبول بالعملية بشروطها المعروفة، بل أصبح الدور الأمريكي (مقابل الدور العالمي من خلال الأمم المتحدة) مطلباً عربياً أمام بعض التعنت الإسرائيلي أحياناً.

كل ما سبق يشير إلى أن دور الولايات المتحدة (المساعد) في الإبقاء على شكلية العملية السلمية، وجلب الأطراف إلى مائدة المفاوضات، هو الذي سيستمر. وسينشط دورها فقط في اللحظة التي يحاول فيها العرب جعل قرارات الشرعية الدولية مرجعية للعملية السلمية، لتقييد تلك المرجعية إلى ما اتفق عليه الأطراف وإلى مبادئ مدريد وأوسلو وطابا، ونشير أيضاً إلى أن الأمل الوحيد في تغيير الدور الأمريكي لا يكون إلا بإيجاد مشروع عربي على أساس قومي، يحاول جمع الأوراق العربية، واستخدامها بشكل يخدم المصلحة القومية العربية العليا.

الدور الأوروبي

لا يمكننا الحديث عن دور أوروبي موحد في المنطقة العربية إلا إذا عنينا بذلك محصلة المواقف المتباعدة الثلاثة: الدور الذي تتزعمه فرنسا وتطالب فيه بأخذ دور سياسي كتحصيل حاصل للدور الاقتصادي الذي يقوم به الأوروبيون لدعم عملية السلام، ويقف مع فرنسا في هذا الرأي كل

من إيطاليا وأسبانيا. تم الدور الإنجليزي المنسجم تماماً مع موقف الولايات المتحدة، ذلك أن بريطانيا تحاول تحسين وضعها الاقتصادي في ضوء تبعيتها لأمريكا في المنطقة، عن طريق الحصول على نصيب في بعض الصفقات والتحالفات العسكرية والاقتصادية لاسيما في الخليج، برضى الأمريكيين. والدور الألماني الذي يقتصر على الدور الاقتصادي دون التدخل السياسي مباشرة، والذي قد يؤثر سلباً على العملية السلمية وعلى المصالح الأوروبية وليس بالضرورة إيجابياً. أما الموقف الأوروبي فهو حصيلة هذه المواقف الثلاثة، وهو موقف فيه شيء من الديناميكية لعب في اتخاذه مجيء نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل مواقفه المتعنتة من عملية السلام، تلك المواقف التي ترى أن أوروبا قد تؤثر سلباً على العملية السلمية، وعلى مصالحها في المنطقة التي تقع على حدودها، والتي تستورد منها معظم نفطها.

غير أن الطموح الأوروبي للعب دور أقوى في المنطقة تعيقه عدة عوامل منها:

١- الموقف الأمريكي الساعي إلى الانفراد الدائم بالمنطقة، كما ورد، ذلك الدور المنزعج ليس من الدور الذي يمكن أن يلعبه الأوروبيون في المنطقة، بل من الدور الذي يلعبونه الآن، ومن هنا محاولة الأمريكيين إملاء موقفهم من إيران وإلى حد ما من ليبيا على الأوروبيين. إن دور أوروبا في الشرق الأوسط هو الذي يحدد مدى استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة.

٢- الموقف الإسرائيلي: وهو موقف داعم للموقف الأمريكي السابق، إضافة إلى كونه ضد تطوير الدور الأوروبي، وذلك لمصالح إسرائيلية ذاتية، فإسرائيل تريد أن تكون همزة الوصل بين العرب والأوروبيين وهي ضد علاقة عربية أوروبية مباشرة.

ومن ناحية سياسية، فإن إشراك أوروبا في العملية السلمية يعني الاقتراب من المؤتمر الدولي والشرعية الدولية التي ترفضها إسرائيل قطعاً.

٣- الموقف العربي: يشك الأوروبيون في أن العرب يدعمون مشاركتهم في العملية السلمية لأسباب استراتيجية، ويتقد الأوروبيون أن المطالب العربية بدور أوروبي في العملية السلمية ليس أكثر من محاولات تكتيكية هدفها لفت نظر الولايات المتحدة للتعاطف أكثر من المواقف العربية. الأوروبيون مقتنعون أن العرب سيتجهون باتجاه أمريكا بعيداً عن الأوروبيين في اللحظة التي يشعرون فيها أن أمريكا سترحب بهم.

٤- الموقف الأوروبي: وهو الموقف غير الموحد، وصاحب العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة لدى كثير من الدول وبخاصة بريطانيا، والعلاقة الخاصة والتاريخية بإسرائيل مثلما هو عليه الحال بالنسبة لألمانيا وهولندا وكثير من البلدان الأوروبية الأخرى.

ومحصلة هذا كله، وكما هو الحال بالنسبة للدور الأمريكي، أن الموقف العربي هو الذي يتوقف عليه الكثير، إذ إن بقاء الوضع على صورة أن من يقف ضد العرب لن يخسر شيئاً ومن يقف معهم سيعاني، سوف

يجعل أي دولة أو مجموعة دولية تتردد كثيراً قبل اتخاذ موقف لا يعجب الأطراف الفاعلة في المنطقة.

الخيارات المتاحة وآفاق تطور عملية السلام

ارتبطت القيادة الفلسطينية بالعملية السلمية ارتباطاً كلياً، والسؤال الذي ظل يطرح على القوى المعارضة حول البديل عن العملية السلمية في عهد حزب العمل تبين، بعد مجيء الليكود إلى الحكم، أن الجهة الأحق بالإجابة عليه هي السلطة نفسها. ومن ناحية أخرى ارتبطت حكومة حزب العمل (رابين- بيرس) بالعملية السلمية إلى حد بعيد، وعندما يتحدث الرئيس عرفات عنهما على أساس أنهما شركاء ورفاق إنما يصيب كبد الحقيقة، ولكن ما العمل حين يقتل الأول ويهزم الآخر أمام نتنياهو؟!

نتنياهو يتحكم بمعظم أوراق اللعبة، وإذا كان أمامه بعض المنغصات فهي داخلية قبل أن تكون عربية أو أمريكية أو دولية. ولكي يتحاشى هذه المنغصات قدر الإمكان فأمامه إما المماطلة قدر المستطاع دون أن يستجيب لأية مطالب فلسطينية، ويعمل خلالها لتغيير الواقع على الأرض، حتى يستطيع أن يجهز نفسه، ليس لمفاوضات مقبلة، بل لانتخابات مقبلة يظهر فيها للإسرائيليين بأنه حافظ على كل شيء، وجلب لهم الأمن، وأما محاولة إقامة ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل المنقسم على نفسه، وهنا يحقق رغبته في أن يكون "ملكاً" لإسرائيل بكاملها، ويفرض مشروعه على حزب العمل ليصبح مشروعاً قومياً إسرائيلياً يقف وراءه

الشعب الإسرائيلي بأكمله، وهو في كلتا الحالتين يوصل رسالة للعرب، وللفلسطينيين خاصة، بأن لا تحلموا تحت أي ظرف من الظروف بالحصول على أكثر مما "أخذتموه" وحاولوا المحافظة عليه.

تدرك بعض الأطراف في السلطة الفلسطينية أن الانقسام السياسي الإسرائيلي هو الممر الأساسي الذي يمكن أن يكون مخرجاً للفلسطينيين، ومن هنا تحاول هذه الجهات تعميق الصلات ببعض الإسرائيليين، شخصيات واتجاهات، ويبدو أنه على هذه الخلفية تتم الاجتماعات بين الرئيس عرفات والرئيس الإسرائيلي وايزمن، وبين عرفات ورونـي ميلو رئيس بلدية تل أبيب، الذي يوصف عادة بأنه ليكودي معتدل، وبين عرفات ووزير الأمن الداخلي الإسرائيلي كهلاني مسؤول حركة الطريق الثالث، وبين مجموعة من المستوطنين بمن فيهم بعض المستوطنين في الخليل، واللواء نصر يوسف وعوفاديا يوسف كبير حاخامي حركة شاس الدينية، وبين أبو مازن والعديد من القادة السياسيين الإسرائيليين، كل ذلك على أمل تبديد الإجماع اليميني الإسرائيلي، حيث يبدو أن الفلسطينيين يعتبرون هؤلاء نقاط ضعف في التحالف الحكومي القائم الآن في إسرائيل.

ويشير المراقبون (خليل الشقاقي، المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ١٩٩٥، مركز البحوث، نابلس) إلى أن أمام السلطة الفلسطينية طريقين، إما المواجهة العسكرية، بالطبع مع حكومة الليكود، في محاولة لخلط الكثير من الأوراق الإسرائيلية والحصول على تعاطف العرب، والأوروبيين،

وكثير من الرأي العام العربي، وبعض الرأي العام الإسرائيلي، للضغط على الحكومة الإسرائيلية للاستمرار في عملية السلام بصورة أكثر جدية، قبل أن يتم ابتلاع معظم الأراضي الفلسطينية نتيجة المصادرة والاستيطان وسلب السلطة الكثير من صلاحياتها، وإما الانحناء أمام العاصفة وانتظار المتغيرات، ومحاولة ترسيخ سلطتها في المناطق التي توجد فيها لعل ذلك يساعدها على الصمود مستقبلاً.

إلا أن التصعيد الإسرائيلي في قضايا الاستيطان، وعدم إعادة الانتشار في الخليل، ومضايقة السلطة في كثير من رموز سلطتها، جعل من الصعب على السلطة اختيار أحد الاحتمالين السابقين، فكان أن اختارت مزيجاً منهما، المواجهة حيناً والانحناء أحياناً أخرى، ليس فقط حسب الزمان والمكان، وإنما حسب المستوى أيضاً، فعندما تكون القطيعة بين رؤوس السلطة في أوجها يكون التنسيق في مستويات أدنى على أشده، وعندما يختلف السياسيون يتفق العسكريون، وعندما يتحارب العسكريون يتقارب السياسيون. إنه الاقتناع بضرورة الحفاظ على المسيرة إن لم يكن فعلياً على الأقل شكلياً.

على المستوى العربي تعتبر ضرورة الاستمرار في العملية السلمية أمراً مفروغاً منه لدى مختلف الأطراف العربية، وما الاحتجاج على نتنياهو إلا بقدر ما يحرج هذه الدول، إلا أن محاولات مصر تجميع العرب على موقف يربط بين التقدم في العملية السياسية وعملية التطبيع، بما في ذلك اجتماع

القمة العربي تعد مؤشراً إيجابياً على إمكانية إحداث تغير نوعي في الموقف العربي، رغم أن الموقف المصري ما زال متعثراً من حيث كونه ليس موقفاً مبدئياً قومياً بقدر ما هو موقف مصري يسعى لدور أكبر لمصر حتى الآن، وهو ليس موقفاً لأطراف النظام المصري كافة، بل يبدو أنه موقف لاتجاه ما زال هو الأضعف في النظام أمام قوى الانفتاح، لقد كانت هذه العوامل وراء تراجع مصر التي استمرت في استضافة المؤتمر الاقتصادي في القاهرة ودعوة إسرائيل إلى ذلك المؤتمر بضغط من الولايات المتحدة.

إن تطوير الموقف المصري لكي يأخذ منحى قومياً مبدئياً، والعمل على تصليب الموقف السوري- اللبناني، واستنهاض قوى الأمة العربية الذاتية، وانتهاج سياسة مبدئية مع بعض الدول الأوروبية وروسيا والصين وجميع دول العالم وشعوبه سوف يجعل بالإمكان تطوير عملية سلمية تراعي الحقوق الشرعية للشعوب العربية، وتجعل من مماطلة إسرائيل الحالية مسألة مكلفة سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً، وبغير ذلك لن يكون هناك شرق أوسط جديد كما أسماه بيرس، بل شرق أوسط موغل في القدم، يذكرنا بأيام الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

من إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

عملية السلام في الشرق الأوس
وتطبيقاتها على المسارين الأردني والفلسطيني

تعد الدراسة مادة مركزة أساسية في فهم عملية السلام وتطبيقاتها الأولى (الأردن- فلسطين) من خلال تقديم المعلومة والتحليل وفق المصادر الأساسية المنشورة.

تأليف: جواد الحمد

١٠٠ صفحة **$٥,٥٠**

أبعاد الاتفاق الاقتصادي
الفلسطيني- الإسرائيلي

خصص هذا الكتاب لقراءة مواد الاتفاق قراءة تحليلية اقتصادية، يدرس محدداته التي ترمي إلى استمرار الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفها لمصحلة الثاني ليكون مدخلة لاختراق الاقتصاد العربي.

تأليف: مجموعة من الباحثين

٩٠ صفحة **$٥**

تقارير

دور مراكز الدراسات في خدمة صناعة القرار وتنمية المجتمع في الدولة الأردنية الحديثة*

دور مراكز الدراسات في خدمة صناعة القرار:

تزايدت ظاهرة مراكز البحث والدراسات في العالم العربي والإسلامي وفي الدول النامية بشكل عام خلال العقدين الأخيرين، وتولى القطاع الخاص مبادرات نوعية في عدد من هذه البلدان بإنشاء مراكز الدراسات والمعلومات متنوعة الاختصاصات والاهتمامات.

*** بمناسبة مروب ستة أعوام على تأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، وضمن برامج احتفالاته بهذه المناسبة هذا العام، وبالتعاون مع مركز الريادة للمعلومات والدراسات، أقام المركز ندوة علمية بعنوان "دور مراكز الدراسات في خدمة صناعة القرار وتنمية المجتمع في الدولة الأردنية الحديثة"، وذلك يوم الاثنين ١٧ مارس ١٩٩٧، وقد قدمت خلالها أوراق عمل بحثية أعدها الأستاذ جواد الحمد مدير المركز، ود. نظام عساف مدير مركز الريادة، و د. عدنان الهياجنة أستاذ العلوم الساسية في جامعة آل البيت، و د. نظام بركات أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، وقد رئس الجلسة الدكتور على المحافظة أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية.**

وقد حظي الأردن بنصيب وافر من مراكز البحث والمعلومات الخاصة، إضافة إلى الثراء الملحوظ بأعداد المؤتمرات والندوات التي تعقد على أرضه وأنواعها، سواء فيما يتعلق بالشؤون المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وسواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، بل والطبي والفني والإعلامي. مما يدفع إلى ضرورة التفكير بجدية في كيفية تفعيل الآليات والوسائل التي تمكن من الاستفادة من هذه المراكز والمؤتمرات وتطويرها لمصلحة تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار، وتوجيه القرار السياسي نحو الإنجاز الأفضل والأسلم والأكثر ديمومة، ليكون منسجماً مع الاستراتيجية الوطنية والعربية والإسلامية.

لقد أصبح هذا الاهتمام ظاهرة عالمية غير مقصورة على الدول النامية فحسب، ويعود سبب هذا التزايد إلى عوامل وأسباب واقعية فرضت نفسها من طبيعة الحياة والمجتمعات المعاصرة، ومن أبرز هذه الأسباب: تزايد نزعة التخصص في المجتمع المعاصر بسبب اتساع دوائر العلم والمعرفة، وتزايد التعليم والتنافس في كل مجال، وزيادة تعقيد طبيعة العلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع الواحد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن ارتفاع مستوى هذا التعقيد في علاقات أي مجتمع منها بالمجتمعات المجاورة الإقليمية أو الدولية، والطفرات التي حصلت في عالم الكمبيوتر ونظم المعلومات، وتزايد التنافس الاقتصادي، وسيادة التكنولوجيا في الحروب وبرامج الهيمنة السياسية.

إن الدراسات والبحوث العلمية في مختلف الميادين أصبحت من مستلزمات تطور الدولة الحديثة ونجاحها، الأمر الذي يستلزم من الأطراف التي تؤمن بهذه النظرية إعادة النظر في تدفق المعلومات المحلية والخارجية لمصلحة إثراء هذه الدراسات. ويمكن إدراك هذا التحول عند اتخاذ الموازنة العامة للدولة مثالاً على ذلك، إذ كيف يمكن إعداد هذه الميزانية دون الاعتماد على دراسات إحصائية لعدد السكان، وحجم التبادل التجاري، ودراسات ميزان المدفوعات، وواقع الديون، ودراسات مصادر الدخل القومي، وعوامل التغير فيها، وحركة التجارة العالمية والإقليمية وانعكاسها على القطر، والاختيار بين بدائل الأولويات في الاستراتيجية الوطنية للدولة..

ومن المعروف أن العالم المعاصر عالم متداخل تأثيراً وتأثراً في مختلف المجالات، وإن عدم إدراك مجتمع أو دولة لطبيعة تحولات المحيط الممكنة يدفعها باتجاه التخبط في التوجهات والسياسات والقرارات، وبخاصة السياسية والاقتصادية منها.

وتقوم المعاصرة والحداثة في بناء الدولة والمجتمع الحديث على برامج الدراسات والبحوث الموضوعية، إذا كانت هذه المجتمعات جادة في تحقيق قفزات في التقدم والرخاء واتخاذ موقع قدم في النظام الإقليمي والدولي.

وتقاس الحداثة في الدول والمجتمعات بمدى قدرتها على التعامل مع التحديات المستجدة في ظل المحيط المتغير، مع الحفاظ على تحقيق الإنجازات

والنجاحات، والمحافظة على الكيان والبنية الاجتماعية والسياسية متماسكين، وأن مكونات الدولة الحديثة تتمحور في ثلاثة أطر:

١- النظام السياسي بمكوناته التنفيذية والتشريعية والقضائية والحزبية.

٢- مؤسسات المجتمع المدنية، بنقاباته، وجمعياته الخيرية، والحقوقية، ومؤسساته الاقتصادية وغيرها...

٣- مؤسسات الثقافة والتفكير، والتي تتمثل بمراكز الأبحاث والدراسات ومراكز المعلومات، والأندية الثقافية وغيرها.

وإن إيجاد معادلة التفاعل الطبيعية والفاعلة بين هذه الأطر هو السبيل إلى نجاح المجتمع وتحقيق كيانه الذاتي وانسجامه الاجتماعي، وتفاعل تراكيبه السياسية والاقتصادية، وتحقيق التنمية الحقيقية. وحول مسألة المؤسسية والعمل الفردي في الدولة الحديثة، فإن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية كالفساد الإداري والمالي والبطالة والفقر، وضعف التنمية، وتراكم المديونية، والتخلف التكنولوجي والصناعي، وتنامي الشللية والفئوية، مردها إلى غياب المؤسسية في العمل الرسمي والشعبي على حد سواء، حيث أن المؤسسية توفر العوامل الأولية المناسبة لصناعة قرار سليم، وبناء تخطيط سليم، وبخاصة فيما يتعلق بالتفكير الجماعي والاختيار بين البدائل بعيداً عن المصلحة الفردية الواحدة.

إن اعتماد القرار الفردي أو الفئوي في رسم السياسات واتخاذ القرارات يقلل من زوايا الرؤية والاعتبارات، كما يقلل من عمق الإدراك لمرتبات القرار ونتائجه وتداعياته، إضافة إلى أنه يجعل من مؤسسات الرقابة والمتابعة والتقييم أطراً شكلية غير فاعلة. وإن حداثة الدولة والمجتمع تستلزم تفعيل النظرية المؤسسية في كل الأطر والبرامج والقرارات، واستبعاد النزعات والقرارات والسياسات والمصالح الفردية والفئوية والعشائرية.

وشهد الأردن تحولات داخلية وخارجية في عقد التسعينات بوصفها مرحلة تحول جذري، ومن أهمها **على الصعيد المحلي** استئناف العمل بالنظام السياسي الديمقراطي، وتطور العمل في مؤسسات المجتمع المدنية، وتزايد انفتاح المناخ الثقافي والفكري والإعلامي عن ذي قبل، وتنامي مؤسسات الدراسات والمعلومات المتخصصة على صعيد العدد، وقيامها بالنشاطات الإعلامية، وبعض النشاطات البحثية الأكاديمية.

وأما على الصعيد الإقليمي فيعتبر أهمها انهيار النظام العربي في بعديه السياسي والأمني، وتراجع العلاقات الاقتصادية في أوائل العقد، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وما فرضته من واقع سياسي وأمني على الأردن. **وأما على الصعيد الدولي فتتمثل** بانهيار النظام الدولي في ظل معادلات الحرب الباردة وظروفها، وتحول الصراع السابق إلى تنافسات وصراعات اقتصادية إقليمية ودولية، حيث يقع الأردن في أهم

أقاليمها "الشرق الأوسط". وكذلك إقرار النظام الدولي الجديد بأن أمن إسرائيل أهم من اعتبارات مصالح أي من دول المنطقة.

وبرغم خطورة هذه التغيرات وجذريتها غير أن عملية التفاعل بين أطر الدولة الحديثة الثلاثة سابقة الذكر في الأردن (النظام السياسي، والمجتمع المدني، ومراكز التفكير والثقافة) ما تزال بطيئة وغير قائمة على أسس واضحة، مما يبطئ من مسيرة البناء والتنمية والتقدم الحضاري المعاصرة.

وبذلك برزت تحديات جديدة تواجه مؤسسات صناعة القرار في المملكة في الظروف الراهنة، وأبرزها على الصعيد المحلي ضرورة التوصل إلى صيغة توافقية فاعلة في ممارسة الديمقراطية، والتعددية الساسية، وتداول السلطة، وإعادة بناء النظام الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، والأمن الوظيفي، والأمن الشخصي لأفراد المجتمع، والأمن الوطني الداخلي والخارجي للدولة، وبخاصة في ظل الانفتاح على إسرائيل، والمحافظة على الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع والدولة، وتكريس فلسفتها التربوية والإعلامية في برامج التربية والإعلام. وعلى الصعيد الإقليمي والدولي المحافظة على الاتزان السياسي في ظل المعادلة الإقليمية الجديدة، وتكريس الأهمية الإقليمية للكيان السياسي الأردني بعمقه العربي والإسلامي، وفي مواجهته الجغرافية للمشروع الصهيوني المعادي للأمة. والعمل على تفعيل

وتطوير العلاقات العربية السياسية والاقتصادية وبناء تكتل عربي قوي لمواجهة التحديات الجديدة إقليمياً ودولياً، والتجاوب مع متطلبات نظم التجارة والاقتصاد الدولية الجديدة، مع المحافظة على الاستقلالية الذاتية للقرار السياسي الاقتصادي. إضافة إلى العمل على تمتين العلاقات الأردنية- الفلسطينية وتوثيقها على الصعيد الشعبي والرسمي ومع القوى الفاعلة، بما يجعلها سبيلاً لخدمة القضية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه التوسعي، بدلاً من استخدام الإسرائيليين لها لتكريس الوطن البديل وتصفية القضية الفلسطينية.

ويشير مجمل هذه التحديات إلى مدى التعقيد الذي يحيط بها، مما يستلزم إعمال العقل والفكر الأكاديمي والعلمي البحثي لتوفير المعلومات، وتقديم البدائل، ورسم قواعد الاختيار فيما بينها لتحقيق أكبر المكاسب وتقليل المخاسر في أي قرار سياسي أو اقتصادي أو خلافه يتم اتخاذه. الأمر الذي يعظم من دور مراكز البحوث والدراسات والمعلومات وأهميتها لصناعة القرار في البلاد. ويستلزم بناء دور فاعل لمراكز الدراسات بشقيها الخاصة والعامة في مواجهة الدولة لهذه التحديات تعاون مؤسسات صناعة القرار والمراكز في القيام بهذا الدور، ويتمثل ذلك بما يلي:

أولاً: دور مراكز الدراسات

١- زيادة اهتمام مراكز الدراسات بدراسة المتغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على القرار الأردني.

٢- اعتماد مناهج البحث العلمي الحديثة، ومصادر المعلومات الموثقة، وأسلوب التحكيم الأكاديمي، خطوطاً أساسية لإنتاج البحوث والدراسات التي تخدم صناعة القرار.

٣- مبادرة مراكز الدراسات بتقديم بعض الاستشارات من خلاصات بحوثها لمؤسسات صناعة القرار لتكون نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.

٤- العمل على تشكيل هيئة أو جمعية أو مؤسسة أو لجنة تنسيق لمجموع المراكز الخاصة والعامة لتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها، وتبادل الخبرات والمعلومات.

ثانياً: دور مؤسسات صناعة القرار

١- اعتماد مؤسسات صنع القرار منهجية الدراسات الاستشارية من هذه المراكز لتقييم لبناء خطط جديدة، أو للتعامل مع بعض الخطط السابقة، أو المستجدات، أو لتحصيل بعض المعلومات.

٢- قيام مؤسسات صنع القرار بتحديد ميزانيات مناسبة لدعم مشاريع البحث والدراسة في مراكز الدراسات وبخاصة، في ظل تنسيق مسبق لاختيار مجالات بحث تخدم رسم سياسات وتوجهات جديدة.

٣- تكريس الاهتمام لدى مؤسسات صنع القرار بالإطلاع على دراسات المراكز الخاصة الأردنية وبحوثها، وتقديم الملاحظات، بل وإجراء المناقشات معها بشأنها.

٤- اعتماد مؤسسات صناعة القرار سياسة حرية الحصول على المعلومات لمراكز الدراسات لتفعيل مستوى دراساتها وتحسينه.

٥- اتخاذ سياسات وقرارات جديدة تخدم حرية التعبير والتداول والنشر والبحث، وتقليل القيود التي تعيق ذلك أمام مراكز الدراسات، وتمييزها عن غيرها من المؤسسات الثقافية في هذا المجال نظراً لطبيعة الدور المهم الذي تقوم به.

وقد ركزت الندوة في هذا الإطار على أن صناعة القرار الناضج أمر يقوم على مراكز الدراسات والأبحاث في الدولة الحديثة. ولتطوير المجتمع وتنميته، واتخاذ القرارات الصائبة يجب أن تكون مراكز الدراسات هي العقل المفكر، وأداة التوصل للخيارات المتاحة لدى مؤسسات صناعة القرار، مما الذي يستلزم دعم دورها، وتفعيل برامجها، وتشجيع مشاريعها، وتسهيل عملها، والاستفادة من هذه البحوث وهذه الإمكانيات.

دور مراكز الدراسات في خدمة مؤسسات المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني في عالمنا المعاصر يتمثل بتلك المنظومة من الأجهزة والمؤسسات والمنظمات المجتمعية ذات الطبيعة التطوعية والاختيارية والتعاقدية المستقلة عن الدولة وأجهزتها. وتلعب النقابات المهنية دوراً فاعلاً ضمن أطر مؤسسات المجتمع المدني، وتعتبر من أنشط تنظيمات المجتمع

المدني، وذلك بسبب طبيعة المستوى العلمي والوعي السياسي الذي يتمتع به الأعضاء المنتسبون لهذه النقابات.

وعلى صعيد الأردن، توجد حالياً سبع عشرة نقابة عمالية منضوبة تحت يافطة الاتحاد العام لنقابات العمال تنشط في الأردن، وتضم في صفوفها حوالي مائتي ألف عضو، كما توجد اثنتا عشرة نقابة مهنية تضم في عضويتها نحو خمسين ألف عضو، وتشكل الاتحادات النسائية جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني، وتضم في عضويتها زهاء مائة وسبعين ألف عضو، موزعة على عدة اتحادات ومؤسسات نسائية في مختلف أنحاء المملكة. كما تدخل الجمعيات الخيرية في إطار مؤسسات المجتمع المدني، ويبلغ عددها في الأردن حوالي ٧٠٠ جمعية محلية، تمارس ٦٠٪ منها نشاطها بصورة جيدة.

إن اهمية العلاقة بين مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني تكمن في طبيعة المعالجة التي تقوم بها مراكز البحث العلمية، التي تنصب على إيجاد حلول عملية لمشاكل التنمية الاجتماعية، وتعتبر الغاية الحقيقية من هذه العلاقة توفير الفهم المتبادل لدور كل منها في تنمية المجتمع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقالية والسياسية والحقوقية والنظرية كافة، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في توفير ما يمكمن أن يسمى بالمواد الأولية أو المواد الخام لمراكز الأبحاث من خلال التجربة الميدانية والفعل الاجتماعي الذي تقوم به، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه مراكز الدراسات بتوفير الرؤية الواضحة والاستخلاصات النظرية التي تساعد مؤسسات المجتمع المدني

في تحقيق ذاتها وتنشيط دورها في المجتمع والدولة. حيث تتضح أهمية تبادل المعطيات والمعلومات لتحقيق هذه الفائدة المتبادلة.

كما تقوم الدراسات بدور مهم في تحسين أداء مؤسسات المجتمع المدني وتفعيله، يتمثل بتوفير قاعدة المعلومات، والقدرة على الإسهام في تنوير الرأي العام، وكذلك إعداد البحوث اللازمة لرسم سياسات هذه المؤسسات وتوجيهاتها، كما يمكنها توفير بعض برامج التدريب والتأهيل والتطوير لمختلف المستويات القيادية لمؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى قدرة مراكز البحث على التنبؤ ببعض الأزمات الاجتماعية، ومن ثم العمل على تجنبها من خلال المؤسسات المدنية المجتمعية أو المساعدة في إدارتها عند وقوعها. وقد أكدت مراكز الدراسات الأردنية اهتمامها وأهدافها، ومن بينها: مركز دراسات الشرق الأوسط ومركز الريادة للمعلومات والدراسات.

ويمكن القول إن درجة استجابة مؤسسات المجتمع المدني ودعمها لمراكز الدراسات تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة هذه المراكز على تحقيق أهدافها في خدمة مؤسسات المجتمع المدني وتنمية المجتمع.

واقع العلاقة بين مراكز الدراسات وكل من مؤسسات صناعة القرار والمجتمع المدني في الأردن:

من خلال دراسة ميدانية لواقع علاقة مراكز الدراسات بمؤسسات صناعة القرار ومؤسسات المجتمع المدني تم إجراؤها من خلال استطلاع أشرف عليه وحلله د. عدنان الهياجنة وتم إعداده وتنفيذه بالتنسيق مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وأجري على عينة من ثلاثين جهة تمثل أطراف البحث الثلاثة، تبين أن ظاهرة تطور مراكز الدراسات في الأردن ظاهرة جديدة بدأت في نهاية الثمانينات، وقد يعود ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بالتطور الديمقراطي والتغيرات الإيجابية التي حصلت في طبيعة النظام السياسي.

ويلاحظ أن هناك غياباً شبه كامل بالنسبة للدراسات العملية حول واقع مراكز الدراسات وعلاقاتها بمؤسسات صناعة القرار ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ويعد نجاح مراكز الدراسات مرهون بعدة جوانب عليها مراعاتها، من أهمها:

١- إن على المراكز أن تنتبه إلى مسألة الوقت والتوقيت في مجالات بحثها.

٢- إن نجاح المراكز في دورها المتمثل في زيادة تأثيرها وفعاليتها يعتمد أيضاً على مدى قوة العلاقات بينها وبين دوائر صنع القرار.

٣- إن الأفكار الجيدة بالنسبة للسياسات العامة تأتي من مراكز الدراسات الخاصة.

٤- إن المراكز المتقدمة تسعى إلى استقطاب صنّاع القرار ليكونوا باحثين ومتسشارين بعد انتهاء خدمتهم العامة.

٥- إشراك صناع القرار في الورشات والندوات العلمية والعملية التي تعقدها مراكز الدراسات.

وقد شملت عينة لدراسة جهات ثلاثاً، هي: مراكز الدراسات والمعلومات، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات صنع القرار، التي بلغ عددها ٣٠ جهة، بواقع ٨ مراكز، و ١١ مؤسسة مدنية، و ١١ مؤسسة قرار، وكانت نسبة الاستجابة للاستبانات متفاوتة، فقد استجابت المراكز بنسبة ٧٥٪، ومؤسسات المجتمع المدني بنسبة ٤٥٪، ومؤسسات صناعة القرار بنسبة ٩٪.

ويمكن تلخيص أهم النتائج بالنسبة لمؤسسات صنع القرار كالآتي:

أولاً: غياب المعرفة بمراكز الدراسات والمعلومات الأردنية، والاعتماد في مصادر المعلومات على مؤسسات بحثية حكومية أخرى، بالإضافة إلى مراكز أجنبية.

ثانياً: إن قنوات الاتصال بين مراكز الدراسات ومؤسسات صنع القرار متوافرة.

وقد قسمت الدراسة مراكز الدراسات والمعلومات تحت الاختبار إلى قسمين: الأول ويشمل المراكز الخاصة، والثاني ويشمل المراكز الحكومية التابعة للجامعات الأردنية، وأشارت البيانات إلى أن معظم مراكز الدراسات والمعلومات الخاصة قد تأسست وبدأت بالعمل في نهاية عقد الثمانينات، فيما عدا جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية التي تأسست عام ١٩٨٠.

وتشير البيانات كذلك إلى أن متوسط عدد العاملين/ الباحثين المتفرغين في هذه المراكز (٥). أما بالنسبة لمصادر التمويل لهذه المراكز فتشير البيانات إلى أنها تعددت وتنوعت ما بين التبرعات والاشتراكات، وهذا بحد ذاته مؤشر على مدى الشح المادي الذي تعاني منه هذه المراكز.

وتبرز البيانات بعض القضايا التي تعي تفعيل العلاقات بين مراكز الدراسات الخاصة ومؤسسات صنع القرار، ومن أهم الملاحظات التي يجب مناقشتها:

أولاً: أن المراكز لا تقدم تقارير عن سياسات معينة إلى الحكومة.

ثانياً: النسبة المتدنية لمشاركة صنّاع القرار في الورش العلمية التي تعقدها مراكز الدراسات.

ثالثاً: غياب شبه شامل لأي تكليف بعمل دراسة أو بحث من جانب صناع القرار المراكز الدراسات والمعلومات.

رابعاً: تشير النتائج إلى أن هناك اهتماماً من مراكز الدراسات والمعلومات بتوثيق العلاقات مع مراكز صنع القرار من خلال التواصل عن طريق النشرات.

خامساً: تبين النتائج تدني نسبة العلاقات الحالية مع مراكز صنع القرار.

إن هذه النتائج تدعو إلى التساؤل حول أسباب تدني مستوى العلاقات بين مراكز الدراسات والمعلومات ومؤسسات صنع القرار، فيما يعد السبب الأهم، حسب تحليل النتائج، غياب المؤسسية في العمل بين مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار.

كما تشير البيانات إلى أن أكثر مراكز الدراسات والمعلومات الخاصة تعتقد أنها غير متخصصة في جميع المجالات، كما وجدت الدراسة أن القضايا السياسية تشكل ٦٢,٥٪ من مجالات الاهتمام التي تتطرق إلى مرحلة التطور الكبير التي يعيشها الأردن، فيما تحتل القضايا الاقتصادية ١٢,٥٪، والاجتماعية ١٢,٥٪.

وحول تطلعات مراكز الدراسات والمعلومات الخاصة، تشير البيانات إلى أن مراكز الدراسات والمعلومات تتطلع إلى علاقة وطيدة مع مراكز صنع القرار، إلا أن نسبة الاستجابة المتدنية لمؤسسات صنع القرار مؤشر على أن الاهتمام هو من طرف واحد.

أما على صعيد المراكز الحكومية فقد أشارت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: أنه يتم تكليف هذه المراكز بعمل الدراسات لمؤسسات صنع القرار، وهذا غير موجود في حالة المراكز الخاصة.

ثانياً: توافر الدعم المادي، وتلقي التغذية العكسية، بسبب وجود العلاقة، التي هي معدومة في حالة المراكز الخاصة.

ولا تحتل القضايا السياسية في مجالات اهتمامها حصة الأسد كما هو الحال في المراكز الخاصة، وتشير البيانات إلى أن القضايا الاقتصادية تحظى بأعلى نصيب من الاهتمام، وتحتل ٣٧٪، فيما تحتل القضايا السياسية ٢٥٪، والاجتماعية ٢٥٪ كذلك.

ويبدو أن التوجه البحثي في المراكز الحكومية نحو المجالات الاقتصادية، والتخفيف من القضايا السياسية، كان أحد العوامل المفسرة لنجاحها النسبي في العلاقة مع مؤسسات صنع القرار مقارنة مع مراكز الدراسات الخاصة.

وعلى صعيد علاقة المراكز بمؤسسات المجتمع المدني، فإن نسبة الاستجابة تعد مؤشراً جيداً على اهتمام هذه المؤسسات بمراكز الدراسات، مقارنة مع نسبة الاستجابة لدى مؤسسات صنع القرار، ولابد من الإشارة هنا إلى أن ما نسبته ٨٥٪ من الردود جاءت من أحزاب المعارضة.

كما تبين نتائج الدراسة عدداً من القضايا حول العلاقة القائمة بين مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: أن هناك تواصلاً بين مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات.

ثانياً: الحاجة إلى المعلومات التي تملكها هذه المراكز، وقد يكون أحد التفسيرات لطبيعة العلاقة الجيدة نسبياً هو اهتمام هذه المراكز بقضايا أساسية تهم هذه المؤسسات وما يصاحبها من قضايا أخرى.

وحول مستقبل العلاقة بين مراكز الدراسات والمعلومات ومؤسسات المجتمع المدني، تشير نتائج الدراسة إلى أن تقييم مؤسسات المجتمع المدني لنشاط مراكز الدراسات والمعلومات ونشراتها متوسط. إن هذه النتائج مشجعة لاستمرار العلاقة بين الطرفين إذا أخذنا بعين الاعتبار حاجة مؤسسات المجتمع المدني إلى دراسات علمية متخصصة.

صناعة القرار السياسي ودور المراكز فيه:

إن عملية دراسة القرارات السياسية عملية معقدة، ويكتنفها كثير من الغموض والإبهام، وتواجه كثيراً من الصعوبات والعقبات، فهي عملية تتعلق بمجموعة كبيرة من المتغيرات المتفاعلة التي تتحكم في ديناميات الوجود السياسي، والحياة السياسية بشكل عام. وحول خصائص القرار السياسي فإنه يتبع ويتحدد بالموقف السياسي، وأنه عادة ما يكون خاتمة لتطور سياسي ومقدمة لتطور سياسي آخر، وأنه جزئية في عملية التخطيط السياسي وصنع السياسة العامة Policy Making في الدولة، وأنه أداة من أدوات تحقيق

التوازن إزاء المتغيرات والمستجدات، وهو حصيلة مناقشة وصراع بين القوى المتفاعلة.

ويتمثل صنع القرار في عملية التفاعل بين المشاركين كافة بصورة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسات العامة. وتمثل عملية صنع القرار عملية اختيار بديل من البدائل المطروحة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها، ويشمل ذلك عملية مناقشة ومفاضلة بينها.

وتتعدد أنواع القرار السياسي بالتصنيف من ناحية الفعل ومن ناحية الأهمية، كما يمر بمراحل عدة من حيث تحديد المشكلة، ومرحلة الإعداد، ومرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه وتقييمه وتصحيح المسار. وتعد أهم العوامل المؤثرة في صنع القرار هي: خصائص جهاز صنع القرار، وإطاره السياسي حكومياً كان أم غير حكومي، أو إذا ما كان متعلقاً بالقواعد الدستورية والقانونية التي تحكم العملية السياسية، والإطار الاجتماعي الذي يشمل التيارات الفكرية السائدة والقوى الاجتماعية، والرأي العام. إضافة إلى طبيعة ملابسات المشكلة موضع القرار من حيث مدى إلحاحها والحاجة لها، وهل تهم جماعة كبيرة، وهل هي قضية داخلية أم خارجية، وكذلك مدى توافر المعلومات عنها.

ولما كان القرار السياسي حالة من الاختيار بين البدائل في ظروف معينة فإن هذه العملية تحتاج إلى جملة من الدراسات والبحوث والتقارير التي تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانعي القرار قبل اتخاذ القرار، وبما أن

صانعي القرار لا يستطيعون الإلمام بجميع عناصر الموضوع والحصول على كامل المعلومات المتعلقة به، فإن هذه العملية تحتاج إلى تضافر جهود هؤلاء الأشخاص والمؤسسات وتفاعلها في لحظة معينة.

وتظهر أهمية مراكز البحوث في صنع القرار من خلال:

١- أهمية مراكز البحوث في تجميع المعلومات وتصنيفها وتبويها ومن مصادر مختلفة.

٢- قدرتها على إجراء الدراسات والبحوث المستقلة، وبحرية أكثر من الجهاز الحكومي.

٣- قدرتها على استقطاب الكفاءات من الباحثين والدارسين نتيجة الامتيازات التي توفرها لهم، والإمكانيات التي تتيحها لهم.

٤- إمكانية إدارتها بصورة أكثر جدية وكفاءة من الجهاز البيروقراطي نظراً لتوافر عنصر المنفعة لدى القائمين عليها، مما يساعد في سرعة إنجاز الأعمال الموكلة لها.

٥- الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية والنظرية وقدرتها على متابعة النظريات العلمية الحديثة.

ويتمثل دور مراكز الدراسات بصورة أساسية في المراحل الأولى لصنع القرارات، وذلك من خلال قدرتها (أي المراكز) على تحديد المشاكل والموضوعات التي هي بحاجة لاتخاذ قرارات معينة من خلال استطلاعات الرأي العام مثلاً. ودورها في تجميع المعلومات، وإعداد البدائل المتاحة

لصانعي القرار، وبيان حسنات هذه البدائل ومساوئها مما يساعد في عملية المفاضلة بينها.

كما يظهر دور مراكز البحوث بعد تنفيذ القرار للمساعدة في عملية تقييم القرار، ومتابعة الآثار الناجمة عنه، وردود الفعل التي تسبب بها القرار، وذلك بوصفها طرفاً خارجياً ومستقلاً يملك قدرة واسعة على التقييم والمراجعة.

وبالإشارة إلى النموذج الإسرائيلي في العلاقة بين مراكز الدراسات وصناعة القرار، فإن صانع القرار السياسي في إسرائيل قد اعتاد الاعتماد على خلاصات بحوث ومعلومات واستشارات مراكز الدراسات بمختلف أنواعها، ولذلك تحظى به هذه المراكز بالدعم على صعيد مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمنظمة الصهيونية العالمية في الخارج.

وتظهر هذه الدراسة ضرورة تفعيل دور المراكز ودعمها محلياً وعربياً ليكون هذا الدعم بديلاً عملياً لأي محاولات دعم أجنبي غير بريء، مع التأكيد على أهمية التنسيق بين المراكز الأردنية وعدم تكرار جهدها، ولابد لصانع القرار السياسي ومؤسسات المجتمع المدني من الاستفادة من هذه المراكز في توفير المعلومات وتقديم الاستشارات والدراسات التي تبرز الخيارات والبدائل في اتخاذ القرار حيال مختلف المسائل المحلية والإقليمية والدولية، وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخيرية وغيرها.

ترجمات

إنجليزي ـ عربي

المساعدات الأمريكية لإسرائيل

دليل شامل*

بقلم: شون ل. تيونج**

ترجمة: عبدالله درويش

إن القليل من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية مميزة ميزة المساعدات الأمريكية لإسرائيل، فبالرغم من قيود الميزانية الشديدة، والمعركة الجارية بين جمهوريي الكونغرس والبيت الأبيض على شروط الميزانية الأمريكية المتوازنة، يتفق الطرفان على أمر واحد هو تقليص المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

ولفهم حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل، من الضروري تفحص المكونات الاقتصادية والعسكرية لميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية

---

* من مجلة "واشنطن ريبورت" الأمريكية- عدد نيسان/ إبريل ١٩٩٦.

** محرر الأخبار المحلية المجلة "واشنطن ريبورت" حول شؤون الشرق الأوسط في واشنطن.

التي تتلقى إسرائيل منها أكثر من ربع الإجمالي العالمي (١٢,١ مليار دولار للسنة المالية ١٩٩٦، بالإضافة إلى مبالغ أخرى موزعة على ميزانيات أقسام ووكالات منتشرة في جميع أرجاء الحكومة الأمريكية).

من الضروري أيضاً فهم بنود مكونات المساعدات تلك، التي تتضمن المعاملة التمييزية لإسرائيل، واستثناءها من بعض القوانين الأمريكية، وأيضاً من المراقبة المطبقة على كل متلق للمساعدات الأمريكية، وحتى التغاضي عن المساوئ الإسرائيلية حين الكشف عنها.

وأخيراً يوحي المظهر الاقتصادي الحالي لإسرائيل أنها لم تعد بحاجة للهبات المالية الأمريكية، وبرغم ذلك، نشأ نمط يتعذر على الكونغرس أو البيت الأبيض تفكيكه وهو النمط الذي أشار إليه نائب إنديانا الديمقراطي لي هاملتون بـ "صناعة المساعدات لإسرائيل".

المساعدات الاقتصادية

قدم دافعو الضرائب الأمريكيين منذ عام ١٩٤٩ لإسرائيل ٢٣,١٢٢ مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات اقتصادية Economic Support Funds و ١,٥١٧ مليار دولار على شكل قروض، وقد قدم لإسرائيل في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٤ مبلغ ٩٤ مليون دولار على شكل هبات اقتصدية، و ٥٨٨,٥ مليون على شكل قروض تحت برنامج "الغذاء مقابل السلام". وقبل عام ١٩٧١ كانت مساعدات ESF تمنح من أجل استخدامات برامجية محددة كانت معدة فقط

لشراء منتجات من صنع أمريكي، أما بعد العام ١٩٧١ فقد أصبحت مبالغ ESF تمنح على أساس التمويل المباشر وتصرفها الحكومة الإسرائيلية بحرية دون أي إشراف من حكومة الولايات المتحدة.

لقد استخدمت إسرائيل في كل سنة منذ عام ١٩٩٤ حوالي مليار دولار من الـ ١,٢ مليار دولار من ESP لتغطية الفوائد والدين الرئيسي على قروضها من حكومة الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٨٤، تم إلحاق تعديل كرانستون- الذي يحمل اسم راعيه عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي الآن كرانستون من كاليفورنيا- بكل فاتورة من المساعدات الأمريكية الخارجية. ويجبر التعديل حكومة الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بمبالغ ESF كافية لتلبية عبء الديون للولايات المتحدة، ويشير تعديل كرانستون بشكل جزئي إلى: (أن من سياسة ونية الولايات المتحدة أن لا تكون المبالغ المقدمة في المخصصات السنوية لإسرائيل أقل من الدين السنوي على إسرائيل لحكومة الولايات المتحدة باعتبار أن ذلك المبدأ يخدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة).

يضمن تعديل كرانستون ان كمية المبالغ الاقتصادية الذاهبة لإسرائيل لن تكون أقل من كمية الأموال التي تحتاجها لتسديد الفروض المأخوذة من حكومة الولايات المتحدة، مما أدى إلى نشوء تبريرات مهمة لاستمرار الدعم الاقتصادي ESF.

ويجادل اللوبي المؤيد لإسرائيل والمتعاطفون معه في واشنطن أن منح ESF الحالية لا تكلف دافعي الضرائب الأمريكيين أي شيء، وهم يدعون أن تقديم مبالغ دافعي الضرائب الأمريكيين لإسرائيل لدفع ديونها لحكومة الولايات المتحدة يعمل على تدوير الأموال دون تقديمها لإسرائيل فعلياً. ويعلم أي شخص اقترض مالاً من المصرف، أو استخدم بطاقة اعتماد أن ذلك هراء، وحدث منذ عقدين من الزمان أن اقترضت حكومة الولايات المتحدة مالاً لإفراضه لإسرائيل، بادعاء أن الإسرائيليين سيعيدونه، ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة تسديد ديونها، وما تزال الولايات المتحدة مستمرة حتى الآن في دفع فوائد على الأموال التي اقترضتها أصلاً لتسليفها لإسرائيل، وفي دفع الفائدة على الأموال التي اقترضتها إسرائيل من الولايات المتحدة.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وبعد أشهر من النقاش الساخن بين إدارة الرئيس جورج بوش والحكومة الإسرائيلية ومؤيديها في المجموعات اليهودية الأمريكية وفي الكونغرس، اتفق كل من الكونغرس والبيت الأبيض على تزويد إسرائيل بـ ١٠ مليار دولار على شكل ضمانات قروض، يتم توزيعها بمعدل مليارين كل عام على مدى خمسة أعوام. وقد اشترط التشريع المصاحب لضمانات القروض أن لا تقوم الولايات المتحدة باستخدام الأموال لتوطين اليهود في الأراضي التي تحتلها، وقد نص على أن ضمانات القروض سوف تقلص مهما كانت كمية الأموال التي قد تنفقها الحكومة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة،

وكنتيجة لذلك، تم تقليص المليارى دولار بمقدار ٤٣٧ مليون في السنة المالية ١٩٩٤، و ٢١٦,٨ مليون في السنة المالية ١٩٩٥ بناءً على تخمينات حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بالإنشاءات الإسرائيلية القانونية في الأراضي خلال السنة المالية الماضية، إلا أن الرئيس كلينتون قام بزيادة الكمية الفعلية للمساعدة لتلك السنة لتعويض التقليص في ضمانات القروض، وهكذا حافظ على الوعد الذي قطعه لرئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحق رابين بأنه لن يسمح بنزول حجم المساعدات لإسرائيل عن المستوى المقدم لها في السنة المالية ١٩٩٣.

يجادل المسؤولون الإسرائيليون ونشطاء اللوبي بأن العشرة مليارات من ضمانات القروض لن تكلف الولايات المتحدة أي شيء، لأن الحكومة الإسرائيلية تستلف الأموال من مؤسسات مالية خاصة، ومع ذلك تضمن حكومة الولايات المتحدة القيمة الكاملة للقروض في حال تخلف إسرائيل عن التسديد، مما يعطي إسرائيل فائدة ضخمة عند طلبها لمساعدة مالية أمريكية لتسديد القروض. لقد حققت إسرائيل سمعة دولية طيبة في مجال القروض بفضل ممارسة الكونغرس، وهي تزويد إسرائيل بمنح جديدة لتغطية "دفعات" قروضها من حكومة الولايات المتحدة، وهذا يعني احتمالية تحمل حكومة الولايات المتحدة لبعض تكاليف تسديد الديون الرئيسية والفوائد عن العشرة مليارات الجديدة، والذي قد يعني تكلفة على دافعي الضرائب الأمريكيين تعدى العشرة مليارات الأصلية من ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل.

المساعدات العسكرية

تشكل رزمة المساعدات العسكرية السنوية البالغة ١,٨ مليار دولار المكون الأكبر للمساعدات الممنوحة لإسرائيل من الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. ومنذ أن بدأ برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عام ١٩٥٩، قامت حكومة الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بـ ٤٠,٢٨ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية، ومن تلك المساعدات كانت ٢٩,٠٦٥ مليار دولار منحاً و ١١,٢١٣ مليار دولار قروضاً يسددها دافعو الضرائب الأمريكيين كل عام.

على أية حال، ومنذ عام ١٩٨٥ كانت جميع المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل منحاً وليست قروضاً، وينطبق ذلك أيضاً على المساعدات الاقتصادية في عام ١٩٨٧، حيث بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ١,٨ مليار دولار، وسوف تستمر بذلك المستوى على الأقل خلال السنة المالية ١٩٩٧ طبقاً لوعود وتشريع من الكونغرس والبيت الأبيض.

إن الغرض من رزمة المساعدات العسكرية، كما وضحته من قبل إدارة رونالد ريغان ومن خلفه، هو الحفاظ على "التفوق العسكري" لإسرائيل على أي تجمع لجيرانها العرب، ويجادل مؤيدو المساعدات العسكرية أن ذلك ليس خسارة تامة للولايات المتحدة لأن معظمه يساعد صناعة

الدفاع الأمريكية، لاسيما في الفترة التالية لما بعد الحرب الباردة، حيث يواجه متعهدو الدفاع طلبات منخفضة للمعدات العسكرية.

لكن الواقع هو أن الـ ١,٨ مليار دولار، وهي منحة المبيعات العسكرية الخارجية FMS لإسرائيل يمكن استخدامها لإعداد مواد دفاعية تحتاجها القوات الأمريكية، لاحظ الآتي: إن عاماً واحداً في المساعدات العسكرية لإسرائيل يمكنه شراء ١٨ طائرة مقاتلة إف- ٢٢ من الجيل القادم يحتاجها الطيارون الأمريكيون بشدة، إذ يبلغ سعر الطائرة الواحدة ١٠٠ مليون دولار، ويخطط البنتاغون لإنتاج ٤٠٠ طائرة إف- ٢٢ للإستخدام الأمريكي خلال العقدين القادمين.

كما أغفل مؤيدو برنامج المساعدات العسكرية لإسرائيل أيضاً الفقرة المكتوبة مع المنحة منذ ١٩٩١ التي تنص على أن ٤٧٥ مليون من ١,٨ مليار فقط "تخصص لإعداد مواد دفاعية في إسرائيل بما في ذلك البحث والتطوير". أي أن مكونات المساعدات العسكرية التابعة للمساعدات الخارجية الأمريكية يمكن استخدامها فقط لشراء أسلحة أمريكية أو للتدريب. أما الاستثناءات لمسألة المساعدات العسكرية لإسرائيل فقد بدأت في السنة المالية ١٩٧٧، عندما طلبت إسرائيل بنداً "يسري لمرة واحدة فقط" لإستخدام ١٠٧ مليون دولار من مساعدات FMS في دبابة مير كافا المقاتلة، وهي إسرائيلية الصنع، وقد صادق الكونغرس على إجراء مماثل عام ١٩٨٣ من أجل ٣٠٠ مليون للطائرة الإسرائيلية المقاتلة لافي، ومنذ السنة المالية

١٩٩١، سمحت حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدام ٤٧٥ مليون دولار كل عام للاستثمار أو المشتريات من صناعتها الدفاعية، إن مثل تلك الاستثناءات التي لا تعطي للدول الأخرى المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية تمكن إسرائيل من توسيع صناعاتها الدفاعية التي تتنافس في السوق العالمية مع شركات الدفاع الأمريكية. إن الاستثناءات لإسرائيل تتعارض تماماً مع الغرض الأصلي لبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل للسنة المالية ٩٦

أنواع المنح ومصادرها	قيمتها
١- المساعدات الاقتصادية ESF	١,٢ مليار دولار
- رسوم بنكية مترتبة على حكومة الولايات المتحدة عن سحب مبالغ	٦٠ مليون دولار
- فوائد اكتسبتها إسرائيل من أموال المساعدات ESF تم استثمارها ثانية في الأوراق النقدية للخزانة الأمريكية	٩٠ مليون دولار
- المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) Foreign Military Sales	١,٨ مليار دولار
٢- مساعدات أخرى محمولة من وزارة الخارجية أ- إعادة توطين المهاجرين اليهود ب- اتفاقية التوازن الإقليمي ج- تحويلات لبرنامج إسرائيل للمساعدات الخارجية	٩٣,٥ مليون دولار ٨٠ مليون دولار ٣,٥ مليون دولار ١٠ مليون دولار

٣- بنود من ميزانية البنتاغون	٢٤٢,٣ مليون دولار
- أنظمة ATBM Arrow وأنظمة ذات صلة	٥٦,٣ مليون دولار
- برنامج اعرتضا مرحلة الاندفاع	٢٠ مليون دولار
- عربة مطاردة بهوائي لا يقودها إنسان	٢٠ مليون دولار
- صاروخ AGM-142 HAVE-NAP	٣٩ مليون دولار
- تحديث المدرعات	١٤ مليون دولار
- تحديث الحوامات AH-1	٣٨ مليون دولار
- برنامج الليزر النوتي	٥ مليون دولار
- معدات وتدريبات لمكافحة الإرهاب	٥٠ مليون دولار
٤- دائرة الهجرة والتجنيس	
- معدات الرؤية الليلية	١٧ مليون دولار
٥- وزارة التجارة	
- التعاون التقني العلمي مع إسرائيل	٣,٥ مليون دولار
إجمالي المنح الأمريكية لإسرائيل للسنة المالية ١٩٩٦	٣,٥٠٥,٣ مليار دولار

بنود أخرى تدخل في الميزانية

تنقل كميات ضخمة من أموال الضرائب الأمريكية لإسرائيل من خلال طرق أخرى، فإلى جانب الثلاثة مليارات دولار الممنوحة لإسرائيل كل عام من ميزانية المساعدات الخارجية تحت بند المساعدات الاقتصادية (١,٢ مليار) والمساعدات العسكرية (١,٨ مليار) فإن النفقات الإضافية تلك تدخل في ميزانيات وزارات الخارجية والدفاع والتجارة وهيئات اتحادية اخرى، ولا تدخل في التقديرات الرسمية للمساعدات الخارجية الأمريكية.

ففي ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٩٦ تم تخصيص مبلغ ٩٣,٥ مليون دولار منحاً لإسرائيل كما يلي: ٨٠ مليون دولار لإعادة توطين مهاجرين يهود في إسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق، ٣,٥ مليون دولار لاتفاقية تعاون إقليمي مع مصر، و ١٠ ملايين دولار لتمويل برنامج إسرائيل الخاص للمساعدات الخارجية. وبهذا يصبح إجمالي المنح الإضافية المقدمة لإسرائيل من ميزانية وزارة الخارجية منذ السنة المالية ١٩٧٣ (عندما قدمت أول دفعة لإسرائيل لتوطين المهاجرين) ٩٩٣,٤ مليون دولار. إن أياً من تلك المنح غير متضمن في حسابات المساعدات الاقتصادية ESF أو المبيعات العسكرية الخارجية FMS من إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية.

وتعتبر وزارة الدفاع أيضاً مورداً رئيساً للأموال والمعدات والتدريبات لإسرائيل خارج نطاق ميزانية المساعدات الخارجية المنتظمة، ففي السنة

المالية ١٩٩٠، ثم إضافة ما قيمته ١٠٠ مليون من المعدات إلى المخزون الاحتياطي الأمريكي في إسرائيل من المعدات العسكرية الأمريكية التي تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولاراً أيضاً، والمعدة لاستخدام القوات الإسرائيلية في حال حدوث أي طارئ عسكري، وخلال السنة المالية ١٩٩٥، تم إضافة ٢٠٠ مليون أخرى على شكل معدات ليصبح الإجمالي ٤٠٠ مليون دولار.

إن تبرير إحلال المعدات في إسرائيل يقوم على التأكيد بأن إسرائيل "مصدر قوة استراتيجي" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا يتفق مع ذلك سوى قليل من مخططي البنتاغون وآمريه. وفي حقيقة الأمر فإن القيادة المركزية الأمريكية، وهي قسم في الجيش الأمريكي مسؤول عن حماية مصالح الولايات المتحدة في شرق أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، وجنوب غرب آسيا، لا تضع إسرائيل ضمن نطاق مسؤوليتها. وبسبب الخلاف غير المسوى مع الفلسطينيين، فإن حلفاء آخرين لأمريكا بين الدول العربية في المنطقة سوف يرفضون الاشتراك في أي تحالف أو مشروع دفاع إقليمي قد تضم إليه إسرائيل.

لقد جاء الدليل على الطبيعة الجوفاء لتبرير أن "إسرائيل مصدر قوة استراتيجي" خلال حرب الخليج العربي فبعد أن سقطت صواريخ سكود العراقية على تل أبيب، أصرت إسرائيل على أنها سوف تستخدم قوتها الجوية الخاصة لتدمير منصات الصواريخ في العراق، وقد خشي مسؤولو الدفاع الأمريكيين آنذاك من أن تدخل إسرائيل في الحرب قد يمزق تحالف

٣٧ دولة ضد العراق. وادعى الإسرائيليون أنهم وافقوا في النهاية على عدم مهاجمة العراق بسبب الضرر الذي قد تلحقه مشاركتهم بالتحالف، في الواقع، إنه لسر مفتوح أن الولايات المتحدة رفضت إعطاء إسرائيل إشارات التعرف على الصديق أو العدو التي تحدد الطائرات الصديقة خلال عملياتها العسكرية. والحقيقة أن الطائرات الإسرائيلية كانت ستسقطها طائرات التحالف، لو أنها هاجمت العراقيين دون تلك الشيفرات. لقد أدى التحول القسري لطائرات التحالف من الهجوم على هدفها الرئيس وهو القوات العراقية إلى البحث عن منصات الصواريخ المتحركة المستهدفة لإسرائيل، كما أن الخطر الذي ظل محدقاً بالتحالف بسبب سلوك إسرائيل بأنها- أي إسرائيل- "مصدر قوة استراتيجي" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن قرارات الكونغرس عام ١٩٩١ بمنح إسرائيل ٧٠٠ مليون دولار من مخزونها العسكري في أوروبا والتي تبعها ٧٥ مليون أخرى في السنة المالية ١٩٩٥، لم تكن محل ترحيب من البنتاغون. وقد استخدمت إسرائيل تلك السابقة للحصول على طائرات إف- ١٦ مستعملة على أساس أنها "زائدة"، وذلك غير صحيح، فلم تكن طائرات إف- ١٦ التي أعطيت لإسرائيل تجمع الغبار في حظائر طائرات سلاح الجو، بل كانت تحمي مصالح الأمن القومي الأمريكي في أوروبا الغربية.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تتعرض فيها الدفاعات الأمريكية في أوروبا للخطر من أجل حماية إسرائيل، إذ إن السحوبات الحادة من المعدات الأمريكية التي تستخدمها القوات الأمريكية في أوروبا والولايات المتحدة لإعادة تسليح القوات الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعدها، تركت المكونات الأمريكية لقوات الناتو غير مستعدة لهجوم سوفييتي محتمل للعديد من الأشهر. ويبقى شعور كبير بالامتعاض بين أعضاء في القوات الأمريكية يعتقدون أن الكونغرس عرض سلامتهم وسلامة الدولة للخطر مرتين من أجل إسرائيل.

ويُعد صاروخ Arrow الإسرائيلي المضاد للصواريخ البالستية متوسطة المدى برنامجاً آخر من البرامج ذات النفع الضئيل أو المعدوم للولايات المتحدة، وهو لا يظهر في إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية، إلا أنه يمول وساطة دافعي الضرائب الأمريكيين. وقد كلف البرنامج الولايات المتحدة منذ بدئه عام ١٩٨٨ أكثر من ٦٥٣ مليون دولار، ووعد مسؤولون أمريكيون إسرائيل بـ ٧١١,٣ مليون أخرى على الأقل حتى السنة المالية ٢٠٠١ لتمويل البرنامج، وتأتي تلك الأموال من ميزانيات سلاح الجو الأمريكي وهيئة دفاع الصواريخ البالستية، وباستثناء ٩٧,٩ مليون دولار من "حصة" إسرائيل دفعت من أموال مساعدات FMS الأمريكية، فإن جميع تكاليف Arrow تتحملها الولايات المتحدة بالإضافة إلى حصة إسرائيل من ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية.

ويجادل أنصار إسرائيل أن برنامج Arrow لا يجب أن يعتبر "مساعدات خارجية" لأنه مثال على "التعاون الاستراتيجي" الأمريكي الإسرائيلي، وكلا الجانبين ينتفعان من المشروع، إلا أن ذلك غير صحيح فقد أوضح البنتاغون أن لانية له في شراء صاروخ Arrow ذي التكنولوجيا المنخفضة نسبياً، والتي لا تناسب احتياجات الولايات المتحدة الدفاعية.

وعلاوة على ذلك فإن نقل التكنولوجيا في برنامج Arrow بلا ريب وحيد الإتجاه، أي من الولايات المتحدة لإسرائيل، وقد كلف الأمر كمية كبيرة من التكنولوجيا الأمريكية والإرشاد التقني لإنجاح برنامج Arrow، ويدعي مؤيدو البرنامج أن التكنولوجيا التي طورتها إسرائيل لاستخدامها في باحث Arrow- وهي الأداة التي تتعقب الصواريخ البالستية- تم دعمها بتطوير نظام الدفاع على الارتفاعات العالية في مسرح التكنولوجيا العالية للجيش الأمريكي. ورغم ذلك، لا يبدو أن هناك أحد على استعداد للمجادلة بأن الأموال التي أنفقت في إسرائيل على برنامج Arrow أحدثت نتائج أفضل لأنظمة دفاع الصواريخ الأمريكية من النتائج التي كان من الممكن أن تحدث بالكلفة نفسها من الأموال المنفقة في الولايات المتحدة.

وتذهب أموال البنتاغون لإسرائيل أيضاً عن طريق المشتريات الأمريكية للمعدات العسكرية التي تنتجها إسرائيل لوحدها، أو بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ولو أن المشتريات الأمريكية من إسرائيل كانت تستخدم لموازنة كلفة المشتريات العسكرية الإسرائيلية في الولايات المتحدة، لاعتبرت العلاقة ثنائية وطبيعية. لكن إسرائيل تستخدم مخصصات FMS من ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية، بينما تستخدم الولايات المتحدة أموال وزارة الدفاع لمشترياتها من إسرائيل. ويدفع دافعو الضرائب الأمريكيين الفاتورة لكلا طرفي التجارة الثنائية، لكن المشتريات الإسرائيلية وحدها تظهر في الإجمالي المعلن للمساعدات الخارجية الممولة من دافعي الضرائب الأمريكيين، وهكذا فإن دافعي الضرائب الأمريكيين يمولون تصدير الوظائف الأمريكية لإسرائيل، لأن جميع المعدات العسكرية التي تشتريها الحكومة الأمريكية من هناك يمكن أن تشتري من المصنعين الأمريكيين.

وقد قدم البنتاغون خلال العقد الماضي أموالاً للبحث والتطوير وشراء معدات إسرائيلية مثل قذائف الهاون، وصهاريج وقود خارجية لحوامات CH-53، ومعدات الرؤية الليلية، وصهاريج وقود خارجية لطائرات إف-١٥ المقاتلة، وعربات ذات هوائي لا يقودها إنسان، وتحديثات دروع الدبابات، وصواريخ جو- أرض، ونظام استهداف الحوامات المقاتلة، ونظام متلفز لمراقبة الأسلحة، ومعدات اتصال وبرنامجي ليزر تجريبيين، وتحجز مذكرة البنتاغون للمخصصات للسنة المالية ١٩٩٦ مبلغ ٢٠ مليون دولار لشراء عربات لا يقودها إنسان من طراز UAV ومبلغ ٣١ مليون دولار لصاروخ AGM- 142 LHAVE- NAP جو- أرض، ومبلغ ١٤

مليــون دولار لتحــديث دروع الــدبابات، و ٣٨مليــون دولار لأنظمــة الاستهداف الليلي لحوامات H-1 كوبرا، ومبلـغ ٥ ملايـين دولار لبرنـامج الليزر النوتي.

وقد لقي قـرار الكـونغرس بـإدراج تلـك البنـود في تفـويض التمويـل للبنتاغون مديحاً من لوبي إسرائيل الرئيس في واشنطن وهو لجنة العلاقـات العامـة الأمريكيـة الإسـرائيلية آيبـاك "AIPAC"، ومـدح "تقريـر الشـرق الأدنى" الذي صـدر في ١٤ آب/ أغسـطس ١٩٩٥ وهـو رسـالة إخباريـة تنشــرها "AIPAC" مــرتين أســبوعياً، أعضــاء معيــنين بالاســم في لجنــة الكــونغرس لــدورهم في تشــجيع "التعــاون الاســتراتيجي الأمريكــي الإسرائيلي" الممول من البنتاغون.

وتقوم دائرة الهجرة أيضاً بشـراء معـدات مـن شـركة إسـرائيلية، ففـي تشرين الثـاني/ نـوفمبر ١٩٩٥، أعلـن مسـؤولو الـدائرة أن شـركة آلبيـت الإسرائيلية سوف تزود دوريات الحـدود الأمريكيـة بــ ٥٠٠ نظـام مراقبـة بعيدة المدى ذات أشعة تحت حمراء خلال خمس سنوات بكلفة إجمالية قدرها ١٧ مليون دولار. إن هذا العقـد، المماثلـة لعقـود أعـدتها البنتـاغون، كـان سيوكل لشركات أمريكية لو أن قانون "اشتري الأمريكـي" طبّـق هنـا، إلا أن الشركات الإسرائيلية استثنيت من ذلك عن طريق الكـونغرس، ولـذلك يسمح لها بالمنافسة مع الشركات الأمريكية على عقود الحكومة الأمريكية.

وقد تضمنت ميزانية وزارة التجارة كذلك تمويلاً لاستخدامات إسرائيل، لكنه غير ظاهر في إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية، ومثال على ذلك التمويل، الرعاية المشتركة لوكالة العلوم والتكنولوجيا الأمريكية الإسرائيلية التي قدمت لها الوزارة ٥ ملايين دولار في السنة المالية ١٩٩٥. وبطلب تشريع معلق للسنة المالية ١٩٩٦ مبلغ ٢,٥ مليون أخرى من أجل تمويل بحث تكنولوجي مشترك بين القطاعين الخاصين الأمريكي والإسرائيلي.

إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل من ١٩٤٨-١٩٩٦

المساعدات الاقتصادية ESF	قيمتها
١- قروض	١,٥٦٧ مليار دولار
٢- منح	٢٣ مليار دولار
٣- أمور أخرى - منح إعادة توطين المهاجرين اليهود	 ٨٦٨,٩ مليون دولار
- برنامج الغذاء مقابل السلام أ- قروض ب- منح	 ٨٥٥,٥ مليون دولار ٩٤,١ مليون دولار
قروض استيراد وتصدير بنكية	١,٢١٩ مليار دولار
برنامج المدارس والمستشفيات الأمريكية في الخارج	١١٠ مليون دولار
قروض أخرى غير محددة	١٧,٥ مليون دولار

منح أخرى	١٠٤,٥ مليون دولار
إجمالي مساعدات ESF وقروض ذات صلة	٣,٣٤٢ مليار دولار
إجمالي مساعدات ESF ومنح ذات صلة	٢٤,٣ مليار دولار
المبيعات العسكرية الخارجية FMS ١- قروض FMS ٢- منح FMS	 ١١,٢١٣ مليار دولار ٢,٩٠٦٥ مليار دولار
٣- تمويل برنامج صاروخ Arrow المضاد للصواريخ البالستية وبرامج ذات صلة ٤- سحوبات أوروبا الغربية ٥- المخزونات العسكرية الأمريكية في إسرائيل (يسمح لإسرائيل باستخدامها في حالات الطوارئ)	٦٣١,٢ مليون دولار ٧٧٥ مليون دولار ٤٠٠ مليون دولار
إجمالي FMS وقروض ذات صلة	١١,٢١٣ مليار دولار
إجمالي FMS ومنح ذات صلة	٣٠,٨٧١ مليار دولار
ضمانات القروض	
١- ضمانات قروض أمريكية	٨ مليار دولار
٢- قروض FMS الأمريكية (ونفقات ذات صلة)	٣,٣٤٢ مليار دولار

الخلاصة

إجمالي القروض الأمريكية لإسرائيل (بما في ذلك ضمانات القروض)	٢٢,٥٥٥ مليار دولار
إجمالي المنح الأمريكية لإسرائيل (بما ذلك نفقات عسكرية ذات صلة)	٥٥,١٧١ مليار دولار
إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل (من السنة المالية ١٩٤٨ إلى السنة المالية ١٩٩٦).	٧٧,٧٢٦ مليار دولار

المعاملة التمييزية لإسرائيل

لم تكن إسرائيل المتلقي للحصة الأكبر من المساعدات الخارجية الأمريكية للعديد من السنوات فقط، بل إنها أيضاً تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة بطريقة ودية فريدة، فلا تطبق العديد من الفوائد لإسرائيل اتي يزعاها الكونغرس على أي بلد متلق آخر في العالم، وأحد الأمثلة على ذلك هو الطريقة التي توزع بها مساعدات ESF فخلافاً لجميع الدول المتلقية للمساعدات الخارجية الأمريكية التي تتسلم التمويل على أساس فصلي، فإن إسرائيل ومنذ ١٩٨٢ تتلقى المساعدات على شكل كتلة واحدة سنوياً وذلك في نهاية الشهر الأول من السنة المالية الأمريكية، ولكي توفر الحكومة الأمريكية كامل الكمية لإسرائيل بتلك الطريقة، فإنها تدفع رسوماً بنكية بين ٥٠-٦٠ مليون دولار لا تقتطع من الأموال المقدمة لإسرائيل، ثم تقوم

إسرائيل باستثمار أموال المساعدات ثانية في الأوراق النقدية للموازنة الأمريكية، مما يحقق لها ربحاً بين ٨٠- ٩٠ مليوناً من الفوائد التي يدفعها دافعو الضرائب الأمريكيون.

إن أهمية تلك الطريقة الفريدة في توزيع المساعدات بالنسبة لإسرائيل ظهرت خلال خلاف حديث على فقرة ضد الإجهاض أضافتها لمذكرة المساعدات الخارجية أعضاء في الكونغرس معارضين لإباحة الإجهاض، ولأن الرئيس كلينتون رفض التوقيع على المذكرة كما قدمت له، أدى المأزق إلى عرقلة توزيع أموال إسرائيل من المساعدات. وأدى ذلك إلى تذمير السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة إيتمار رابينوفيتش الذي أعلن أنه "كلما كانت المدة التي نحتفظ فيها بالنقود أطول، كلما ربحنا فوائد أكبر" ولم يجرؤ أحد في الحكومة الأمريكية على الإشارة إلى أنه "كلما طال تأخر الولايات المتحدة في تقديم الأموال، كلما قلت الفوائد الواجب على دافع الضرائب الأمريكي دفعاً".

هناك فائدة أخرى تتلقاها إسرائيل مع متلقين آخرين لمساعدات FMS بما في ذلك مصر، وهي تمويل جريان النقد الذي يمكن إسرائيل من دفع رسو م السنة الجارية فقط لعقود FMS عديدة السنوات، أما الدول الأخرى التي تشتري معدات دفاعية خلال مدة طويلة من الزمن، فإنه يتوجب عليها ادخار إجمالي مبلغ العقد في حساب FMS الخاص بها، بينما تقوم إسرائيل بدفع القسط المستحق عليها لتلك السنة، وذلك يخلق- كما يقول المحللون

- التزاماً على حكومة الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إضافية خلال السنوات اللاحقة للدفع للعقود المتفق عيها سلفاً.

وتتمتع إسرائيل أيضاً بمدى كبير في حساب FMS الخاص بها، ومن المألوف في العقود التجارية المحضة أن يفاوض المشتري على تعويض في السعر بناء على دمج التكنولوجيا من البلد المشتري في المادة الأجنبية التي سيتم شراؤها، إذ أن الغرض من عقود FMS هو توفير زبائن لشركات الدفاع الأمريكية، ولا يسمح بتعويض السعر في مواد يتم شراؤها بأموال FMS فيما عدا إسرائيل بالطبع، وبخلاف جميع الدول المتلقية لمساعدات FMS الأمريكية، تستطيع إسرائيل التفاوض مع شركات الدفاع الأمريكية على تعويض من صناعة الدفاع الخاصة بها، وبذلك تقلص من تكلفة المواد التي تشتريها، وتوفر وظائف للإسرائيليين وذلك بتقليل الوظائف في الشركات الأمريكية التي تزود إسرائيل بالبضائع والخدمات العسكرية.

انتهاكات إسرائيل للقانون الأمريكي

رغم المعاملة الكريمة جداً لإسرائيل من الولايات المتحدة، إلا أن الأولى أساءت باستمرار استخدام علاقتها مع واشنطن وأبدت تجاهلاً صارخاً للقوانين الأمريكية. وهناك شرطان هامان لتلقي المساعدات العسكرية الأمريكية انتهكتهما إسرائيل بشكل متكرر فحسب قانون مراقبة تصدير الأسلحة، يمكن استخدام المعدات العسكرية المقدمة من تمويل FMS للأغراض الدفاعية فقط، أو للحفاظ على الأمن الداخلي، لكن إسرائيل

انتهكت هذه الاتفاقية خلال اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ عندما استخدمت قنابل عنقودية أمريكية الصنع ضد أهداف عسكرية ومدنية في لبنان، ورداً على ذلك، علّق الكونغرس بيع القنابل العنقودية لإسرائيل، و ما زال ذلك الخطر مطبقاً حتى يومنا هنا، لكن حقيقة الأمر تقول أن الكونغرس علق بيع أغطية القنابل العنقودية فقط، وليس مكونات القنبلة نفسها وتقوم إسرائيل الآن بتصنيع الأغطية بنفسها، وتجلب المكونات من الولايات المتحدة.

إن الادعاءات الأكثر فضحاً لإساءة استخدام العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من جانب إسرائيل نشأت من النقل غير القانوني للتكنولوجيا الأمريكية من إسرائيل إلى دول ثالثة، وطبقاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة، يحظر على إسرائيل إعادة نقل مواد دفاعية أمريكية الأصل لأطراف ثالثة دون إذن حكومة الولايات المتحدة، ومع ذلك ووفقاً لمسؤولين في المخابرات الأمريكية والبنتاغون ووزارة الخارجية، قامت إسرائيل، أو ربما قامت، بإعادة نقل تكنولوجية أمريكية حساسة لأثيوبيا (خلال عهد الحكومة الشيوعية هناك) وتشيلي، وفنزويلا، والصين الشيوعية. ومن بين ما يدعى أنه ينقل، نظام دفاع صاروخ باتريوت ومقاتلة لافي من الجيل القادم الممولة بشكل كبير من الولايات المتحدة (انظر تقرير واشنطن كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٦، ص١٢٠، بشأن مقاتلة لافي، وتقرير واشنطن ١٩٩٥ أيلول/ سبتمبر، ص ٨٠، بشأن إعادة نقل إسرائيل لتكنولوجيا أمريكية).

إن إعادة نقل إسرائيل لتكنولوجيا الدفاع الأمريكية التي يقدمها دافعو الضرائب الأمريكيون، يعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر، ويوجد منافسة غير عادلة لشركات الدفاع الأمريكية، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعزيز أنظمة متورطة بانتهاك حقوق الإنسان، أو تعمل بنشاط ضد المصالح القومية الأمريكية، ورغم ذلك لا يبدو أن مؤيدي إسرائيل في الكونغرس يبالون.

لقد قدم للكونغرس على الأقل تسعة تقارير عن النقل غير القانوني لمواد دفاعية أمريكية من جانب إسرائيل، بما في ذلك اثنين في كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٥، لكن أياً منها لم يكن له تأثير ملحوظ على سياسات إسرائيل في إعادة النقل، وتستمر إسرائيل بتلقي كميات ضخمة من المساعدات الأمريكية، ثم تقوم بتحصيل أرباحا إضافية من تلك المساعدات عن طريق خرق اتفاقيات المساعدات الأمريكية بأوجه تؤثر على وظائف أمريكية أخرى وتعرض المصالح الأمنية للولايات المتحدة للخطر.

اقتصاد إسرائيل

يجادل مؤيدو المساعدات الخارجية بشكل عام، والمساعدات لإسرائيل بشكل خاص، أن برنامج أمريكا للمساعدات الخارجية هو مكون ضروري لسياستها الخارجية، وفي العديد من الحالات يمكن تبرير المساعدات الخارجية: إما على أساس احتياجات المتلقي، أو على أساس منفعة الولايات المتحدة من تقديم تلك المساعدات، أو كليهما، ولا ينطبق أي من المعيارين على إسرائيل، ففي عام ١٩٩٥ جاوز إجمالي الناتج المحلي لكل فرد في

إسرائيل ١٤ ألف دولار والناتج المحلي هو قيمة الإنتاج السنوي للدولة مقسم على عدد مواطنيها أي أكثر من نتائج إسبانيا، وقريب من ناتج إنجلترا، إن إسرائيل- كما قال الوزير الإسرائيلي يوسي بيلين الخالي من الحقيبة الوزارية في حكومة شمعون بيريس العمالية السابقة- "ليست بلداً فقيراً".

إذاً لماذا هذا الدعم الهائل؟ بما أن إسرائيل ليست بلداً محتاجاً، فإن المبرر الثاني للمساعدات- وهو أن البلد أو البلدان تعتبر قيمة جداً للمصالح الأمريكية مما يبرر المساعدات- بنطبق على حالة إسرائيل. ويشدد أنصار إسرائيل ومؤيدوها على دور إسرائيل المتمثل في كونها "مصدر قوة استراتيجي" وأهميتها للولايات المتحدة بناء على "علاقتهما الخاصة"، إن الجدال السابق لم يكن صحيحاً حتى خلال الحرب الباردة، عندما استغلت مساندة أمريكا لإسرائيل من جانب الاتحاد السوفييتي في كسب حلفاء في جميع أرجاء الشرق الأوسط بين دول لم تكن في صراع مع الولايات المتحدة، لكنها كانت معارضة بشدة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

إن بقاء إسرائيل مسؤولية استراتيجية في الشرق الأوسط اتضح بشكل كبير خلال حرب الخليج. فقد عبر مسؤولون في الحكومة الأمريكية مراراً عن غضبهم- بصورة شخصية- بشأن الإضافات الاقتصادية والعسكرية التي طلبتها إسرائيل مقابل عدم الدخول في الحرب، وتضمنت الإضافات ٧٠٠ مليون دولار على شكل معدات عسكرية، و ٣٠٠ مليون على شكل إضافة

للمخزون الاحتياطي العسكري الأمريكي في إسرائيل، و ٦٥٠ مليوناً من المساعدات الاقتصادية للسنة المالية ١٩٩١.

إن "العلاقة الخاصة" المزعومة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي في واقع الأمر ترتيب سياسي داخلي، يقوم بموجبه عدد من المنظمات المتكتلة في الولايات المتحدة تحركها إسرائيل وشبكة من لجان العمل السياسي أنشئت بوساطة التكتل، بمكافأة مرشحين وأعضاء في الكونغرس لاستمرارهم في تقديم مساعدات أمريكية ضخمة لإسرائيل، وفي الوقت نفسه لتجاهلهم الانتهاكات الصارخة للقوانين الأمريكية.

وفي الوقت الذي يبدو فيه الكونغرس والرئيس عالقين في صراع هائل على حجم وشكل الميزانية الاتحادية وشكلها، وافق الطرفان صراحة ودون نقاش على أن دافعي الضرائب الأمريكيين سوف يقدمون لإسرائيل منحاً بمقدار ٣,٥٠٥٣ مليار دولار وضمانات قروض بمقدار ٢ مليار (انظر الجدول) في السنة المالية ١٩٩٦، وتعهدا باستمرار المساعدات بمستويات مماثلة في المستقبل.

من إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي

تكشف هذه الدراسة المخطط الصهيوني الاستراتيجي للسيطرة على مدينة القدس وهدما لمقدسات الإسلامية وتهويد المدينة المقدسة من خلال تفريغ سكانها العرب والمسلمين وتهويد معالمها العربية والإسلامية الدينية منها والتاريخية

تأليف

وحدة البحوث والدراسات

٦٠ صفحة **$٣**

انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني

جاء هذا الكتاب مخصصاً لمعالجة موضوع الانتخابات الفلسطينية إدراكاً من المركز لانعكاسات هذا الموضوع وآثاره المستقبلية على القضية الفلسطينية وكذلك القوى السياسية الفلسطينية.

تأليف

مجموعة من الباحثين

٢٠٠ صفحة **$٨**

ترجمات

عبري ـ عربي

كيف يمكن توحيد القدس بالأمر الواقع؟*

بقلم: موشيه ساسون**

ترجمة: سمير سمعان

نشرت صحيفة هآرتس في عددها الصادر في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ خبراً مفاده أن وزير الأمن الداخلي أفيغدور كهلاني عين رئيساً للجنة التنسيق الوزاري، من أجل بلورة خطة سنوية لتعميق الوجود الإسرائيلي في شرق القدس، وحسب المصدر ذاته فإن الهدف من الخطة هو إلغاء الفوارق المعيشية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين شطري مدينة القدس بحيث تصبح القدس، الشرقية مماثلة للقدس الغربية.

وللأسف الشديد فإنه حتى اليوم، وبعد مرور ٢٠ عاماً على "تحرير" القدس وتوحيدها رسمياً، ما تزال المدينة مقسمة من النواحي الطبيعية

*** المصدر: معاريف- ملحق السبت ص ١٩/ الجمعة ١٣/ ١٢/ ١٩٩٦.**

**** الكاتب: شغل منصب مثل رئيس الحكومة ليفي اشكول في المناطق العربية المحتلة فور احتلالها، ثم شغل منصب قنصل لإسرائيل في تركيا، وسفيراً لبلاده في إيطاليا ومصر وأخيراً كبير مستشاري وزير الأمن الداخلي السابق موشيه شاحل في عهد حكومة حزب العمل.**

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على حد سواء. فالقدس (الشرقية) التي تم ضمها، ليست موحدة إلا بفعل قوة حرس الحدود، وفي الأيام التي تشهد توترات أمنية تنضم إلى قوات حرس الحدود قوات معززة وكبيرة من الشرطة، ويستمر هذا الوضع فترة قصيرة جداً ولأهداف وأغراض أمنية معروفة ومحددة.

إن خطيئة ترك القدس مجزأة يقع على كاهل حكومات إسرائيل السابقة كافة، وبخاصة تلك الحكومات التي حكمت إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وحتى اليوم، إن الوضع القائم- وهي هذه الحقيقة- هو أحد نقاط الضعف في صراعنا القريب من أجل سيادتنا على القدس "الموحدة". ومن يراقب الأحداث اليومية الجارية في القدس الشرقية يلحظ مباشرة، أنه منذ اندلاع الانتفاضة وبخاصة عندما استقال رجال الشرطة العرب من سكان المدينة لا يمكن تطبيق القانون الإسرائيلي في شرق المدينة، فكل مجرم يفعل ما يحلو له من الجرائم (مخدرات، سرقات، سرقات مسلحة، اغتصاب، تهديد بالتقل،... وغير ذلك من المخالفات القانونية).

ووفقاً لتقديرات الخبراء حول الأوضاع القائمة هناك، ومن بينهم قائد شرطة لوء القدس، فإن هناك حاجة ماسة لتوظيف أكثر من ٥٠٠ شرطي من أجل ضبط النظام والقانون والحفاظ على النظام العام والأمن الشخصي في الجزء الشرقي من القدس.

من يدخل هذه الأيام شارعاً رئيسياً خارج الأسواق، مثل شارع صلاح الدين مثلاً، يجد نفسه يتحول في مقبرة. ففي ظل عدم وجود شرطة في المدينة، وفي ظل غياب الأمن الشخصي يأوى الناس إلى بيوتهم فور غياب الشمس.

لقد عشّش الخوف في نفوس الجميع، كباراً وصغاراً على سواء... فالعشائر تجتمع للدفاع عن نفسها، وعندما لا توجد أواصر اجتماعية فإنهم يتوجهون إلى جبريل الرجوب (قائد جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية) وجماعته الذين يسبحون في الفضاء الفارغ الذي خلفناه.

هل كنا سنقول أنه لا يمكن تمويل عملية توظيف ٥٠٠ شرطي جديد (وفق قرار وزير المالية السابق أبراهام شوحط)، لو أن الحديث يدور عن مدينة تل أبيب؟

لقد كان وزير الأمن الداخلي في حكومة حزب العمل السابقة موشيه شاحل مقتنعاً أن بمقدوره إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين بتمويل مشاريعه في شرق المدينة، وبالفعل فقد أصدر أوامر بناء محطات شرطة في القدس الشرقية تم إقامة اثنتين منها فقط)... وإذا كانت العوائق المالية أمام تعزيز الوجود الأمني والشرطي لنا في عاصمة دولتنا في عهد وزير المالية حالي، فمن واجب وزير الأمن الداخلي الحالي (أفيغدور كهلاني) تقليص عدد قوات الشرطة في أماكن مختلفة من البلاد ونقلهم إلى

القدس، ليكونوا تحت تصرف قائد شرطة القدس، ولـذلك فـلا حاجـة لـ "لجنة وزارية" وطبعاً لا حاجة لـ "خطة سنوية".

لقد ضممنا عام ١٩٦٧ إلينا مدينة مزدهرة ونشـطة اقتصـادياً وثقافيـاً، يعيش فيها نحو ٦٧ ألف مواطنة، واليوم "يرتبط بنا "نصف مدينة" يعـيش فيها أكثر من ١٧٠ ألف نسمة يقعـون تحـت رحمـة اللصـوص، والأشـقياء، وتجار المخدرات، وتحت رحمة تهديدات على نسق الغرب الفوضوي، مدينة ليست فيها حياة ثقافية ولا اجتماعية ولا عائلية.

بمقدور وزير الأمن الداخلي إصدار أمر واحد، وتجنيـد رجـال شـرطة جدد خلال أشهر قليلة مما سيقلب الأمور ظهراً على عقـب ويغـير ملامـح المدينة.

منذ انطلاقـه الانتفاضـة، وتحديـداً منـذ العمليـات التفجيريـة البشـعة، وتنكيل المواطنين العرب "البربري" في اليهود الزائرين لشـرق المدينـة، وفي أعقاب فرض حصار تجاري اقتصادي عـزل المدينـة عـن الضـفة (الغربيـة) تغيرت ملامح شرق المدينة وتغيرت حياة السكان بشـكل كـبير... وللحـق فلسنا نحن الذين فجرنا الانتفاضة، ولا العمليات التفجيرية، إنما هم أولئـك "المجرمون العرب"... ولكن لا يعني هذا الأمـر أن نواصـل تجاهـل ضـائقة السكان العرب في شرق المدينة.

منذ أجيال خلت، وحياة المواطنين في شـرق القـدس مرتبطـة بالأحيـاء المحيطة بهم، فهـم يعتاشـون مـنهم، والعكـس صـحيح، في الأحيـاء المحيطـة

بالقدس يقطن ما بين ٦٠- ٧٠ ألف مواطن، وذلك في قرى العيزرية وأبو ديس وبيت حنينا القديمة، فهم مرتبطون بالقدس، ولكنهم في الوقت ذاته يعيشون خارج حدود نفوذ المدينة.

منذ آذار/ مارس عام ١٩٩٣ يفرض حصار يكاد يكون مستمراً، وجراء ذلك تحولت حياة السكان في هذه الأحياء، أو حتى داخل المدينة ذاتها، إلى حياة لا تطاق وغير إنسانية: فالطفل القادم من العيزرية إلى مدرسته في القدس الشرقية لا يستطيع الوصول إلى المدرسة إلا عبر طرق غير شرعية، وقد نجم عن ذلك تطور تجارة من نوع جديد تتمثل في قيام أصحاب السيارات بنقل الطلاب عبر طرق ملتوية إلى أحياء القدس الشرقية.

أحد معارفي له ثمانية أولاد (خمسة يدرسون في مدرسة المدينة) وهو يصرف شهرياً أكثر من ٢٠٠٠ شيكل إسرائيلي (٧٠٠ دولار أمريكي) أجرة لسيارات تلتف على الحواجز العسكرية المقامة على مداخل مدينة القدس، الجد والجدة يقطنان في أحد الأحياء، وهما لا يستطيعان زيارة الأحفاد في شرق القدس إلا عبر طريق طويل ومعقد تجنباً للحصول على ترخيص خاص لدخول المدينة. الأستاذ لا يستطيع الوصول إلى مدرسته ككل الأساتذة، وكذلك الموظفون لا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم، والكثير الكثير منهم فصل من عمله، منذ وقت طويل بسبب عدم انتظامهم فيها جراء إجراءات الحصار الإسرائيلية. إن من واجب أجهزة أمننا إيجاد أجوبة شافية للأوضاع الأمنية الصعبة من دون أن نفرض على نصف المدينة

عقوبات جماعية. والحقيقة التي يجب علينا، أولاً وقبل كل شيء، إدراكها هي ضرورة الحفاظ على أمننا، ولكن يمكننا أن نقوم بذلك من خلال قواعد تنظيمية واستخباراتية، ومن خلال سلوك أنظمة تمييزية صحيحة، من دون أن نفرض أحكاماً جائرة دائمة على جمهور بأكمله.

إن حُكم ابن العيزرية الذي يريد أن يصل إلى مدرسته تماماً كحكم ابن عين كارم الذين يريد أن يصل إلى الجامعة العبرية في المدينة.

المعاناة الإنسانية الملموسة هي مصير أولئك الناس من سكان القدس الشرقية أو المناطق الذين يحتاجون لعبور الحواجز التي تؤدي من المدينة وإليها.

الأنظمة القائمة والموجودة اليوم متعلقة بمزاج الجندي أو رجل الحدود واجتهاده، هذه الأنظمة عادة ما تكون أنظمة تحقير وإهانة وتثير الغضب والحمية، ومن جرائها فإننا نخلق، وبسرعة كبيرة جداً، أعداء بالجملة. لقد جاءت الصور الأخيرة التي بثها التلفاز حول عملية تنكيل قام بها أفرد من حرس الحدود ضد عمال عرب حاولوا دخول القدس للعمل دون ترخيص لتؤكد وتظهر لنا أحد جوانب هذا الوضع، وصار من الضروري تحويل مهام المراقبة على الحواجز إلى عناصر مدنية- وأن تنقل فوراً من أيدي الجنود ورجال حرس الحدود، الذي يتناوبون دائماً وليست هذه مهمتهم المهنية، إلى أيدي رجال الشرطة من أصحاب البزة الزرقاء ممن يعدون لمثل هذه المهمة، بحيث يجيدون... اللغة العربية بطلاقة.

اقتصاد القدس يمر في حالة من الانحدار السلبي الشديد لا مثيل لها، وهناك ضائقة سكن شديدة (أجرة بيت في القدس الشرقية تصل إلى ١٠٠٠ دولار شهرياً) فيما تعرضت الفنادق والمطاعم والمقاهي لأوضاع اقتصادية خطيرة، ومدخولات المواطنين في تقلص مستمر، والتجارة تعيش حالة مزرية. وحافة الفقر تبرز من كل الجوانب، وأما البطالة ففي ارتفاع مستمر.

الذي يريد أن يشغل عاملاً أو عاملين لعمل عابر ليوم أو يومين يخرج بصعوبة بالغة معافى وسليماً من "سوق العبيد" (منطقة تجمع العمال العرب في إسرائيل)، وذلك بسبب العراك الضاري والمشاجرات التي تدور بين العاطلين عن العمل من أجل أن يحصلوا على يوم عمل يعودون منه لأبنائهم وعوائلهم بالخبز والقليل من الخضار. وإلى جانب هذا كله فإن جهاز البنية التحتية قديم جداً، ويعاني من عطب شديد وإهمال صارخ يجعل المدينة قبيحة رغم أنها عاصمة إسرائيل- وهو أمر يجب أن نخجل منه-. مقولة "القدس التي تجمعت أشلاؤها" "القدس الموحدة"، تكون مقولة حقيقية فقط إذا ما قمنا وأصلحنا، في أسرع وقت ممكن، الفوارق في مستوى الحياة بين شطري المدينة، هذا الإصلاح ليس ضرورياً لسكان المدينة الشرقية فحسب، بل وحتى لنا نحن سكان غرب المدينة. وبالذات من الناحية الأخلاقية والقيمية وكذلك من الناحية الأمنية. هذه الاصلاحات مهمة جداً

لكل مواطن إسرائيلي أينما كان، إنه قمة كفاحنا من أجل السيادة على كامل المدينة، وعلى وحدتها الأبدية، فلن يكون أفضل من الواقع مدافعاً عنا.

وفي عام ١٩٦٨ تحدثت مع حكمت المصري أحد أعيان مدينة نابلس آنذاك، وقد طرحت أمامه اقتراح رئيس الحكومة آنذاك ليفي اشكول لإقامة "إدارة مدنية عربية" لسكان المناطق. المصري رد عليّ قائلاً بالحرف الواحد: "إنك تأتيني اليوم بحبوب مخدرة فيما يحتاج هذا الشعب إلى ضرب بسوط شديد ولاذع حتى يستفيق من سباته". أجبته: "لا نحن لن نجلب لكم حبوباً مخدرة ولا سوطاً لاذعاً، إن ما نريده هو تعايش معقول ومتساوٍ بين شعبين، هل هو كثير عليهما الحياة جنباً إلى جنب في احترام متبادل"، إنه حلم نحطمه بأيدينا.

ترجمات:

إنجليزي- عربي

سلام من ورق*

اتفاق الخليل ليس أكثر من ملاحظات هامشية في التاريخ الإسرائيلي- الفلسطيني

بقلم: ميرون بنفستي**

ترجمة: سمير سمعان

لم يكن مستوى اتفاق الخليل وملاحقه على قدر لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في حاجز إيرز في ظلمة الليل، بل على مستوى اللقاء المتواضع لممثلين إسرائيليين وفلسطينيين وقعوا بالأحرف الأولى على الوثائق دون حضور وسائل الإعلام، فرئيس حكومة إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية كانا مدركين بأن حدثاً بهذه المكانة لن يسجل على أنه حدث تاريخي جدير بالمطالبة بحقوق، بل توقيع على تطبيق قضايا متفق عليها أصلاً، أما طلب الزعيمين التقليل من

* عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية عدد ١٥/ ١/ ١٩٨٧م.

** باحث إسرائيلي متخصص في شؤون الشرط الأوسط.

مستوى دورهما فربما كان لأن الاتفاق الذي أنجز ليس اتفاقاً إسرائيلياً- فلسطينياً، بل هو اتفاق إسرائيلي- أمريكي، فلسطيني- أمريكي، وأن الوحيد الذي كان محقاً بالوقوف منتصباً مزهوراً مقابل آلات التصوير هو دينيس روس الذي نجح ثانية في مد جسر من ورق فوق محيط الخلافات.

فعرفات يدرك جيداً أن الاتفاق لم يحل أي واحدة من المشكلات التي تقلق الفلسطينيين، وأن كل ما حققه ما هو إلا التزام مكشوف (مجرد التزام) للاستمرار في مسيرة أوسلو، مقابل ضمانات أمريكية، مماثلة أحياناً، ومختلفة أحياناً اخرى، لضمانات تسلمتها إسرائيل للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات.

ومقابل هذه الإنجازات المشكوك بصحتها وفعاليتها اضطر عرفات أن ينفض من يديه الأولويات الفلسطينية العظيمة حيث نجح باستغلال تردد بنيامين نتنياهو وعجزه كي يتحول إلى زعيم في الأمة العربية ويعزل إسرائيل دولياً.

والآن عاد عرفات إلى المشاكسة التي تلقي بظلالها على مسائل مثل: المعبر الآمن، ومطار الدهينية، والمساومة من جديد على عمليات انتشار أخرى للقوات الإسرائيلية دون أن يستطيع العودة إلى مناورات السير على الحافة التي التزم نتنياهو بالبحث فيها دون شروط مسبقة، وحتى الضمانات الأمريكية فإنها تظل غير ملزمة بشكل كبير.

يستطيع عرفات أن يعزي نفسه بأن اتفاق الخليل وملاحقه، وبخاصة الاتفاق على مواصلة عملية الانتشار من جديد، أضحت مقبولة من قبل ٩٠٪ من الشعب الإسرائيلي، بعكس الاتفاق السابق الذي كان مقبولاً فقط من نصف الإسرائيليين، ويشاركه هذه المواساة إسرائيليون كثيرون ممن يرون أن اتفاق الخليل مجرد مسألة إسرائيلية داخلية.

إن نصف الإسرائيليين الذين أيدوا هذه المسيرة يواسون أنفسهم بأن وجهة نظرهم كانت هي المنتصرة، إذ إن نتنياهو عندما وقع اتفاق الخليل فإنه وقع عملياً حكماً بالموت على دعوة "أرض إسرائيل الكاملة"، ويشعر هؤلاء بارتياح أيضاً، لأن الاتفاق كفل شروط الحياة، وإمكانية توسيع الاستيطان والمستوطنين في الخليل، وأن حكومة نتنياهو استطاعت أن تفي بالتزاماتها بعمليات انسحاب صغيرة في الضفة الغربية مقابل عدم تدخل الأمريكيين في المرحلة الثالثة من عملية إعادة الانتشار، حيث ستبقى إسرائيل تحت سيطرتها مواقع أمنية وعسكرية تحيط بنصف الضفة الغربية، وهؤلاء أيضاً (نصف الإسرائيليين) يعتقدون أن الاتفاق أزاح عن كاهل نتنياهو الضغط الدولي ومكنه من تنفيذ سياسة الاستيطان الواسعة الرحبة التي نفذها كي يثبت المسعكر اليميني أنه لم "يخنه".

في ظل هذه الظروف والأحوال ليس عجيباً أن ٩٠٪ من الإسرائيليين وممثليهم في الكنيست سيعضدون ويؤيدون بنيامين نتنياهو، وأن

ممثلين بارزين من اليسار الإسرائيلي المتطرف يقدمون النصائح والمشورة لرئيس الوزراء حول كيفية تهربه من التزاماته بتسليم المناطق المحتلة للسلطة الفلسطينية: "ليس هناك مكان للادعاء بأن هذا الاتفاق يلزم إسرائيل بالانسحاب لامن كل الأراضي أو شبه الكل نتيجة لاتفاق أوسلو"، وحتى مهندس أوسلو (شمعون بيريس) الذي يشهر بنتنياهو ويقرعه بسبب تقصيره وعجزه اللذين أديا إلى حصول الفلسطينيين على ضمانات أمريكية حيال جدول زمني ملزم، "بيريس" هذا كان يفشل ألا يكون نتنياهو أسيراً لأي التزامات. وهكذا فإننا حتى الآن لم نسمع أحداً من معارضي نتنياهو يحاول مهاجمته بسبب الاتفاق، وكذلك الحال بالنسبة للنواة المتعفنة التي تشكل ١٠٪ من الجمهور الإسرائيلي التي ما زالت متمسكة بأيديولوجياتها القديمة، نراها الآن وهي تخفف من وطأة احتجاجها ومعارضتها بحذر شديدين.

لقد أدى لقاء قادة المستوطنين بنتنياهو إلى تأجيل اقتراح الشروع بمحاربة نتنياهو. لقد أدرك العقلاء من هؤلاء المستوطنين ممن يعرفون حقيقة المكاسب التي يمكنهم تحقيقها بفعل هذا الاتفاق وملاحقه إضافة إلى التوافق الوطني (الإجماع الوطني) الذي نجم عن هذا الاتفاق أنه يخدم أهدافهم أكثر من أهداف اليسار، وهكذا أصبح من الضروري في نظر اليهود المستوطنين في الخليل وسائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة بأن عليهم أن يتعاملوا مع حكومة نتنياهو باعتبارها حكومة محبة ودودة وليس على أساس أنها حكومة

معادية للمسيرة الاستيطانية، ومن يقوى على الخروج على الإجماع الوطني فليصبح وطنياً فلسطينياً أكثر من يسار عرفات نفسه.

لقد كان المستوى المتواضع للموقعين على اتفاق الخليل جيداً، لأن ليس في الاتفاق أكثر من ملاحظات هامشية في التاريخ الإسرائيلي-الفلسطيني. فهذا الاتفاق لم يحل أي قضية أو مسألة، وسيثبت ذلك حينما تغرق العاصمة السياسية والإعلامية الموافقة للاتفاق في لج البحر العميق، عندها سيتضح ثانية بأن الاتفاقيات السياسية المغتصبة ليست قادرة على إحراز تقدم نحو السلام، بل إن كان ما أنجزته تمثل بتحقيق الإرادة الطيبة والثقة المتبادلة للمتفاوضين.

منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط

١- جواد الحمد (المحرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دراسات- رقم ٢٠، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ٦٥٦ صفحة.
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).

٢- جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦) مجموعة من المؤلفين، دراسات- رقم ٢٠، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٧، ٤٣٧ صفحة.
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).

٣- وحدة البحوث والدراسات، إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي، دراسات- رقم ١٩، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٦٠ صفحة.
(السعر ١,٥ دينار داخل الأردن- ٣ دولارات خارج الأردن).

٤- قضايا شرق أوسطية، سلسلة تقارير تحليلية (٢) ٨/ ٩٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ١٤٣ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).

٥- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات- رقم ١٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣,٥٠٠ داخل الأردن، ٥,٥٠ دولارات خارج الأردن).

٦- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات رقم ١٧، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٣٥٠ صفحة، والطبعة الثانية، ١٩٩٧.
(السعر ٧,٥٠٠ دينار داخل الأردن، ١١,٥٠ دولار خارج الأردن).

٧- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، باللغة الإنجليزية، تقارير- رقم ١٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٩٠ صفحة.
(السعر ٣,٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٥,٥٠ دولار خارج الأردن).

٨- جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، تقارير- رقم ١٥، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.
(السعر ٥,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن).
٩- داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، تقارير- رقم ١٤، الطبعلة الاولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ١٨٨ صفحة.
(السعر ٥,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن).
١٠- مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، دراسات- رقم ١٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢ صفحة.
(السعر ٣,٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦,٥٠ دولار خارج الأردن).
١١- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسانية: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، دراسات- رقم ١١، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥م، ١٥٣ صفحة.
(السعر ٤,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
١٢- محمد معالي وآخرون، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)، دراسات- رقم ٥، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥م، ٩٢ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٦,٥٠ دولارات خارج الأردن).
١٣- عمان يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دراسات- رقم ٩، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
(السعر ٥,٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن).
١٤- جواد الحمد، مسقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات- رقم ٤، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
١٥- عمر عبد الرزاق وهاني سليمان- محرران-، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، حلقات بحث- رقم ٧، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ٩٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

١٦- جواد الحمد وهاني سليمان- محرران-، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ندوات- رقم ٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
١٧- محمد صقر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية. دراسة وتحليل، دراسات- رقم ١٢، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٤، ٢٠٠ صفحة.
(السعر ٧ دولارات).
١٨- جواد الحمد، مستقبل الامن العربي في ظل السلام مع إسرائيل، دراسات- رقم ١٠، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دولارات).
١٩- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، ندوات رقم ٢، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ٣٥١ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
٢٠- عبد الحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورها في التحرير، ندوات- رقم ٣، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ١٣٠ صفحة.
٢١- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، دراسات- رقم ١، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ٧٠ صفحة.
(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٢,٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٢- قضايا شرق أوسطية، سلسلة تقارير (١) ٣/ ٩٦، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٦، ٥٢ صفحة.
٢٣- قضايا شرق أوسطية، دراسة تحليلية، العددان الثالث والرابع، إبريل ١٩٩٧، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٣ صفحة.
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).